مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

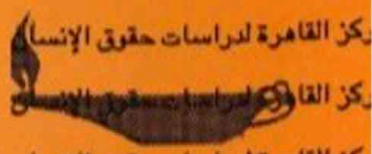

التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس

جمال عبد الجواد

تعقيب

أبو العلا ماضي
منصف المرزوقي
عبد الغفار شكر
وحيد عبد المجيد

مناظرات حقوق الإنسان ـ ٥ ـ

التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

- هو هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي ويلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. يسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية.
- يتبنى المركز لهذا الغرض برامجا علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان..
- لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

مجلس الأمناء

د. إبراهيم عوض	(مصر)	د. عبد المنعم سعيد	(مصر)
أ. احمد عثماني	(تونس)	د. عزيز أبو حمد	(السعودية)
أ. اسمي خضر	(الأردن)	د. غانم النجار	(الكويت)
ا. السيد ياسين	(مصر)	أ. فاتح عزام	(فلسطين)
د. أمال عبد الهادي	(مصر)	د. فيوليت داغر	(لبنان)
د. سحر حافظ	(مصر)	د. محمد أمين الميداني	(سوريا)
د. عبد الله النعيم	(السودان)	د. هيثم مناع	(سوريا)

ا. هاني مجلي (مصر)

منسق برنامج	مدير البحوث	المدير التنفيذي
أمال عبد الهادي	جمال عبد الجواد	علاء قاعود

المستشار الأكاديمي	مدير المركز
محمد السيد سعيد	بهي الدين حسن

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

سلسلة مناظرات حقوق الإنسان(5)

التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس

جمال عبد الجواد

أبو العلا ماضي عبد الغفار شكر

منصف المرزوقي وحيد عبد المجيد

التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس

جمال عبد الجواد

©حقوق الطبع محفوظة 1998

الناشر : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

9شارع رستم – جاردن سيتي – القاهرة

تليفون : 3543715 – 3551112

فاكس : 3554200

العنوان البريدي: ص ب:117 مجلس الشعب–القاهرة

E.mail cihrs@idsc.gov.eg

إخراج : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

رقم الايداع بدار الكتب : ٧٧٤٥ / ١٩٩٨

تقديم

يضم هذا الكتاب أعمال المناظرة الخامسة التي عقدها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان يوم الثلاثاء الموافق 29 يوليو 1997 حول "الإصلاح الليبرالي المتعثر في مصر وتونس". ويأتي اهتمام المركز بهذه القضية في إطار اهتمامه بالتأثيرات المباشرة وغير المباشرة لمستويات التطور الديمقراطي في العالم العربي على حالة حقوق الإنسان، وهو الاهتمام الذي عكس نفسه في عقد أول مؤتمر إقليمي عربي لمناقشة إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في العالم العربي في مارس 1996، و الذي نظمه المركز بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) و مجلة السياسة الدولية، والذي تناولت أوراقه القضايا النظرية في موضوع التحول الديمقراطي، ودراسات حالة لعدد من الدول العربية. كما قام المركز بتنظيم عدد من الحلقات النقاشية في إطار صالون بن رشد حول تجديد فكر التيارات السياسية في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويناقش هذا الكتاب من خلال دراسة مقارنة قضية تعثر التحول الليبرالي في مصر وتونس، ويتضح من الكتاب وجود العديد من القواسم المشتركة بين الحالتين التي اختارهما د.جمال عبد الجواد لدراسته سواء على صعيد شكل ومراحل التطور الديمقراطي في كلا البلدين أو العوامل الحاكمة لتلك العملية بشقيها الإيجابي و السلبي. ويحدد الكاتب فرضيته البحثية الرئيسية بأن "صعود وهبوط الإصلاح السياسي في كل من مصر وتونس إنما كان انعكاسا لرؤية

النخب الحاكمة لأفضل الطرق التي يمكنها بها مواجهة التهديد الموجه لبقائـــها".
ويثير البحث والتعقيبات ومداخلات المشاركين في المناقشة عددا مـــن القضايـا الهامة، كما يعالج بعض الجوانب المرتبطة بالتطور الديمقراطي في البلدين، وهـو ما نأمل أن يساهم في تلمس مداخل جديدة لتفعيل عملية التحول الديمقراطي فـــي البلدين و في العالم العربي.

وتعد مناظرات حقوق الإنسان أحد الأنشطة البحثية لمركـــز القـاهرة لدراســات حقوق الإنسان، و التي يسعى من خلالها لزيادة التفـــاعل بيـــن مختلـف الآراء والاتجاهات الفكرية.

ومن جانبنا نأمل أن يثري هذا الكتاب المكتبة العربية، نظرا لما يحمله من جـــهد، وتفرده بقضية قلما تناولتها الأدبيات العربية من منظور مقارن.

الإصلاح الليبرالي المتعثر في مصر وتونس

أطلقت عملية الإصلاح السياسي الليبرالي التي بدأت في مصر في منتصف السبعينيات قدرا، وإن كان محدودا، من التفاؤل بشأن احتمالات تعميق هذا القدر من الإصلاح داخل مصر من ناحية وانتشاره في بلاد أخرى في المنطقة من ناحية أخرى. وكان هذا القدر من التفاؤل مبنيا على خبرة تاريخية سابقة كانت فيها التحولات السياسية العميقة في مصر تأخذ شكلا تدريجيا يبدأ جنينيا وينتهي أكثر جذرية، كما كان للتحولات في السياسة المصرية أثر انتشاري واضح في البلاد العربية الأخرى. لقد حدث شئ من هذا القبيل في الفترة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى مطلع الخمسينيات عندما كان التحديث الاقتصادي والاجتماعي والحياة النيابية الدستورية، ولو المقيدة، هي السمة المميزة للدول المستقلة في المنطقة. ولكن الشكل النموذجي لمثل هذا التطور حدث في عقدي الخمسينيات والستينيات عندما كان نموذج الحزب الواحد الراديكالي وأشكال مختلفة من الاشتراكية هي السمة المميزة لقسم كبير من النظم السياسية في المنطقة. وقد ظهر اتجاه مشابه في مجالات الفكر والثقافة حيث انتشرت الأفكار والإيديولوجيات التي ظهرت في مصر في بلاد مختلفة في المنطقة.

غير أن وعود الإصلاح السياسي الليبرالي في مصر لم تتحقق، ومازال المجتمع السياسي المصري بعد أكثر من عشرين عاما من السماح بالتعددية الحزبية يبحث عن آليات وأساليب لتحويل التعددية المقيدة إلى ديمقراطية حقيقية.

أما بالنسبة لتونس، وبرغم خصوصية خبرتها التاريخية والسمات الخاصة المميزة لها، فإنها كانت من البلاد العربية التي طبقت شكلا، وإن كان فريدا، من نظام الحزب الواحد والتطبيق الاشتراكي في عقد الستينيات. كما أنها كانت من أوائل البلاد العربية التي تبعت مصر في السماح بالتعددية السياسية. وأيضا مثلها مثل مصر، فإن مسيرة التعددية السياسية في تونس قد انتكست أو تعطلت، بحيث أصبح من المشروع الحديث عن التطور الديمقراطي المحتبس في البلدين.

ودون ادعاء أو افتراض وجود أي علاقة سببية بين التحولات السياسية في مصر من ناحية وتلك التي حدثت في تونس لاحقا من ناحية أخرى، فإن السبق الذي حققه

البلدان في مجال الإصلاح الليبرالي بالمقارنة بغيرهما من البلدان العربية، ثم التعثر الذي لحق بمسيرة كل منهما في هذا المجال يطرحان سؤالا كبيرا حول الأسباب التي أدت إلى هذا التعثر، وما إذا كانت هناك أسباب مشتركة بين الخبرتين، أم أن لكل منهما أسبابه وآلياته الخاصة.

أن درجة التشابه بين ظروف التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلدين كبيرة إلى الحد الذي جعل ميشيل كامو منذ عام 1988 وفي فترة مبكرة جدا في أعقاب تولي الرئيس بن علي السلطة، وفي وقت كان فيه الرئيس الجديد يبشر بمستقبل تونس الديمقراطي تحت قيادته، كتب كامو أن إمكانيات التطور في تونس مرشحة لصيغة سياسية "ذات طابع مصري"[1].

غير أنه لابد في البداية من الإشارة أيضا إلى أن الأسباب التي تبرر تناول مأزق التطور الديمقراطي في هذين البلدين في بحث واحد تتجاوز مجرد التزامن بين التطورات السياسية في كل منهما. ذلك أنه في وسط التنوع الكبير في الخبرات السياسية للدول العربية المختلفة، فإن الخبرات التاريخية والخصائص الاجتماعية والسياسية لمصر هي الأقرب من بين كل البلاد العربية لخبرات وخصائص تونس، وذلك برغم انتماء البلدين لإقليمين فرعيين مختلفين في العالم العربي: وادي النيل والمغرب العربي، وبرغم أن تفاعلات مصر الإقليمية تتركز في المشرق، بينما تتركز تفاعلات تونس في المغرب العربي، وبالرغم من أولوية البعد الأوربي في سياسة تونس الخارجية بالمقارنة بالبعد العربي للسياسة الخارجية المصرية. ولهذا فإن أوجه الشبه بين الخبرتين المصرية والتونسية ستمثل نقطة البداية لهذا البحث.

الفرضية الرئيسية التي يحاول هذا البحث البرهنة عليها هي أن صعود وهبوط الإصلاح السياسي في كل من تونس ومصر إنما كان انعكاسا لرؤية النخب الحاكمة لأفضل الطرق التي يمكنها بها مواجهة التهديد الموجه لبقائها. وتتداخل في البقاء بمعناه المقصود هنا المعاني والأبعاد الأيديولوجية والمؤسسية والطبقية والنخبوية مع البقاء بمعناه الشخصي، بمعنى بقاء أشخاص معينين في مواقع السلطة. وفي هذا الإطار فإنه لا بد من التأكيد على الدور المركزي الذي يلعبه رأس النظام أو رئيس الجمهورية في كلا البلدين، بحيث أن استمرار النظام يتضمن في أغلب الأحيان استمرار رئيس الجمهورية في منصبه، والأرجح أن منصب رئيس الجمهورية

سيكون آخر ما تطاله يد تبادل السلطة بأسلوب ديمقراطي، إذا كان لهذا أن يتحقق في مصر أو تونس أو في غيرهما من البلاد العربية في مدى قريب.

التشابه بين الخبرات التاريخية لكل من تونس ومصر

لكل مجتمع خصوصيته التي تميزه عن المجتمعات الأخرى. ودون إنكار لهذه المقولة، فإن أوجه الشبه بين الخبرات التاريخية للمجتمعين التونسي والمصري كبيرة إلى الحد الذي لا يمكن تجاهله. ولا ندري إن كان من قبيل المصادفة فقط أن المجتمعين التونسي المصري هما الأكثر شبها ببعضهما البعض من بين كل المجتمعات العربية، في نفس الوقت الذي يمران فيه بخبرات سياسية معاصرة متشابهة في مجال انحسار الإصلاح الديمقراطي.

و في اعتقاد كاتب هذه الورقة أن اللحظة التأسيسية للمجتمعات، حتى لو كان مر عليها زمن طويل، تلعب دورا أساسيا في تشكيل التطورات اللاحقة في هذه المجتمعات. وبالطبع فإن مفهوم لحظة التأسيس هو من المرونة أو الغموض بحيث يصعب الاتفاق على معايير محددة يجري وفقا لها اعتبار لحظة ما دون غيرها لحظة التأسيس لمجتمع ما. غير أننا في هذه الورقة نغامر باعتبار أن لحظة الغزو الاستعماري الأوربي تمثل لحظة التأسيس للمجتمعات النامية. والحكمة في اختيار هذه اللحظة دون غيرها هي أن التطورات المعاصرة في أغلب المجتمعات النامية هي محصلة لتفاعل التكوينات الاجتماعية والسياسية التي سادت قبل التفاعل مع الغرب من ناحية، والتأثيرات القادمة من الغرب بكثافة من ناحية أخرى. ومع أن التفاعل بين المجتمعات هو أقدم من أن يؤرخ له بالغزو الاستعماري الأوربي، فإن الأثر المقصود للتفاعل مع الغرب قد بلغ أوجه في مرحلة التوسع الاستعماري لأوربا الرأسمالية. فقد أدى هذا التفاعل إلى تغييرات عميقة في البنى الاجتماعية والسياسية للمستعمرات إلى درجة لم يكن لأي من أشكال التفاعل السابق أن يحدثها. وحتى في الحالات التي لم تتعرض فيها المجتمعات النامية للاستعمار العسكري الأوربي، فإن التوسع الرأسمالي الأوربي في هذه المجتمعات، خاصة عبر التجارة، كان من العنف والعمق بحيث كان له أثر مشابه للغزو الاستعماري المسلح.

و على هذا فإنه يمكن القول أن التفاعل الذي جرى بين المجتمعات العربية والغرب قد خلق حالة ما زالت المجتمعات العربية تتقدم وفقا لها، فهذه المجتمعات مازالت محكومة في تطورها الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي بكل من الاعتبارات المحلية/الوطنية من ناحية، وبأثر العلاقة مع الغرب من ناحية ثانية.

و عند لحظة التأسيس التي اخترناها لاختبار أوجه الشبه بين المجتمعين المصري والتونسي كان هناك عدد من أوجه الشبه بين المجتمعين، وتشمل[2]:

1- تآكل مبكر لأشكال الانتماء القبلي والإثني التي تمنع قيام مجتمع متجانس وتمنع تكوين سلطة مركزية قوية قادرة على فرض سيطرتها ونفوذها على الإقليم الخاضع لها. ففي مصر ظهر منذ فترة مبكرة في التاريخ تكوين اجتماعي يقوم على العائلة الممتدة كوحدة بناء المجتمع. وكانت العائلة الممتدة المصرية وحدة تضامن اجتماعي أكثر منها وحدة للانتماء السياسي، ولم تتشكل حولها أي هوية سياسية أو مراكز للسلطة منافسة لسلطة الدولة المركزية. وكان الاستثناء الوحيد لذلك هو قبائل البدو والقبائل العربية التي استقرت حديثا خاصة في جنوب مصر. أي أنه بالنسبة للكتلة الأكبر من المصريين، فإن التكوينات العشائرية والقبلية لم تكن تمثل سوى الاستثناء، و لم يكن هناك مراكز متعددة للقوة السياسية، وإنما كان هناك فقط "سلطان ورعية" حسب تعبير أبن خلدون[3].

و قد حدثت تطورات مشابهة في الحالة التونسية، فبالمقارنة بما كان عليه الحال في كل من المغرب والجزائر المجاورتين، كانت القبيلة في تونس هي الأضعف نفوذا والأقل تماسكا، كما أن الحياة الحضرية معبرا عنها بعدد السكان الذين يعيشون في المدن كانت أقوى في الحالة التونسية، وكلها عوامل قللت من مراكز النفوذ التي يمكنها أن تمثل تحديا لسلطة الدولة المركزية.

2- الدور الكبير للدولة المركزية: فقد أدى ضعف القبائل وغياب مراكز منافسة للقوة السياسية إلى تمكن الدولة المركزية في تونس من فرض سيطرتها ونفوذها على كافة أنحاء البلاد[4]. وتختلف تونس في هذا بشكل واضح عن كل من الجزائر والمغرب اللتين اقتصر نفوذ الدولة المركزية فيهما على بعض أجزاء البلاد، والتي تسمى بالمخزن في التقاليد المغاربية، أما باقي البلاد فقد كانت في أغلب الوقت تحت سيطرة القبائل المتمردة فيما يسمى بلاد السيب.

و قد تطور هذا الوضع كثيرا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قبل مجيء الاستعمار الأوربي عندما تمكنت الدولة من فرض درجة أكبر من السيطرة على المجتمع عبر استبدال قاعدة التأييد القبلية بجيش نظامي كان علامة على تثبيت قواعد الدولة المركزية. وقد تميز الجيش التونسي في هذه المرحلة بكونه اعتمد أساسا على تجنيد عناصر من السكان المحليين[5]. ويختلف هذا الأمر بشكل واضح عن الحالة المصرية، والتي برغم وجود تقاليد الدولة المركزية منذ زمن طويل، إلا أن جيش هذه الدولة قد اعتمد منذ الفتح الإسلامي على تجنيد عناصر من غير السكان المحليين.

3- التطور المبكر للهوية الوطنية: لقد أدت عوامل ضعف التكوينات القبلية وتمكن الدولة المركزية من فرض نفوذها على البلاد إلى المساعدة في تكوين إحساس عال بالهوية الوطنية بين التونسيين. وقد ساعد على التطور في هذا الاتجاه الاستيعاب المبكر للسكان من البربر عبر التعريب، الأمر الذي أتاح درجة عالية من التجانس الثقافي، وهو ما لا نجده في كل من المغرب والجزائر في هذه المرحلة المبكرة. وقد انعكس ذلك لدى أكثر من حركة وتنظيم سياسي تونسي حيث اعتبرت الأمة التونسية هي الإطار المرجعي والهدف من حركة النضال الوطني[6].

4- ظهور حركات إصلاح اجتماعي وسياسي مبكرة: فقد بدأت الدعوة للإصلاح السياسي والاجتماعي في مصر كأحد تداعيات الإصلاح الاقتصادي والإداري والتعليمي الذي بدأه محمد علي باشا في مطلع القرن الماضي. وقد امتدت آثار هذه الدعوة إلى المجال السياسي في سبعينيات القرن التاسع عشر عندما طالب الأعيان من المصريين بتخويل مجلس شورى النواب قدرا أكبر من السلطات والصلاحيات. وبرغم الانتكاسة التي تعرضت لها حركة الإصلاح السياسي في مصر كنتيجة للاحتلال البريطاني عام 1882، فإن التقاليد التي نتجت عنها ظلت تلهم المصريين، حتى نجحوا في استعادة الحياة النيابية والدستور عام 1923.

و قد حدثت تطورات مشابهة في تونس. فقد حققت تونس منذ فترة مبكرة درجة من الاستقلال الذاتي autonomy عن الدولة العثمانية. وأظهر التونسيون قدرا عاليا من الطاعة والتوحد مع الوالي الذي كان يحكم بموافقة السلطان العثماني. وقد أظهر حكام تونس اهتماما كبيرا وولاء عاليا لتونس من ناحية، كما أتاحوا مشاركة النبلاء

المحليين والطبقة المثقفة الصاعدة في السلطة من ناحية أخرى. وقد تبلورت هذه التطورات عام 1861 عندما اضطر الوالي تحت ضغط النبلاء والمثقفين للقبول بدستور تضمن الحد من سلطاته إلى حد ما. وكما حدث في مصر فقد تم إلغاء الدستور على يد الاستعمار الفرنسي الذي دخل البلاد عام 1882، ومثلما كان الحال في مصر، فقد كانت المطالبة بالدستور هي الشعار الذي وحد الحركة الوطنية التونسية في كفاحها من أجل التخلص من الملكية والاستعمار[7]، الأمر الذي يظهر في اسم الحزب الذي قاد الكفاح الوطني من أجل الاستقلال، أي الحزب الدستوري.

فتونس كانت هي الأكثر توحدا واندماجا في المغرب العربي في اللحظة التي بدأ فيها التغلغل الأوربي في البلاد[8]، وكانت مصر الأكثر توحدا واندماجا في المشرق العربي، وربما في الوطن العربي كله.

5- الهوية القومية: شهد البلدان درجة عالية من تطور الوعي القومي. فبينما نجد أن الحركة القومية في أغلب البلدان العربية قد حملت شعارات قومية تتجاوز نطاق الدول الحالية، خاصة القومية العربية والهوية الإسلامية، فإن الحركتين الوطنيتين في مصر وتونس قد عرفتا حدود الجماعة الوطنية باعتبارها القومية المصرية أو التونسية. وقد استخدمت تعبيرات الأمة التونسية والأمة المصرية بشكل صريح في التجربتين دون أن يثير ذلك أية حساسيات مهمة، الأمر الذي يمكن اعتباره دلالة على نمو الوعي القومي في البلدين منذ فترة مبكرة، حتى أن إقليمية الدولة في مصر وتونس لم تكن موضع أي قدر مهم من الشك[9].

و للنقطة الأخيرة أهمية خاصة في سياق دراسة مسألة التطور الديمقراطي. فالديمقراطية في الخبرة التاريخية الأوربية -حيث جرى تطورها لأول مرة- جاءت تالية لظهور الدولة القومية. ففلسفة الدولة القومية تقوم على حق الأمم في تقرير مصيرها كما تقوم على أن الأمة مصدر السيادة، ومن ثم فإنها اعترفت بحق المواطنة باعتباره المفهوم الذي يرتب حقوقا متساوية لكل السكان الذي يتسمون بسمات "قومية" معينة، حتى أن بعض الباحثين يذهب إلى أن ظهور الدولة القومية يمثل شرطا مسبقا للديمقراطية[10].

وفقا لهذا المعني، فإنه بحصول البلدين على استقلالهما، وباعتبارهما كانا الأقرب من بين البلاد العربية لنموذج الدولة-الأمة أو الدولة القومية، فإنهما كانا الأقرب

لتطوير نظم ديمقراطية، الأمر الذي لم يحدث، وهو ما يشير إما إلى وجود خلل في نظرية العلاقة بين الديمقراطية والدولة القومية، أو إلى أن التطور القومي لهذين البلدين كان ناقصا.

خبرة الإصلاح الليبرالي في تونس

بدأت عملية الإصلاح السياسي الليبرالي في تونس عام 1979 في أعقاب انتفاضة يناير 1978. ففي يوليو 1979 أصدرت الجمعية الوطنية التونسية تشريعا لإصلاح النظام الانتخابي تم بمقتضاه السماح لعدد يبلغ ضعف عدد المقاعد المتنافس عليها للترشيح للانتخابات، بعد أن كانت الانتخابات التونسية خالية من أي منافسة، إذ كان عدد المرشحين المسموح لهم بالترشيح لعضوية الجمعية الوطنية مساويا لعدد مقاعدها. غير أن هذا الإصلاح لم يكن كافيا لأنه لم يقترن بالسماح بالتعددية الحزبية. وبالتالي فإن جماعات المعارضة السياسية القائمة بشكل غير رسمي في ذلك الوقت رفضت هذه الإصلاحات ودعت لمقاطعة الانتخابات التي جرت في نوفمبر من ذلك العام.

غير أن التطور الأهم الذي ربما كان له إسهام أكثر من غيره في الإسراع بعملية الانفتاح الليبرالي قد تمثل في حادث الهجوم على مدينة قفصة في يناير 1980 من جانب جماعة تونسية مسلحة غير معلومة الهوية. ومع أن الاتهامات قد وجهت لليبيا بالمسئولية عن دعم هذه الجماعة، إلا أن هذا الاتهام لم يخف عمق الفجوة التي أخذت تنمو بين النظام والجماهير. وربما كان من الأمور التي ساعدت على تحول حادث الهجوم على قفصة إلى نقطة تحول في طريقة معالجة النظام التونسي لقضية الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية، أن جماعات المعارضة التونسية التي تكونت -و إن بشكل غير شرعي في المرحلة السابقة- قد شاركت الحكومة في إدانة هذا الحادث، وإن كانت قد انتقدت الأحكام القاسية التي صدرت ضد منفذيه. فقد خلق هذا الموقف من جانب المعارضة قدرا من الإجماع القومي كان يمكن في ظله أن يجري فتح النظام السياسي بعض الشيء، على الأقل لاستثمار موقف المعارضة المؤيد للنظام في مواجهة ورفض العنف كأسلوب للتغيير. وكما هو واضح فإن هناك قدرا كبيرا من التشابه بين سلوك النظام التونسي إزاء هذه التطورات وسلوك النظام

المصري إزاء جماعات المعارضة التي نبذت العنف في أعقاب حادثة اغتيال الرئيس السادات في أكتوبر عام 1981.

و حتى هذه اللحظة فإن النخبة الحاكمة في تونس لم تكن مستعدة لاتخاذ القرار الجريء بالسماح بالتعددية الحزبية. ولكنها اختارت سبيلا أكثر حذرا لتجسيد الانفتاح السياسي الذي قررته. ففي حكومة السيد محمد مزالي التي تشكلت في إبريل 1980، تم تعيين ثلاثة من بين الوزراء الستة الذين استقالوا من الحكومة عام 1977 احتجاجا على سياسة القمع الحكومي تجاه الإضرابات العمالية. كما تم تعيين وزير ممثل لحركة الاشتراكيين الديمقراطيين المعارضة للحكومة. وفي يوليو منحت حركة الاشتراكيين الديمقراطيين ترخيصا بإصدار صحيفتين أسبوعيتين، وفي ديسمبر من نفس العام 1980 تم ضم الطاهر بلخوجة وزير الداخلية الذي تمت إقالته في 1977 إلى الحكومة. وفي يناير من العام التالي تم إعلان العفو عن ألف من أعضاء الاتحاد العام للشغل الذين كانوا يقضون أحكاما بالسجن منذ اضطرابات يناير 1978. وفي الشهر التالي -فبراير 1981- صدر عفو عن جميع أعضاء وقادة حركة الوحدة الشعبية باستثناء زعيمها المقيم في المنفى الاختياري.

أما بالنسبة للاتحاد العام للشغل فقد تمكن في هذه الأجواء من التسامح السياسي من عقد أول مؤتمر عام له منذ أحداث يناير 1978، وانتخبت لجنة تنفيذية جديدة للاتحاد تكونت من 13 عضوا كان 11 منهم من بين الذين اتهموا بالمسئولية عن اضطرابات 1978، وانتخب الطيب البكوش رئيسا للنقابة، ليكون بذلك أول رئيس لها من غير أعضاء الحزب الدستوري الحاكم. وفي ديسمبر استعاد الحبيب عاشور الرئيس السابق للاتحاد حريته، وأستعاد موقعه كرئيس للنقابة.

و قد جاء أول حديث عن تعدد الأحزاب في خطاب للرئيس بورقيبة في إبريل من العام 1981، وفيه أعلن عن عدم معارضته للسماح بقيام أحزاب متعددة شرط التزامها بنبذ العنف وألا تكون تابعة لأي مراكز في الخارج، وألا تتبنى إيديولوجيات دينية متطرفة. ثم أعلن الرئيس بورقيبة أنه في انتخابات الجمعية الوطنية التالية في نوفمبر، فإنه سوف يكون مسموحا لاتجاهات سياسية متعددة بالمشاركة فيها، وأن الجماعات التي ستحصل على حد أدنى مقداره 5% من الأصوات الصحيحة ستحصل على اعتراف الدولة بها كحزب شرعي. وفي يوليو من نفس العام رخصت الحكومة

للحزب الشيوعي المحظور منذ عام 1963 بممارسة نشاطه كحزب شرعي، فكان ذلك أول كسر لاحتكار العمل السياسي الشرعي الذي تمتع به الحزب الدستوري لما يقرب من عقدين من الزمان. وفي الانتخابات التشريعية فشلت جميع قوائم المعارضة في اجتياز حاجز الخمسة بالمائة في الفوز بأي مقعد، وفشلت بالتالي ، ومن ثم أخفقت في الفوز بالاعتراف بشرعيتها كأحزاب سياسية، الأمر الذي استمر حتى عام 1983 عندما تم الترخيص لحزبي حركة الاشتراكيين الديمقراطيين وحزب الوحدة الشعبية بالعمل كحزبين شرعيين.

و قد صاحب هذه التحولات محاولات لتنشيط الحزب الدستوري الحاكم. وقد بلغت هذه الجهود ذروتها في المؤتمر العام للحزب الذي عقد عام 1981، وفيه تم انتخاب لجنة مركزية جديدة للحزب تكونت من ثمانين عضوا كان 75% منهم من الوجوه الجديدة.

غير أن ربيع الديمقراطية في تونس لم يستمر طويلا. فقد أدت التوترات الاجتماعية المتزايدة في عام 1985 إلى توتر العلاقة بين الحكم والمعارضة. وكان أن حدثت بعض التطورات الخارجية غير الملائمة والتي تمثلت في الغارة الأمريكية على ليبيا في إبريل 1986، فقامت المعارضة بإدانتها وهو ما رفضته الحكومة، فقامت باعتقال أحمد المستيري زعيم حركة الاشتراكيين الديمقراطيين الذي قام بتنظيم مظاهرة ضد الغارة الأمريكية، كما قامت بإغلاق عدد من الصحف المعارضة التي اتخذت مواقف مشابهة. وفي نوفمبر من نفس العام جرت انتخابات الجمعية الوطنية التي قاطعتها جميع الأحزاب المعارضة، فلم يشارك فيها إلى جانب مرشحي الحزب الحاكم الذي فاز بجميع المقاعد سوى خمسة عشر من المرشحين المستقلين. ودون أن نذهب إلى أن نسبة التصويت قد تأثرت بدعوة المقاطعة هذه، فإن نسبة التصويت المنخفضة في هذه الانتخابات والتي لم تزد عن 81% بالمقارنة بنسبة 95% في الانتخابات البرلمانية السابقة قد دلت على فقدان النظام السياسي التونسي ومؤسساته لجانب من شرعيته.

قد يكون من المفيد القول أن السياسة المتشددة التي اتخذتها الحكومة ضد المعارضة طوال عامي 1986، 1987 قد ارتبطت بتعيين السيد زين العابدين بن علي في منصب وزير الداخلية في إبريل 1986. غير أن هذا بالطبع لا يمكن اعتباره كافيا

لشرح كافة تفاصيل العلاقة بين الحكومة والمعارضة. فالخلاف المباشر الذي سبق قيام رئيس الوزراء بن علي بالانقلاب على الرئيس بورقيبة قد دار حول مطالبة الرئيس بورقيبة بإعادة محاكمة مجموعة من الإسلاميين الذين أصدرت المحكمة ضدهم أحكاما بالسجن، بينما أراد الرئيس بورقيبة الحكم بإعدامهم، الأمر الذي عارضه رئيس وزرائه.

بدأ الرئيس بن علي رئاسته في السابع من نوفمبر 1987 بعملية مصالحة وطنية وبحملة إصلاحات ليبرالية ساهمت في إطلاق كثير من الآمال بشأن مستقبل الديمقراطية في تونس. فقد سمح بإعادة إصدار بعض الصحف التي كان قد تم وقفها، كما استصدر من الجمعية الوطنية تشريعات تفرض قيودا على حرية السلطات في تقييد حرية المواطنين. وأصدر الرئيس عفوا عن كل المسجونين السياسيين على دفعات باستثناء المتورطين في ارتكاب أعمال عنف، وسعت الحكومة لتطبيع العلاقات مع الاتحاد العام للشغل، كما تم إطلاق سراح راشد الغنوشي زعيم حركة الاتجاه الإسلامي، وصدر عفو عن أحمد بن صالح زعيم حركة الوحدة الشعبية الذي كان يقيم في المنفى الاختياري منذ عدة سنوات هربا من الأحكام القضائية التي صدرت ضده.

و في إطار عملية إصلاح النظام السياسي تم تعديل الدستور بحيث تم إلغاء النص على تولي رئيس الجمهورية مهام منصبه مدى الحياة، فأصبح رئيس الجمهورية يتولى مهام منصبه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، كما نص الدستور على أن سن رئيس الجمهورية يجب ألا يجب أن يزيد عن سبعين عاما. كما صدر في إبريل 1988 أول تشريع يقنن التعددية الحزبية، وإن كان هذا التشريع قد تضمن تحفظات وقيودا شبيهة بتلك التي سبق وتضمنها قانون الأحزاب السياسية المصري، فقد نص قانون الأحزاب التونسي على حظر قيام الأحزاب على أسس عنصرية أو دينية أو جهوية أو لغوية. وفي شهر يوليو من نفس العام صدر قانون جديد للصحافة يحد من القيود التي كانت مفروضة طوال عهد الرئيس بورقيبة على حرية النشر والصحافة. كما قامت تونس بالتصديق على اتفاقية منع التعذيب لتصبح بذلك أول دولة عربية تستكمل إجراءات انضمامها لهذه المعاهدة.

و في العيد الأول لتسلمه السلطة أعلن الرئيس بن علي إقرار "الميثاق الوطني" الذي تم التوصل إليه بعد مشاورات مع ممثلي اتجاهات سياسية متنوعة ومنظمات نقابية وأهلية مختلفة. وقد بدت تونس وفقا للميثاق وكأنها قد أصبحت جاهزة لقدر أوسع من الديمقراطية، حيث جرى التأكيد على احترام الحريات العامة والمدنية، وإن كان قيام الأحزاب فيها مازال خاضعا للقانون السابق الإشارة إليه، والذي رهن قيام الحزب بموافقة وزير الداخلية. وأعلن الرئيس بن علي عن عدم انتظار موعد الانتخابات العامة الذي لم يكن ليحل حتى عام 1991، فدعا لانتخابات عامة مبكرة في إبريل 1989، على أن تجري متزامنة مع انتخابات رئاسة الجمهورية.

غير أن انتخابات عام 1989 كانت لحظة بداية الشقاق بين النظام وأحزاب المعارضة. فبينما أيدت الأحزاب ترشيح بن علي لرئاسة الجمهورية، فإنها رفضت دعوته لدخولها الانتخابات متحالفة مع الحزب الحاكم في جبهة واحدة. ويبدو أن الغرض من هذا الاقتراح كان إخضاع أحزاب المعارضة لقيادة الحزب الحاكم، وتكوين جبهة موحدة من الأحزاب العلمانية في مواجهة حزب النهضة الذي كونته حركة الاتجاه الإسلامي وفقا لقانون الأحزاب، وإن كانت الحكومة التونسية لم تمنح حزب النهضة الشرعية التي طلبها، بحيث أن مشاركة الأحزاب العلمانية في الانتخابات كانت ستعني ضمنا موافقتها على استبعاد حزب النهضة من تحت مظلة الشرعية، وتضامنها مع الحزب الحاكم في هذا الموقف.

لقد كانت انتخابات إبريل 1989 هي أول انتخابات تعددية تشهدها تونس منذ استقلالها. فقد شارك في هذه الانتخابات جميع أحزاب المعارضة باستثناء الحزب الشيوعي، كما شارك فيها حزب النهضة المحظور بقوائم تكونت من المستقلين. وقد ظهرت نتيجة الانتخابات التي ادعت المعارضة أن الحكومة قد تدخلت فيها لصالح الحزب الحاكم لتظهر أن الحزب الواحد مازال مسيطرا. فقد فاز التجمع الديمقراطي الدستوري -وفقا للاسم الجديد للحزب الدستوري- بجميع مقاعد البرلمان ال 141، أما قوائم حزب النهضة فقد حصدت 13% من مجموع الأصوات لتؤكد أنها أكبر حزب معارض في البلاد، غير أن هذه النسبة لم تكن كافية لتمكين حزب النهضة من إرسال أي من مرشحيه للجمعية الوطنية.

و بينما شهد النصف الأول من عام 1989 إطلاق سراح أعداد إضافية من المسجونين السياسيين، فإن النصف الثاني من نفس العام والعام التالي قد شهدا تحولا في الاتجاه المعاكس. فقد صدرت أحكام بالسجن على عدد من المعارضين من أحزاب علمانية وإسلامية بتهمة إهانة شخص الرئيس أو انتقاد الحكومة. وفي نفس الوقت كان حزب النهضة يعظم من ضغوطه على النظام بعد أن تم رفض التصريح له كحزب شرعي مرتين في يونيو وأغسطس من ذلك العام. فنشبت مواجهات عنيفة بين الشرطة والإسلاميين في عدة مناسبات كان أشهرها الصدام الذي نجم عن محاولة الشرطة اقتحام مقر اتحاد الطلبة الذي يسيطر عليه الإسلاميون في فبراير 1990، والصدامات العنيفة التي جرت بين الشرطة والمتظاهرين الإسلاميين الذين خرجوا يحتجون على ضعف كفاءة الأجهزة الحكومية في التعامل مع كارثة الفيضانات التي ضربت البلاد في يناير 1990. وبالطبع كانت نتيجة هذه المواجهات تزايد أعداد المعتقلين السياسيين مرة أخرى.

غير أن هذه المواجهات لم تصل بعلاقة الحكم والمعارضة إلى طريق مسدود. فقد سعى النظام إلى الاستفادة من فرصة الانتخابات البلدية التي كان مقررا لها أن تجري في يونيو 1990 لاستعادة صورته الأولى كنظام ديمقراطي، فطلب من أحزاب المعارضة التشاور مع الحزب الحاكم بشأن قانون الانتخابات الجديد الذي كان من المقرر أن تجري وفقا له هذه الانتخابات، إلا أن أحزاب المعارضة رفضت التحاور مع الحزب الحاكم. فتم إقرار قانون جديد للانتخابات تضمن قدرا من التمثيل النسبي، بحيث لا يحصل الحزب الفائز بمقتضاه سوى على نصف المقاعد، بينما يوزع النصف الآخر على الأحزاب الأخرى وفقا لنسبة الأصوات التي فاز بها كل منهم. غير أن أحزاب المعارضة رفضت عرض الحزب الحاكم وقامت بمقاطعة الانتخابات التي فاز التجمع الديمقراطي الدستوري بجميع دوائرها ماعدا واحدة. وقامت الحكومة في أعقاب الانتخابات بإغلاق جريدة الفجر الناطقة باسم حزب النهضة المحظور.

و قد أدى نشوب أزمة الخليج ثم حرب الخليج إلى مزيد من تدهور العلاقات بين النظام والمعارضة. فقد تكررت في هذه الفترة الصدامات بين الشرطة والمتظاهرين المؤيدين للعراق، والتي كان من نتيجتها الزج بمزيد من النشطاء السياسيين في السجون. غير أن وزير الداخلية –عبد الحميد الشيخ– قد أتهم من جانب زملائه في الحكومة بإتباع سلوك متهادن مع المعارضة، خاصة في أعقاب تعرض مكاتب

للحزب الحاكم في وسط تونس لهجمات مسلحة من جانب الإسلاميين مما أدى إلى مقتل أحد الأشخاص، وذلك طبقا لرواية الحكومة. فتمت إقالة وزير الداخلية في فبراير 1991، وقد كان هذا إيذانا بتصعيد المواجهة مع الحركة الإسلامية، وهي المواجهة التي أسفرت عن حل اتحاد الطلاب الذي سيطر عليه الإسلاميين، وقد بلغت الضغوط التي مورست على من تبقى من قادة حزب النهضة أحرارا داخل البلاد إلى إرغامهم على إدانة العنف الذي جرى ارتكابه باسم الحزب. ومع هذا فإن المواجهة استمرت وقامت الحكومة في أكتوبر 1991 بإعدام ثلاثة من النشطاء الإسلاميين بتهمة المشاركة في مؤامرة لقلب نظام الحكم، وهي المؤامرة التي تضمنت -حسب زعم الحكومة- محاولة اغتيال الرئيس بن علي.

غير أن هذه المرحلة لم تعدم بعض مظاهر السلوك التصالحي من جانب النظام. فقد دعا الرئيس بن علي قادة المعارضة للقائه في مارس 1991 في أعقاب انتهاء حرب الخليج. وأصدر قراراته بتقديم دعم مالي للأنشطة الحزبية، وعرض على قادة المعارضة إنهاء احتكار الحزب الحاكم لمقاعد البرلمان عبر قيامه بعدم ترشيح أي من أعضائه في تسع دوائر كان من المقرر أن تجري فيها انتخابات فرعية. غير أن أحزاب المعارضة رفضت هذا العرض مطالبة بإصلاح سياسي أكثر شمولا. إلا أن أحزاب المعارضة -التي أصابها الوهن بسبب ضغوط النظام- قبلت الدعوة للحوار التي وجهها لها الرئيس بن علي في ديسمبر 1991 من أجل التوصل لقانون انتخابي يحقق تمثيل المعارضة في الجمعية الوطنية.

و قد انعكس تزايد مستوى العنف والقمع السياسيين في التقارير التي أصدرتها منظمة العفو الدولية عن تونس. فقد أصدرت المنظمة في أكتوبر 1990 تقريرا رصدت فيه استفادة حوالي عشرة آلاف معتقل سياسي من قرارات العفو التي أصدرها الرئيس بن علي، في نفس الوقت الذي قررت فيه أن انتهاكات لحقوق الإنسان مازالت تجري ضد أعضاء منظمات حزبية غير معترف بها -غالبا حزب النهضة. وقد ردت الحكومة على ذلك بتشكيل اللجنة القومية لحقوق الإنسان للبحث في شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان. وفي يوليو 1991 أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا آخر قالت فيه أن تعذيبا منظما يحدث داخل السجون التونسية ضد المسجونين المتهمين بالانتماء لحزب النهضة. ومع أن التقصي الذي قامت به اللجنة القومية لحقوق الإنسان لم ينكر وقوع التعذيب إلا أنه أنكر أن تكون مثل هذه الانتهاكات قد

جرت بموافقة الحكومة. وفي شهر مارس من العام التالي أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا جديدا عن تونس قالت فيه أن ثمانية آلاف من التونسيين قد تعرضوا للتوقيف على مدى الثمانية عشر شهرا السابقة، وأن أغلب هؤلاء من المشكوك في انتمائهم لحزب النهضة، وأن مائتي حالة تعذيب قد تم إثباتها، وأن بعض المسجونين الذين يجري احتجازهم في ظروف سيئة قد مات بسبب سوء المعاملة والرعاية في السجون التونسية. وعلى عكس رد فعل الحكومة التونسية تجاه التقريرين السابقين، فإن الحكومة قد قامت هذه المرة بانتقاد التقرير ورفضه زاعمة أنه لا أساس له من الصحة. ومع أن الحكومة قامت في وقت لاحق بالاعتراف بحدوث بعض التجاوزات في مجال حقوق الإنسان، ووعدت بالتحقيق في هذه التجاوزات، إلا أنها قامت في نفس الوقت بفرض القيود على الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، مما اضطر الأخيرة لحل نفسها في يونيو 1992. وقد كان العام 1992 هو عام توجيه الضربات الموجعة للحركة الإسلامية، إذ تم القبض على الآلاف من أنصار الحركة بتهمة تدبير المؤامرات المسلحة لقلب نظام الحكم واغتيال الرئيس بن علي، وكان من بين الذين حكم عليهم بالسجن مدى الحياة في هذه المحاكمات راشد الغنوشي الموجود في الخارج منذ عام 1989. وقد أعلنت الحكومة في نهاية ذلك العام عن نجاحها في القضاء على المنظمات الإرهابية.

و مرة أخرى فإن المراوحة بين قمع المعارضة ومغازلتها قد استمر في عام 1993. ففي ذلك العام أعلن الرئيس بن علي في المؤتمر العام للتجمع الدستوري الديمقراطي عن عزمه على تعديل قانون الانتخابات البرلمانية بما يسمح بتمثيل المعارضة في البرلمان. كما أعلن عن عزمه على تقويم قوائم الناخبين بما يضمن نزاهة الانتخابات القادمة في شهر مارس من العام التالي، والتي تزامنت مع انتخابات الرئاسة التي رشح الرئيس بن علي فيها. ومرة أخرى، وبرغم كل المشكلات بين الحكم والمعارضة أيدت أحزاب المعارضة الشرعية إعادة انتخاب بن علي لفترة رئاسة ثانية.

أما قانون الانتخابات المعدل فقد رفع عدد مقاعد الجمعية الوطنية من 141 إلى 163، على أن يجري التنافس على 144 من هذه المقاعد وفقا لنفس أسلوب القائمة المطلقة الذي جرى استخدامه في الانتخابات السابقة. أما التسعة عشر مقعدا الباقية فقد نص القانون على توزيعها على الأحزاب المشاركة في الانتخابات وفقا لنسبة

الأصوات التي تحصل عليها على المستوى القومي. وبمقتضى هذه التعديلات أيضا فقد أصبح من حق الأحزاب أن تحصل على دعم من الدولة لتغطية تكلفة الدعاية الانتخابية.

و برغم أن أحزاب المعارضة رأت أن هذه الإصلاحات مازالت أقل من المطلوب إلا أنها قبلت المشاركة في الانتخابات على أساسها. ومع هذا فإن الفترة السابقة على إجراء الانتخابات التي كان مقررا لها أن تجري في شهر مارس قد شهدت تزايد الانتقادات الموجهة إلى الحكومة، ولكن ليس من جانب أحزاب المعارضة العلمانية. فقد جاءت الانتقادات للنظام هذه المرة من جانب المنظمات الطلابية والعمالية ومن جانب نشطاء حقوق الإنسان الذين عملوا على إعادة تشكيل الرابطة التونسية لحقوق الإنسان التي جرى حلها في يونيو عام 1992 كما سبق ذكره. أما منظمة العفو الدولية فقد أصدرت تقريرا إضافيا اتهمت فيه الحكومة التونسية باستغلال حضورها القوي في المحافل الدولية لحقوق الإنسان من أجل التغطية على الانتهاكات التي يتعرض لها النشطاء السياسيون في البلاد. وقد رفضت الحكومة التونسية هذا التقرير واتهمت العفو الدولية بالخضوع للنفوذ الأصولي. وقد شهد العام 1994 انضمام أصوات إضافية للعفو الدولية في انتقاد سجل سلوك حقوق الإنسان في تونس، ومن ذلك تقرير حقوق الإنسان الذي تصدره الخارجية الأمريكية، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وكذلك لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

أما في الانتخابات الرئاسية، فقد فاز الرئيس بن علي بتأييد أكثر من 99% من الناخبين، بينما تم القبض على كل من عبد الرحمن الهانئ والمنصف مرزوقي اللذين أعلنا عن نيتهما للترشيح لمنصب الرئيس. أما في الانتخابات البرلمانية فقد فاز التجمع الدستوري الديمقراطي بما مجموعه 153 مقعدا، بينما لم تفز أحزاب المعارضة الستة سوى بتسعة مقاعد. وقد جرت هذه الانتخابات في ظل قيود مشددة منعت الصحف الأجنبية ومنظمات المراقبة من متابعتها، ولم تتسامح الحكومة مع أي اتهامات تتعلق بنزاهة الانتخابات. أما في آخر انتخابات جرت في تونس -الانتخابات المحلية في مايو 1995- فقد فاز الحزب الحاكم بالسيطرة على كل البلديات، ونجح مرشحو المعارضة في الفوز بستة مقاعد من مجموع 4090 مقعدا جرى التنافس عليها، وقد كانت هذه هي المرة الأولى منذ الاستقلال التي تتمكن فيها أحزاب المعارضة التونسية من الفوز بأي مقاعد على المستوى المحلي.

خبرة الإصلاح الليبرالي في مصر

بدأت تجربة الإصلاح السياسي الليبرالي الراهنة في مصر منذ عام 1974 عندما طرح الرئيس السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي، الصورة الأخيرة من صور التنظيم السياسي الواحد التي عرفتها مصر منذ عام حركة الجيش عام 1952 التي قامت بإلغاء الأحزاب السياسية والحياة النيابية. وقد بينت حصيلة المناقشات التي جرت في داخل المنظمات الجماهيرية المختلفة حول ورقة أكتوبر أن الأغلبية من بين المشاركين في هذا الحوار قد طالبت بالحفاظ على صيغة الحزب الواحد مع إتاحة الفرصة لتكوين تكتلات داخله، أما الأقلية من المثقفين اليساريين والليبراليين فقد طالبوا بالسماح بتعددية حزبية كاملة.

و قد استجاب الرئيس السادات لهذه الاتجاهات بقراره في مارس 1976 بإنشاء منابر ثابتة داخل الاتحاد الاشتراكي، وبعد أن وصل عدد الطلبات المقدمة للترخيص للمنابر إلى أكثر من 40 طلبا، قام الرئيس السادات بالسماح فقط بتأسيس ثلاثة منابر لكل من اليمين والوسط واليسار. وقد خاضت هذه المنابر انتخابات مجلس الشعب التي جرت في سبتمبر 1976، والتي ما زالت تعتبر الانتخابات الأكثر نزاهة وانفتاحا في تاريخ مصر منذ عام 1952، ونجحت جميعها في الوصول بممثليها إلى مجلس الشعب، فقام الرئيس السادات في افتتاح الدورة البرلمانية في نوفمبر من نفس العام بإعلان تحويل المنابر الثلاثة إلى أحزاب سياسية كاملة الاستقلال عن التنظيم الواحد.

و قد شهد العام 1976 ربيعا -نسبيا- للديمقراطية في مصر. فقد اجتذبت الحياة الحزبية الناشئة اهتمام الجماهير، كما كانت انتخابات مجلس الشعب فرصة فريدة لتدريب الجماهير على ممارسة سياسية تعددية، وبلغ تسامح النظام مع الحركة الطلابية اليسارية مستوى متقدما تجسد في تسامحه مع خروج الطلاب لتنظيم المظاهرات في الشارع تحت حراسة الشرطة، والسماح للطلاب بالوصول حتى مقر مجلس الشعب لتقديم مطالبهم، كما انفتحت ساعات الإرسال التليفزيوني لتبث مناظرات بين ممثلي الأحزاب المختلفة.

غير أن ربيع الديمقراطية في مصر لم يستمر طويلا. ففي يناير 1977 خرجت الجماهير الغاضبة إلى الشوارع احتجاجا على إلغاء الدعم عن كثير من السلع الاستهلاكية الأساسية، واستمرت المظاهرات لمدة يومين فقدت فيهما الشرطة القدرة على السيطرة على الجماهير، واضطرت الدولة للاستعانة بالجيش لاستعادة النظام. ومع أن انتفاضة يناير 1977 كانت مطلبية صرفة، ومع أن الطابع العفوي كان هو الغالب عليها، فإن الرئيس السادات قد حمل المعارضة اليسارية سواء تلك المنتظمة في حزب التجمع أو تلك الأكثر راديكالية منه والتي رفضت الانضواء في صفوف الحزب مفضلة الاحتفاظ بتنظيماتها السرية انتظارا لتحقيق مطلبها بإتاحة الحرية الكاملة لتكوين الأحزاب، حملها المسئولية عن الانتفاضة الجماهيرية وأعمال الشغب التي رافقتها.

و مع أن هذه التطورات لم تدفع الرئيس السادات للنكوص عن نظام التعددية الحزبية، إلا أن الضغوط التي تعرضت لها المعارضة، خاصة المعارضة اليسارية، قد فرغت الحياة الحزبية تدريجيا من محتواها. فقد أعقب الانتفاضة تعرض المئات من النشطاء اليساريين للتوقيف، كما صدرت مجموعة من القوانين المقيدة للحريات بغرض منع تكرار أحداث مشابهة لانتفاضة يناير، وهي القوانين التي أدت في النهاية إلى تكريس حكم الحزب الواحد، وتحويل الأحزاب المتعددة إلى مجرد واجهة يتزين بها النظام.

و لم يقتصر اضطهاد النظام فقط على المعارضة اليسارية التي كان يمكن اعتبارها تهديدا طبقيا ثوريا للنظام الذي اتخذ بصورة تدريجية طابعا رأسماليا منذ البدء في تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي عام 1974. فقد تعرض لدرجة مماثلة من الاضطهاد حزب الوفد الجديد الذي تأسس عام 1978 كامتداد لحزب الوفد الذي كان بحق حزب الحركة الوطنية المصرية طوال السنوات 1919-1952، وهو حزب ليبرالي تتلخص مطالبه في الديمقراطية واقتصاد السوق ونزاهة الحكم. فبعد الضغوط التي تعرض لها الحزب، والتي تمثلت في حرمان قادته من حق ممارسة العمل السياسي بحجة مسئوليتهم عن الفساد السياسي الذي ساد مصر في سنوات ما قبل عام 1952، قام حزب الوفد بتجميد نشاطه فاختفى رسميا من الحياة السياسية.

و لأن العودة لنظام الحزب الواحد قد أصبحت مستحيلة لأسباب عدة، من بينها الصورة التي حاول الرئيس السادات تثبيتها في الغرب عن نظامه باعتباره نظاما ديمقراطيا، فإن النظام استمر في الحفاظ على التعددية الحزبية، في الوقت الذي قام فيه بممارسة ضغوط شديدة على الأنشطة السياسية للمعارضة. كما استمر النظام على طريق وضع الأساس القانوني للتعددية، فصدرت القوانين المنظمة للحياة الحزبية، خاصة قانون الأحزاب لتستكمل تفريغ الحياة الحزبية من أي محتوى حقيقي.

و قد ضاعف من حرص النظام على تجنب التسامح مع المعارضة السياسة الجديدة التي اتبعها تجاه إسرائيل والصراع العربي-الإسرائيلي، والتي بدأت في نوفمبر 1977 بزيارته للقدس. فبينما رحبت القطاعات الأوسع من الجماهير المصرية بالسلام مع إسرائيل، فإن الأمر كان شديد الاختلاف في أوساط المثقفين، بما في ذلك المثقفين الليبراليين الذين وإن لم يذهبوا إلى درجة بعيدة من التشدد في معارضة السلام مع إسرائيل، فإنهم انتقدوا الطريقة الذي تم بها. وكانت قضية السلام شديدة الأهمية بالنسبة للرئيس السادات بسبب محوريتها في تصوراته وخططه لمستقبل مصر وعلاقاتها الاستراتيجية مع حلفائه الجدد في الولايات المتحدة. وقد ضاعف من أهمية هذه السياسة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي أنهكت الاقتصاد المصري، والتي كان يمكن لكل من المساعدات المنتظرة في حالة تحقيق السلام مع إسرائيل، وكذلك التخفيض المتوقع في النفقات العسكرية أن يساعدا على التخفيف من وطأتها.

و مع انغلاق وسائل التعبير الديمقراطي، وتقدم عملية السلام مع إسرائيل، زادت المعارضة التي يتعرض لها النظام، وظهر الإسلاميون على المسرح كواحد من أهم القوى المعارضة. وقد وصلت البلاد في بداية الثمانينيات إلى أزمة سياسية مستحكمة، كما تعرضت العلاقات بين المسلمين والأقباط لضغوط وتوتر شديدين، الأمر الذي ظهر في شكل أعمال العنف الطائفي الدامية في الزاوية الحمراء بضواحي القاهرة. وكان رد السادات على هذه الأزمة هو فتح المعتقلات وتوقيف الآلاف من المثقفين والمعارضين السياسيين من كافة الاتجاهات السياسية والطوائف الدينية في سبتمبر 1981، وما كاد أكتوبر يحل حتى تم اغتيال السادات على يد مجموعة إسلامية متشددة، لينتهي السادات وعصره في لحظة كان فيها النظام السياسي الأكثر انغلاقا منذ بدأ عملية الإصلاح في أعقاب حرب أكتوبر 1973.

و مع بداية عهد الرئيس مبارك، فإن الرئيس الجديد لم يكد ينتهي من ترتيب أوضاع النخبة الحاكمة في أعقاب اغتيال السادات حتى بدأ مرحلة من الانفتاح على المعارضة العلمانية وأيضا على المعارضة الدينية المعتدلة ممثلة في جماعة الإخوان المسلمين. وتدريجيا بدأ المعتقلون غير المتورطين في أعمال العنف يخرجون من السجون، وعقد الرئيس مبارك سلسلة من اللقاءات مع زعماء المعارضة استهدفت خلق أجواء من الثقة وبناء إجماع وطني يستعيد السلم والاستقرار للبلاد.

في هذه الأجواء جرت انتخابات مجلس الشعب لعام 1984، وهي الانتخابات التي جرت لأول مرة بنظام القوائم الحزبية النسبية والتي حرم المرشحون المستقلون من المشاركة فيها. وقد أسفرت الانتخابات عن عجز أحزاب المعارضة عن تجاوز نسبة الحد الأدنى من الأصوات -8%- اللازمة للوصول بممثليها إلى البرلمان، باستثناء حزب الوفد المتحالف مع تنظيم الإخوان المسلمين غير الشرعي من الناحية الرسمية، ولكن الذي أتيحت له حرية كبيرة للحركة كما لو كان حزبا شرعيا. ولكن من أجل استكمال ضرورات تمثيل الأحزاب السياسية المختلفة، فإن إبراهيم شكري رئيس حزب العمل قد أدخل إلى مجلس الشعب ضمن العشرة أعضاء الذين يحق لرئيس الجمهورية تعيينهم.

أما في انتخابات 1987، والتي قد جرت أيضا بنظام القائمة النسبية مع إتاحة الفرصة لعضو مستقل واحد للفوز عن كل دائرة انتخابية، فقد تمكن حزب الوفد وحزب العمل المتحالف مع الإخوان من الدخول لمجلس الشعب. وفي انتخابات عام 1990، والتي قاطعها حزبا العمل والوفد أكبر أحزاب المعارضة المصرية، فإن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي اليساري نجح لأول مرة منذ 1976 في الوصول بمرشحيه للبرلمان، وكان ذلك وبشكل أساسي نتيجة لتغيير القانون الانتخابي للنظام الفردي. أما في انتخابات عام 1995 فقد نجحت كل أحزاب المعارضة الرئيسية في الدخول إلى البرلمان وإن بأعداد محدودة لم تزد عن عضو واحد في حالة حزب العمل. وفي كل الأحوال فإن تدخل النظام في الانتخابات للتأثير على نتائجها كان واضحا لصالح المعارضة المعتدلة وضد المعارضة المتشددة خاصة منها تلك ذات الطابع الإسلامي.

و قد امتدت يد النظام المكبلة للحريات إلى النقابات التي تحولت إلى مراكز وبؤر للمعارضة السياسية. وقد بدأت المواجهة بين النقابات والدولة قرب نهاية عهد الرئيس السادات عندما تعرضت نقابة المحامين لمشكلات وصراعات انتهت بوضعها تحت إدارة الدولة، وذلك بعد أن تحولت النقابة إلى أهم بؤرة معارضة للرئيس السادات خاصة فيما يتعلق بسياسات السلام مع إسرائيل وغياب الديمقراطية.

أما في عهد الرئيس مبارك فقد تأخرت المواجهة بين الحكومة والنقابات حتى النصف الأول من التسعينيات، بعد أن تمكن الاتجاه الإسلامي المعتدل الممثل في جماعة الإخوان المسلمين في الفوز بأغلب المقاعد في عدد من النقابات المهنية التي شملت نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين، بالإضافة إلى نوادي أعضاء هيئات التدريس في عدد من الجامعات المصرية. ومع أن نجاح التيار الإسلامي في النقابات يرجع إلى منتصف الثمانينيات، إلا أن سياسة التهادن مع الإخوان التي استهدفت محاصرة التيار الإسلامي المتشدد الذي تورط في ممارسة العنف قد أجلت رد فعل الحكومة تجاه سيطرة الإسلاميين على النقابات. وقد أخذت السياسة الحكومية في هذا المجال شكل إصدار عدد من القوانين التي شددت من شروط صحة انعقاد الجمعيات العمومية وإجراء الانتخابات في النقابات، إلى الحد الذي جعل انتخاب مجالس النقابات مستحيلا، حتى أن نقابة مصرية واحدة هي نقابة الصحفيين قد نجحت في إجراء الانتخابات في ظل هذا القانون. وانتهى الأمر بوضع عدد من النقابات المهنية المصرية تحت الإدارة الحكومية.

و بمحاصرة النقابات كمنابر سياسية نجحت في تعويض الضعف الذي عانت منه الأحزاب المصرية، فقدت الحياة السياسية المصرية واحدة من أهم علامات الليبرالية السياسية والحيوية السياسية في المجتمع. وأهم من ذلك أن نجاح الإسلاميين في انتخابات النقابات لم يكن مجرد سقوط مؤسسة إضافية في أيدي الإسلاميين، ولكنه كان أهم من ذلك قناة للتفاعل بين الإسلاميين، خاصة الجيل الأحدث منهم، وباقي مكونات المجتمع السياسي في إطار ديمقراطي صحي. وقد أتيح للإسلاميين خلال هذه الخبرة تعلم كثير من تقاليد العمل السياسي الديمقراطي، كما أتيح لهم أيضا تطوير أفكارهم فيما يتعلق بعلاقتهم بباقي مكونات الجماعة السياسية. وقد انعكس ذلك في انشقاق النقابيين الإسلاميين الشبان عن جماعة الإخوان ومحاولتهم تأسيس حزب سياسي شرعي تحت اسم حزب الوسط، وقد فشل هذا الحزب في الفوز بالشرعية في

معركة غريبة كان الحزب الناشئ فيها يواجه ضغوطا من جانب كل من النظام الحاكم والقيادة التقليدية لجماعة الإخوان. وربما كان في نجاح تجربة حزب الوسط ما يساعد على حل معضلة استيعاب الإسلاميين في نظام سياسي ديمقراطي.

و يمكن القول أن الإنجاز الأهم الذي تحقق في عهد الرئيس مبارك كان في مجال حريات التعبير. فبرغم القيود المفروضة على الأنشطة الحزبية، فإن الصحافة الحزبية والحكومية والمستقلة قد تمتعت في عهده بمستوى متقدم من الحرية. كما انفتحت القنوات التليفزيونية مؤخرا لعرض بعض وجهات النظر المعارضة، وتم تخفيف الحظر المفروض على بعض المعارضين من الظهور في التليفزيون الحكومي.

و تعد مسألة الموقف من المعارضة الدينية هي الأكثر خطورة في علاقة النظام مع المعارضة، والتي يمكن القول أنها تمثل حجر الزاوية في أي تطور ديمقراطي مستقبلي في مصر. ذلك أن المعارضة الإسلامية قد أصبحت وبلا جدال أهم فئات المعارضة.

خصائص الخبرتين التونسية والمصرية

إحدى السمات المهمة المميزة للإصلاح الليبرالي في كل من مصر وتونس هي حالة المراوحة بين الانفتاح والانغلاق في كل من النموذجين. فتجربة الإصلاح الليبرالي في مصر مرت بمرحلة قصيرة من الازدهار في الفترة 1975-1976، ولكنها تعرضت لانتكاسة شديدة قلصتها من أي محتوى إصلاحي في الفترة التالية لانتفاضة يناير 1977 وحتى بعد اغتيال الرئيس السادات بقليل في عام 1981. أعقب ذلك مرحلة من الانفراج الليبرالي، وإن كانت لم تصل أبدا إلى المستوى الذي وصلته في عهد الازدهار الأول، ولكن لم يكد عقد الثمانينيات ينتهي حتى كانت إجراءات تقييدية إضافية قيد التشريع والتنفيذ، وهي المرحلة التي كانت فيها النقابات الهدف المباشر لضغوط النظام.

أما في تونس فإن مسارا مشابها قد حدث. فقد شهدت المرحلة 1977-1985 انفتاحا ليبراليا متزايدا، أعقبته الانتكاسة التي تلت أحداث العنف الشعبي في 26 يناير

1986، والتي استمرت حتى عام 1987 عندما أزاح رئيس الوزراء زين العابدين بن على الرئيس بورقيبة وحل محله في رئاسة الجمهورية، غير أن هذه المرحلة لم تستمر طويلا، فلم يكد عقد التسعينيات يبدأ إلا وكانت مرحلة جديدة من انحسار الإصلاحات الليبرالية قد بدأت بشكل متزامن مع تطور مشابه في مصر.

أيضا فإن الإصلاح الليبرالي في البلدين يتسم بأن علاقاته بالضغوط الاجتماعية والسياسية ليست واضحة بالقدر الكافي، أو بعبارة أخرى فإن العلاقة بين الضغوط والإصلاح تتسم بعدم الانتظام وعدم التكرارية. وتنبع أهمية هذه النقطة من الاعتقاد الشائع، بأن ممارسة الضغوط على النظام هي الطريق الأكثر فعالية لإجباره على الإصلاح. وتتعزز صدقية هذا الاعتقاد بالنظر إلى الكثير من التجارب والخبرات في بلاد عربية مثل الأردن، أو غير عربية مثل بلاد شرق أوربا وبعض بلاد أفريقيا وأمريكا اللاتينية. فبينما بدأ الإصلاح الليبرالي في مصر بمبادرة من النظام الحاكم بقيادة الرئيس السادات، ودون أن يكون ذلك نتيجة لضغوط شعبية مهمة لا قبل للنظام بمواجهتها بالأساليب القديمة، فإن أحداث العنف في يناير 1977 قد تسببت في تراجع النظام عن إصلاحاته الليبرالية. أما العنف الدموي الذي نتج عنه اغتيال الرئيس السادات في أكتوبر 1981 فقد أسفر عن البدء في مرحلة جديدة من الإصلاح. أما في المرحلة الثالثة فإن العنف الإسلامي في سنوات التسعينيات الأولى قد أسفر عن العودة عن كثير من المكاسب التي كانت قد تحققت على طريق الإصلاح الليبرالي في المراحل السابقة.

مسار مشابه حدث في تونس. فبينما كانت الإصلاحات الليبرالية في مرحلتها الأولى في القسم الأعظم منها تعبيرا عن رد فعل النظام تجاه التمرد المسلح في قفصة عام 1980، فإن أحداث العنف في يناير 1986 كان لها أثر معاكس. أما الإصلاح الذي تلا تولي الرئيس بن علي السلطة فقد جاء في أعقاب مرحلة من العنف المحدود من جانب الإسلاميين. ولكن التراجع عن هذه الإصلاحات لم يرتبط بأية أعمال عنف أو احتجاجات مهمة.

و توضح هذه المسارات المعقدة للإصلاح الليبرالي في كلا البلدين أن عملية الإصلاح الليبرالي هي في المقام الأول عملية إدارة لتناقضات المجتمع السياسي والتنمية أكثر منها عملية مقصودة لذاتها. وبالطبع فإن وصف عملية الإصلاح

الليبرالي بأنها عملية إدارة لا يمثل في حد ذاته حكما قيميا سلبيا، لأن التطور الديمقراطي في أغلب المجتمعات قد بدأ كطريقة لحل التناقضات والمشكلات التي تعترض سلامة المجتمع وتقدمه. غير أن المقصود بهذا الوصف هو التأكيد على أن الإصلاح الليبرالي في البلدين لا تقف وراءه خطة وعقل ديمقراطي تحكمه دوافع الإيديولوجيا والنموذج المثالي الديمقراطي.

تتميز الساحة السياسية في كل من مصر وتونس بوجود تيار إسلامي قوي. وفي البلدين فإن تيار الإسلام السياسي يمثل قوة المعارضة الرئيسية. وتتمحور كثير من التحولات في عملية الإصلاح -أو التراجع عن الإصلاح- في كل من تونس ومصر حول العلاقة بين الدولة وجماعات الإسلام السياسي.

و الملاحظة الأولى في هذا المجال أنه في لحظة بدء عملية الإصلاح السياسي التي بدأت بمبادرة من الدولة في الحالتين، فإن قوة تيار الإسلام السياسي لم تكن إلى الحد الذي يمكنه أن يمثل تهديدا للدولة والمجتمع وقيمهما الأساسية كما تم إرساؤها في السنوات المنقضية منذ الاستقلال. ومن ثم فإنه يمكن القول أن قوة التيار الإسلامي لم تكن عاملا معتبرا في التأثير على قرارات الدولة بالبدء في تجربة الإصلاح السياسي. أيضا فإن التراجع الأول عن الإصلاح في الحالتين -1977 في مصر و1986 في تونس- لم يرتبط بأي قدر مهم بتصاعد نفوذ أو تهديدات الإسلام السياسي.

غير أنه منذ ذلك الحين فإن جماعات الإسلام السياسي تقف في مكانة مركزية في التأثير على قرارات الدولة في مجال الإصلاح السياسي. فالمرحلة الثانية من الإصلاح في مصر قد بدأت في أعقاب التهديد الكبير الذي مثلته الجماعات الإسلامية للدولة في محاولة الانقلاب التي أسفرت عن اغتيال الرئيس السادات عام 1981، والتي بينت للدولة المصرية حاجتها لدعم المعارضة العلمانية لمواجهة نفوذ التيار الديني. وربما كان للتعاون الذي جرى بين المعارضة العلمانية والإسلامية في تلك المرحلة أثر على رؤية الحكومة لحدود قدرتها على الاعتماد على المعارضة العلمانية ضد تزايد نفوذ الإسلام السياسي. غير أن العامل الحاسم في هذا السياق قد تمثل في نجاح الإسلاميين في الاستفادة من مناخ الحريات الذي أتاحه الإصلاح

السياسي للسيطرة على النقابات عبر الانتخابات، الأمر الذي اعتبرته الحكومة تهديدا خطيرا خاصة في ضوء التسييس المتزايد للنشاط النقابي.

أما في تونس فإن مجيء الرئيس بن علي للحكم حدث بعد أن زاد نفوذ حركة الاتجاه الإسلامي إلى مستوى غير مسبوق، في الوقت الذي عجزت فيه الأساليب التقليدية للدولة التونسية عن السيطرة على أنشطة هذه الجماعة. وقد ساعدت فترة الانفتاح الليبرالي القصيرة التي أعقبت مجيء بن علي للحكم على ترسيخ شرعيته وفوزه بتأييد قطاعات واسعة من المجتمع السياسي التونسي العلماني. وقد كان النجاح الكبير الذي حققه الإسلاميون في انتخابات عام 1989 مؤشرا سلبيا بالنسبة للنظام الذي بدأ في إتباع سياسة عنيفة مع الإسلاميين، واعتبر الموقف من الإسلاميين القضية الفاصلة في تحديد ما إذا كان الفصيل السياسي المعين يقف مع الدولة أو ضدها. وبعد أن فاز النظام بتأييد أغلب القوى السياسية العلمانية في معركته مع الإسلاميين، فإن النظام لم يظهر سوى درجة محدودة من التسامح مع المعارضة العلمانية التي حاولت تجاوز الحدود الضيقة التي رسمها النظام التونسي لدورها، وفي كل هذه المجادلات كانت حجة محاربة الأصولية هي الشعار المستخدم بكثافة من جانب النظام.

و في الحقيقة فإنه لا يوجد لدينا سوى أدلة قليلة على أن الطريقة التي تعامل بها النظامان الحاكمان في البلدين مع المعارضة ومع عملية الإصلاح الديمقراطي كان يمكن أن تختلف إذا كان فصيل المعارضة الأكثر قوة علمانيا وليس إسلاميا. فالنخب الحاكمة في كلا البلدين لم تكن أبدا مهددة بشكل جدي من جانب معارضات غير أصولية. ومع هذا فإنه قد يكون هناك بعض الوجاهة من زاوية التحليل المنطقي للقول بأن التناقض الكبير بين طبيعة النظم الحاكمة وطبيعة جماعة المعارضة الأكثر نفوذا قد أثر سلبيا على استعداد نخبة الحكم للاستمرار في الإصلاح. فمن ناحية الخبرة التاريخية للدول الديمقراطية المتقدمة فإن نجاح الديمقراطية كان مرتبطا بنزع الطابع الراديكالي عن قوى المعارضة المهمة وتحويلها عن المطالب والمناهج الثورية إلى المناهج والمطالب الإصلاحية.

أما في التجربة الشرق أوسطية، فإن بعض الخبرات القليلة قد تحمل نفس الدلالة. ففي الخبرة التركية تبدي النخبة الحاكمة، خاصة النخبة العسكرية استعدادا

عاليا للتعايش مع نتائج حياة ديمقراطيـــة بشـــرط ألا تـــأتي قـــوى متطرفـــة عـــن طريقـــها للحكم، وأيضا بشرط ألا يؤدي المناخ الديمقراطـــي إلـــى تـــهديد التكـــامل الإقليمـــي للبـــلاد. أما في الخبرة الجزائرية فإنه كان فـــي الإصـــلاح السياســـي الســـريع فـــي الفـــترة 1988-1991، ثم إقدام النظام على تنظيم انتخابـــات ديســـمبر 1991، التـــي جـــرت إدارتـــها بقـــدر عال من النزاهة، بعض الدلالات علـــى أن نخبـــة الحكـــم كـــانت مســـتعدة للقبـــول بنتـــائج الإصلاح السياسي بشرط ألا تأتي بالإسلاميين للحكم. وربمـــا كـــان مـــن الممكـــن للجزائـــر أن تتطور وفقا للنموذج التركي إذا كانت المؤسسة العســـكرية قـــد تمكنـــت مـــن إضعـــاف الاتجاه الإسلامي بما كان يمكن لها أن تســـمح باســـتعادة الديمقراطيـــة بمشـــاركة أحـــزاب معتدلة. وبالتأكيد فإنه من الممكن لهذا التحليل أن ينهار مـــن أساســـه إذا ظـــهر هنـــاك مـــن الأدلة ما يبرهن على أن المؤسسة العســـكرية الجزائريـــة كـــانت مســـتعدة للقبـــول بنتـــائج الانتخابات فقط إذا أتت بجبهة التحرير الوطني للحكـــم، الأمـــر الـــذي لـــم يكـــن مســـتبعدا حتى لو كان وصول الجبهة للحكم فـــي شـــكل ائتـــلاف مـــع بعـــض الأحـــزاب العلمانيـــة الصغـــيرة.

و من المفهوم أن القول بهذا التحليل قـــد يصـــب فـــي طاحونـــة النخـــب الحاكمـــة فـــي أغلب البلاد العربية، والتي تدعـــي أن خطـــر الأصوليـــة يمثـــل الحـــاجز الرئيســـي الـــذي يمنعها من التقدم على طريق الإصلاح الديمقراطـــي. غـــير أنـــه علينـــا أن نلاحـــظ بأمانـــة أن النظرية الديمقراطية لم تقدم حلا نظريا مقنعا لمشـــكلة إمكانيـــة اســـتفادة أحـــزاب غـــير ديمقراطية من المنـــاخ الديمقراطـــي للوصـــول للســـلطة لكـــي تنقلـــب بعـــد ذلـــك علـــى الديمقراطية، وتقطع الطريق على إمكانيـــة اســـتبدالها ديمقراطيـــا كمـــا أتـــت للحكـــم هـــي نفســـها بالأســـلوب الديمقراطـــي. فبينمـــا أمكـــن حـــل هـــذه المشـــكلة عمليـــا فـــي بـــلاد الديمقراطيات المستقرة، فإن حلها نظريا مازال قيـــد البحـــث.

التطور الديمقراطي في مصر وتونس
محاولة للتشخيص

أن المدخل المناسب لفهم أزمة التطور الديمقراطي في تونس ومصر هو وضع الدولتين في الإطار المناسب كدولتي عالم ثالث. وكأغلب دول العالم الثالث فإن الدولتين موضوع هذه الدراسة تواجهان مشكلتين رئيسيتين هما: تدعيم سلطة الدولة بسرعة في ظروف صعبة، ودفع النمو الاقتصادي-الاجتماعي في ظروف غير مواتية[11]. وكما شرح هنتنجتون قبل حوالي الثلاثين عاما، فإن هاتين المهمتين يمكن أن يكونا على درجة كبيرة من التعارض[12]. فتدعيم سلطة الدولة يجري بأساليب عديدة من بينها مد نطاق سلطة الدولة الفعلية والرمزية إلى كل أنحاء الإقليم الذي تسيطر عليه، والتوسع في تقديم الخدمات التي تجعل من الدولة فاعلا لا غنى عنه للمجتمع. كما يشمل أيضا إضعاف بؤر ومراكز المعارضة وأي مراكز للقوة السياسية يمكن لها أن تمثل تحديا لسلطة الدولة. وفي حالتي تونس ومصر فإن الدولة اتبعت في سبيل ذلك إما سبيل تحطيم المعارضة طبقيا وسياسيا وإما إلحاق المعارضة بالسلطة وتدجينها عبر أساليب الرشوة المختلفة وخلق علاقات زبونية بين المعارضة والدولة. ويمكن القول أن خليطا من هذين الأسلوبين قد جرى استخدامه في الحالتين، وتمثل التغيرات في شكل الممارسة السياسية في البلدين عبر العقدين المنصرمين منذ بدء تجربة الإصلاح السياسي الليبرالي تغييرا في النسب التي يجري بها الجمع والخلط بين الأسلوبين.

المشكلة التي تواجه محاولة تشخيص مشكلات التطور الديمقراطي في مصر وتونس هي أن الحالتين تمثلان -إلى حد كبير- تحديا للمقولات التقليدية لمدرسة التحديث أو التنمية السياسية عن العلاقة بين التطور السياسي والتطور الاقتصادي-الاجتماعي. فالقدر من التنمية الاقتصادية والتحديث الاجتماعي الذي حدث في البلدين خاصة فيما يتعلق بتكون طبقات اجتماعية حديثة وتطور درجة من التنوع الاجتماعي والوظيفي functional differentiation كان من المتوقع أن يؤدي إلى تطور سياسي وديمقراطي مقابل. أيضا فإن الدرجة المتقدمة من التجانس والتوحد القوميين المتحققين في البلدين منذ فترة مبكرة كان لها أن تنعكس في شكل تطور سياسي ديمقراطي. فبينما كان مطلوبا من النخب الحاكمة في كل الدول العربية حديثة

الاستقلال -تقريبا- أن تعيد خلق الأمة الملتفة حول مفهوم الهوية الوطنية للدولة الناشئة، فإن كلا من تونس ومصر تتمتعان بدرجة عالية من التبلور الوطني كان لها أن تسهل من مهمة التطور السياسي. فإذا كانت الدولة القومية أو الدولة-الأمة هي شرط للديمقراطية، فإن هذين البلدين كانا الأسبق من غيرهما من البلاد العربية في هذا الصدد. السمة الثانية المميزة لهذين البلدين هي أنهما يتمتعان بدرجة عالية من التوحد والتجانس والتبلور القومي، في مقابل أغلب البلاد العربية التي تعاني من درجة عالية من التفتت والانقسام الاجتماعي على أسس قبلية أو عرقية أو قومية. وبينما كانت النخب الحاكمة في أغلب الدول العربية قلقة على وحدة البلاد وتكاملها الإقليمي إذا ما أرخت الدولة قبضتها وسمحت بتأسيس شكل من الحكم الديمقراطي، فإن النخبتين المصرية والتونسية لم يكن لديهما -على الأقل لفترة طويلة- هواجس من هذا النوع. وبهذا المعنى فإن هذين البلدين كانا من أكثر البلاد العربية قربا وملاءمة لإرساء قواعد الديمقراطية، الأمر الذي لم يحدث.

و مع هذا فإنه من المهم أن نلاحظ أن التطور السياسي في مصر وتونس يعكس بعض المظاهر والدلالات التي لا يجب إغفالها. فانتقال البلدين من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية وبشكل نظري مطلق يعكس في حد ذاته قدرا من التغير المحمود. فالمشكلة التي تبحثها هذه الورقة هي مشكلة احتجاز نمو الديمقراطية في حدود التعددية الحزبية، وعجزها عن تجاوز ذلك إلى الآفاق الأوسع للإصلاح الديمقراطي.

و الأمر الذي يبدو مؤكدا بالنسبة لكاتب هذا البحث هو أن النخب الحاكمة في البلدين تؤمن بالتعددية كحقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها أو كبحها. وعلى قدر ما يمثله هذا الاعتقاد من تقدم بالمقارنة بالمرحلة السابقة، فإن لهذا التغير حدوده التي لا يجب إغفالها. فالاعتقاد بأن التعددية هي من السمات المميزة لأي جماعة بشرية يمثل تقدما في القدرة على رؤية الواقع كما هو، ولكنه في نفس الوقت لا يعكس أي تغير فيما يتعلق بالقيم التي يجري من خلالها تقييم التعددية الموجودة في الواقع. فالتعددية الموجودة في الواقع هي حقيقة، ولكنها ليست بالضرورة حقيقة مرغوبة أو تستحق التشجيع أو الاحترام، إنها حقيقة كالمرض والموت وعقوق الأبناء، لا يمكن إنكارها من ناحية، وليس من المعقول أن نتوقع من أحد أن يشجعها من ناحية أخرى.

فالاعتقاد بأن التعددية إنما هي حقيقة واقعة لا يتضمن الاعتقاد بعدد من القيم التي ارتبطت بذلك في خبرة الديمقراطيات الغربية، ومن ذلك قيم نسبية الحقيقة والمساواة بين الأفراد والجماعات وبالتالي بين الآراء التي يتبناها الأفراد والجماعات. فالديمقراطية -ضمن أشياء أخرى- هي وسيلة لإدارة الصراع بين جماعات مختلفة ومتساوية، تلك المساواة التي جرى تأمينها على مستوى معتقدات الأفراد وقيمهم، وأيضا على مستوى الأبنية القانونية والسياسية.

و يختلف الأمر عن ذلك في حالة نظم التعددية المقيدة في العالم العربي. فالتعددية هي حقيقة واقعة، نعم، ولكن بين كل هذه الآراء المتعددة فإنه يوجد رأي واحد صحيح وصائب، أما باقي الآراء فإنها خاطئة ويجب العمل على إضعاف تأثيرها على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وبالطبع فإن الرأي الصائب الوحيد هو رأي النخبة الحاكمة المسيطرة على الدولة. إنها نفس النزعة الدولوية التي سادت في حقبة سيطرة الحزب الواحد التي ربطت الصواب وقصرته على رؤية النخبة الحاكمة.

و لهذا فإن الإصلاح السياسي في مصر وتونس لم يصل إلى مستوى تنظيم الصراع بين جماعات متساوية في فرصتها في التعبير الصائب عن الواقع، فهذا لم يكن مستهدفا منذ البداية، ولكن المقصود بهذا الإصلاح كان وما زال هو إدارة الصراع بين اتجاه واحد صحيح واتجاهات متعددة خاطئة بما يحد من تكلفة التعددية والصراع فيما بين أطرافها. فما يحدث في مصر وتونس هو عملية إدارة للحياة السياسية وليس عملية تطوير أو إصلاح ديمقراطي. وجوهر عملية الإدارة هذه هو تضييق نطاق المجتمع السياسي والحد من تسييس depoliticization الجماعة الوطنية. وينعكس ذلك في التركيز على قضايا يغلب عليها الطابع الفني وقمع المطالبة بإعادة توزيع الثروة والدخل، كما ينعكس في اختيار مرشحي الحزب الحاكم وقياداته من بين التكنوقراط غير المسيسين، وينعكس أيضا في إعلاء قيمة الاستقرار. ومع أن التركيز على الاستقرار في حد ذاته لا يمثل نقيصة أو دليلا على الاتجاه نحو الحد من تسييس المجتمع السياسي، فإن الطريقة التي يتم بها تدل على تجاهل آليات بناء الإجماع عبر التوصل لحلول وسط وأخذ جميع وجهات النظر بعين الاعتبار، بدلا من القمع وكبت حريات المعارضين.

و قد تكون مشكلة احتجاز التطور الديمقراطي في مصر وتونس هي أن الدولة ما زالت تلعب دور الفاعل الرئيسي في النظامين الاجتماعي والسياسي، وبدون التورط في الادعاء بعدم وجود طبقات اجتماعية في هذين البلدين، فإنه يمكن القول أن الطبقات الاجتماعية فيهما هي على حالة من الضعف بحيث أنها لا تستطيع تحدي الدولة أو أن تمثل فاعلا رئيسيا مستقلا عنها. ويشمل ذلك الطبقة الرأسمالية الجديدة التي نمت في فترة الإصلاح الاقتصادي الليبرالي التي بدأت في البلدين منذ السبعينيات. فالرصيد الأول لأفراد هذه الطبقة لا يتمثل في الرأسمال ولكن في رضى الدولة عنهم وفي تبني الدولة لنموذج للتنمية يلعب فيه وجود هؤلاء الرأسماليين دورا أساسيا، والأهم من ذلك أن علاقات الوالي-الموالي أو علاقات الزبونية patron-client relationships التي يتم نسجها بين أعضاء الطبقة الجديدة وأفراد مهمين أو أجهزة مهمة في الدولة تمثل المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال لدى هذه الطبقة[13]. ومما يدعم العلاقات بين هذه الطبقة والدولة أن قسما كبيرا من أبناء هذه الطبقة يأتي من موظفي الدولة السابقين الذين استفادوا من مواقعهم داخلها لتحقيق التراكم الأولي اللازم بالإضافة إلى معرفتهم بالمسالك التي يمكن المرور خلالها لتحقيق أعلى نفع من وراء الدولة[14].

و في مصر كما في تونس وعدد آخر من البلاد العربية، فإن الإصلاح الليبرالي لم يؤد في أي من الحالات إلى فقدان النخبة الحاكمة لسيطرتها. فالذي تغير فقط هو قواعد وأساليب ممارسة هذه السيطرة. ويرجع ذلك -على الأرجح- إلى أن الإصلاح الليبرالي في كل هذه الحالات لم يكن أمرا حتميا مفروضا على النخبة الحاكمة. فالنخب الحاكمة في مصر وتونس لم تصل أبدا إلى نقطة كانت فيها مواجهة باختيار وحيد هو الإصلاح الليبرالي. فبالرغم من أهمية الضغوط والمطالبات بالإصلاح التي شهدها البلدان في المرحلة السابقة على البدء في الإصلاح، فإن مستوى الضغوط في الحالين لم يكن من القوة بحيث جعل من المحتم على النخبة الحاكمة البدء بالإصلاح.

فقد كان الإصلاح الليبرالي في الحالتين نتيجة للأزمة الاقتصادية، ولضرورات إتباع سياسة اقتصادية تقشفية، وإلى درجة محدودة إلى حد بعيد فإنها كانت أيضا نتيجة للضغوط والمطالبات بتحقيق إصلاح ديمقراطي، ومن ثم فإن الإصلاحات الليبرالية كانت ممنوحة من النخبة أكثر منها منتزعة منها[15]. وبالطبع فإن وضعا كهذا يخلق ليس فقط موقفا يكون فيها الحاكم قادرا باستمرار على التراجع عن هذه

الإصلاحات أو التلاعب بها، بل أيضا يكون قادرا فيه على تبرير ذلك لنفسه وللمواطنين والدفاع عنه أخلاقيا، باعتبار أن مبادرته بالإصلاح إنما تعتبر دليلا كافيا من جانبه على جديته في الإصلاح، وإنه إذا كان يتراجع أحيانا فإن ذلك يرجع إلى اضطراره لذلك، وأن هذا التراجع ليس إلا إجراء ضروريا لحماية المجتمع ومصالح الدولة وحماية حتى آفاق التطور الديمقراطي نفسها.

لقد بدأت تجربة الإصلاح السياسي في مصر وتونس في وقت كان فيه البلدان يمران بمرحلة تحول عميقة من نموذج الدولة التوزيعية إلى نموذج الدولة الحارس. فبينما اعتمدت الدولة في النموذج التوزيعي على تحالف من الطبقات الوسطى والدنيا، فإن التحول نحو نموذج الدولة الحارس قد استلزم فض هذا التحالف، والمراهنة على آليات السوق لتعويض الدور التوزيعي الذي اعتادت الدولة القيام به.

و بالطبع فإن السلطات الحاكمة لم تقصد بفض التحالف الشعبوي فقدانها للتأييد الذي حصلت عليه من جماهير الطبقات الوسطى والفقيرة في المرحلة السابقة، ولكنها أرادت أن تتخفف من أعباء التحالف الشعبوي التي أصبحت تثقل كاهل الموازنات الحكومية، وراهنت على أن وطأة الانتقال نحو اقتصاد السوق لن تكون ثقيلة، وأنه قبل مرور وقت طويل فإن آثار التنمية الرأسمالية سوف تحل بخيرها على الفقراء وأن شبكات الأمان الاجتماعي سوف يتم إقامتها بسرعة تخفف من الآثار السلبية للتحول.

غير أن الذي حدث كان مختلفا عن ذلك. فالفترة الانتقالية قد طالت، وآثارها السلبية كانت أثقل من أن يحتملها الفقراء، فكان أن تفتت التحالف الشعبوي، وهو ما ظهر في انتفاضة يناير 1977 في مصر، وفي استقالة الحبيب عاشور رئيس النقابة العامة للعمل –في 10 يناير 1978– في تونس من المكتب السياسي للحزب الحاكم تحت ضغوط أعضاء النقابة بعد أن تبين لهم استحالة استمراره في القيام بدوره المزدوج كعضو قيادي في كل من الحزب والنقابة، ثم في الإضراب العام الكبير الذي نظمته النقابة في السادس والعشرين من نفس الشهر، والذي كان مصحوبا باضطرابات واسعة النطاق لم يستطع النظام إنهاءها إلا بالاستعانة بالجيش.

غير أن تأسيس شبكات الأمان الاجتماعي التي تعوض تراجع الدور التوزيعي المباشر للدولة يستغرق وقتا طويلا ويحتاج إلى كثير من الخبرات المفتقدة والتي

تحتاج لتكوينها سنوات طويلة. والنتيجة المنطقية لكل ذلك هي أن الفترة الانتقالية تشهد تهميشا متزايدا لقطاعات أوسع من السكان من الطبقات الوسطى والدنيا، الأمر الذي يخلق لديهم اغترابا عن النظام السياسي ويجعل منهم جيشا احتياطيا للجماعات والاتجاهات الراديكالية التي تسعى لتغيير النظام.

و قد بينت خبرة الدولتين، خاصة الخبرة التونسية، أنه قد يكون من الممكن تعويض انهيار التحالف الشعبوي بعملية دمج سياسي يتاح عبرها للطبقات الشعبية الفرصة للتعبير عن نفسها والتأثير على الحكم من خلال منظماتها المستقلة. وقد ظهر ذلك واضحا في انتخابات الجمعية الوطنية التونسية التي جرت في نوفمبر 1981 والتي نجحت الجبهة الوطنية المتكونة من الحزب الدستوري الحاكم والاتحاد العام للشغل في الفوز بما نسبته 94.6% من مجموع الأصوات وجميع مقاعد الجمعية الوطنية. ولم يكن هذا التحالف بين النقابة والحزب ممكنا بدون الاعتراف بالمكانة المتميزة والمستقلة للنقابة، وبدون تمكين قادتها التاريخيين والشرعيين من ممارسة دورهم ونفوذهم القيادي الفعال. وبعبارة أخرى فإن تحالفا كهذا لم يكن ممكنا في غير مناخ الانفتاح السياسي الذي شهدته هذه الفترة، الأمر الذي يشير إلى أن الاستقرار السياسي والديمقراطية ليسا أمرين متعارضين بالضرورة كما قد تستنتج بعض النخب الحاكمة من التطورات في أوربا الشرقية والجزائر.

و مع هذا فإنه سوف يكون من الخطأ إطلاق هذا الحكم بلا تحفظات على إطلاقه. فالمشاركة السياسية وامتلاك قناة للتأثير على الحكم يمكن أن تكون مرضية للقطاعات الأكثر حظا من التحالف الشعبوي. أما القطاعات الأقل حظا، والتي تكون عادة أقل تسييسا فإن مثل هذه الترتيبات لا تكون مرضية لها، وربما تفهمها على أنها خيانة أو قبول بالرشوة من جانب القيادات العمالية. وقد حدث شئ مثل هذا في تونس في عام 1984 عندما أقدمت الحكومة في يناير على رفع أسعار الدقيق بأكثر من مائة بالمائة، الأمر الذي ترتب عليه اضطرابات واسعة النطاق لم يكن للنقابة يد فيها هذه المرة. ولم يجر استعادة الأمن والنظام للشارع التونسي إلا بعد رجوع الحكومة على لسان الرئيس بورقيبة عن قرارات رفع الأسعار.

و قد كان وقود هذه الانتفاضة من العاطلين والفئات الشعبية الدنيا، كما أن بدء الانتفاضة في جنوب البلاد يحمل دلالات كثيرة، حيث أن عدم التكافؤ التنموي وعدم

العدالة في توزيع عائدات التنمية التي وسمت تجربة التنمية التونسية كانت متحيزة ضد الجنوب لصالح المناطق الساحلية في الشمال، الأمر الذي وجدنا دلالة عليه سابقا في أحداث قفصة لعام 1980.

و في هذه الظروف لم يكن استمرار التحالف بين الحزب والنقابة ممكنا. فالنقابة تستمد شرعيتها من تمثيلها لكافة العاملين وليس الفئات العليا منهم فقط. وبالتالي فإن اضطرابات يناير 1984 مثلت تهديدا قويا لشرعية النقابة، الأمر الذي انعكس في سلوك النقابة في الفترة التالية. فمن بين أعضاء النقابة كان عمال القطاع العام والحكومة الذين يمثلون نسبة كبيرة من أعضائها يعانون بشدة بسبب تخلف مداخيلهم عن ملاحقة مستويات المعيشة والأسعار المرتفعة في البلاد، فقد كان نصيب عمال القطاع الخاص من عائدات التنمية الاقتصادية التي تقدمت بسرعة في تلك الفترة أكبر بكثير من نصيب نظرائهم في القطاع العام. وشهد عام 1985 موجة متسعة من إضرابات عمال القطاع العام والحكومي، وتبنى الاتحاد مطالب العمال المضربين، وترتب على هذا توتر العلاقة مرة أخرى بين الحكومة والنقابة التي رفضت الاستمرار في عضوية التحالف الوطني الذي خاض الانتخابات البرلمانية السابقة، والذي كان من المقرر أن يخوض أيضا الانتخابات المحلية التي جرت في مايو 1985، وتم احتلال مقر النقابة من جانب الشرطة وأغلقت صحيفتها في يوليو لمدة ستة أشهر، وفي الشهر التالي جرى اعتقال جميع قادتها وحلت جميع لجانها الجهوية. وقد ركزت الحكومة انتقامها على قادة الاتحاد خاصة رئيسه الحبيب عاشور الذي حوكم بتهم الفساد وإساءة استخدام أموال النقابة، فحكم عليه بالسجن لعدة سنوات. ورفضت الحكومة عروض الاتحاد لإظهار المرونة مقابل إطلاق سراح قادته المعتقلين. وكانت نية الحكومة مبيتة لكسر شوكة الاتحاد، الذي اضطر في النهاية – مايو، ديسمبر 1986– إلى انتخاب قيادة موالية للحزب الحاكم.

أما مصر فإنها لم تشهد تطورات لها نفس الدرجة من التعقيد والغنى فيما يتعلق بمظاهر وآثار انهيار التحالف الشعبوي والتحول عن نموذج الدولة التوزيعية، وهو ما يرجع إلى غياب تقاليد نقابية قوية في مصر بالمقارنة بتونس، أو بالأصح بسبب نجاح النظام العسكري السلطوي لحركة 23 يوليو في إنهاء استقلالية الحركة النقابية. ومع أن النظام الناصري في الستينيات قد حقق كثيرا من المطالب التي طالما نادى بها النقابيون المصريون، فإن ذلك لم يكن نتيجة لتمثيل العمال المنظمين في التحالف

الحاكم. ويختلف هذا بالطبع عن الحالة التونسية التي كانت فيها النقابة هي الدعامة الثانية لنظام الحكم بعد الحزب الحاكم. فقد ظهرت آثار انهيار التحالف الشعبوي في مصر بدرجة أكبر في مجال الحركة الإسلامية التي نمت بسرعة في فترة قصيرة منذ النصف الثاني من السبعينيات. وكان النزوع المبكر للأجنحة المتشددة في الحركة الإسلامية المصرية نحو العنف مؤشرا مهما على انهيار التحالف الشعبوي. وفيما يشبه تقسيم العمل فإنه بينما جاء تأييد الإخوان المسلمين من أوساط الطبقة الوسطى، الأمر الذي نجد دليلا عليه في نجاحهم الباهر في انتخابات النقابات المهنية، فإن الجماعات الراديكالية فازت بتأييد قطاعات من الطبقات الأكثر فقرا، وهو ما نجد دليلا عليه في انتشارهم في مناطق الإسكان العشوائي الفقيرة في المدن وأيضا في المناطق المحرومة في جنوب مصر.

و بدون أن يكون لهذا أي علاقة بدرجات الانفتاح الليبرالي، فإن الدولة التونسية قد نجحت في تحقيق درجة أعلى من الاستقرار السياسي، الأمر الذي يمكن ملاحظته في تفاوت تكرار حوادث العنف السياسي في البلدين. ويرجع ذلك إلى أسباب عدة من بينها المنحى العنيف الذي اتخذته بعض أقسام الحركة الإسلامية المصرية منذ فترة مبكرة، والذي أتاح للعنف الإسلامي تقاليد أقوى في مصر، وكما يرجع أيضا إلى انتباه النخبة التونسية في ظل قيادة بن علي إلى أهمية تنمية المناطق المحرومة وتوزيع عائد التنمية بشكل أكثر عدلا بين أقاليم البلاد. وقد كانت هذه إحدى النقاط التي ركز عليها الرئيس بن علي منذ مجيئه للسلطة. وفي مجلس الوزراء الذي شكله الرئيس بن علي في إبريل 1989 جاء حوالي ثلث الوزراء من المناطق المحرومة في الجنوب والداخل، وهي المناطق التي جرى تهميشها وتعريضها للحرمان في الحقبة السابقة، وهو ما مثل مفارقه للتقاليد التونسية الراسخة منذ الاستقلال وحتى نهاية الحقبة البورقيبية.

إن عجز النخب الحاكمة في تونس ومصر عن تقديم نفسها للمواطنين وتعريض نفسها للاختبار في منافسة سياسية حرة عبر صناديق الانتخابات كما تقضي القواعد الديمقراطية، إنما يرجع إلى حد كبير إلى الوهن الذي يميز الحزبين الحاكمين في البلدين. وبينما لا تعد ظاهرة ضعف الحزب الحاكم غريبة على مصر التي تميزت بذلك منذ حركة الجيش عام 1952، فإنها كانت بالتأكيد غريبة على تونس التي

خرجت من مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال وقد امتلكت حزبا سياسيا قويا ذا إيديولوجية وبنية تنظيمية متماسكتين.

و قد أولى الرئيس مبارك بعد وصوله للحكم عام 1981 اهتماما أكبر بالحزب الحاكم الأمر الذي انعكس في مظاهر منها محاولة اللجوء للانتخابات كأسلوب لاختيار القيادات الحزبية، وانتظام عقد المؤتمر السنوي للحزب. إلا أنه قد تراجع عن هذا الأسلوب لصالح الأسلوب الذي أجادت النخبة المصرية الحاكمة استخدامه لسنوات والمتمثل في الاعتماد على جهاز الدولة باعتباره الجهاز السياسي الوحيد الذي يستحق هذه الصفة.

أما في تونس فقد بدأت عملية إضعاف الحزب منذ تمت تصفية أجنحته المعارضة في النصف الأول من السبعينيات، ففي عام 1974 تشكل المكتب السياسي الجديد للحزب من 20 عضوا بينهم 14 وزيرا، وهو ما أنذر بالاتجاه نحو إلحاق الحزب بالحكومة. ومع هذا فإن اختيار وزراء بورقيبة حتى ذلك الوقت كان يتم من خلال المناضلين الحزبيين القدامى الذين ناضلوا في صفوف الحزب منذ عهد الكفاح من أجل الاستقلال، وهو ما أسهم في الحد من تدهور مكانة الحزب وتجنب إلحاقه الكامل بالحكومة.

غير أن الأزمة السياسية في ديسمبر عام 1977 قد دفعت الحزب شوطا بعيدا على طريق فقدان الاستقلالية والمكانة تجاه الحكومة. ففي ذلك الشهر وبعد تزايد كبير في عدد الإضرابات والاضطرابات العمالية تمت إقالة وزير الداخلية الطاهر بالخوجة بسبب إعلانه عن رأيه بأن سبب الاضطرابات العمالية يرجع إلى عوامل موضوعية مثل الزيادة السكانية والبطالة. وقد تضامن ستة من الوزراء مع وزير الداخلية المقال فقدموا استقالاتهم، ورد الرئيس بورقيبة على ذلك بإحلالهم بوزراء من التكنوقراط من غير ذوي الخلفية السياسية، الأمر الذي مثل قفزة كبيرة على طريق إضعاف الحزب، وتحويله من حزب سياسي يساهم في أداء وظائف تجميع المصالح والتعبير عنها بكل ما لذلك من آثار إيجابية على استقرار النظام وفعاليته، إلى تنظيم لمؤيدي السلطة غير المسيسين. وهكذا فإن الحزب الحاكم نفسه لم يعد معفيا من التعرض لعملية محاربة التسييس التي تعرض لها المجتمع ككل.

و مع أن الرئيس بن علي منذ وصوله للحكم قد أولى اهتماما أكبر لتدعيم الحزب الحاكم إلا أن أثر ذلك كان محدودا بدرجة كبيرة. فقد بدأ الرئيس بن علي عهده بإعادة تشكيل الهيئات القيادية للحزب الحاكم فعين مكتبا سياسيا جديدا للحزب تكون من ثلاثة عشر عضوا كان بينهم تسعة من الوزراء المقربين من الرئيس، والذين يأتون من خلفيات تكنوقراطية غير حزبية، وكان هذا هو نفس الأسلوب القديم الذي اعتاد الرئيس السابق إتباعه. ولكن في فبراير 1988 تم تغيير اسم الحزب إلى التجمع الديمقراطي الدستوري، وفي يوليو من نفس العام تحققت درجة أعلى من الفصل بين الحزب والحكومة عبر إصدار قرار بمنع أمين عام الحزب من تولي حقائب وزارية وبحظر حضوره اجتماعات مجلس الوزراء كما جرت العادة في السابق. غير أن التحول نحو هذا الاتجاه لم يكن حاسما، فقد تم في نفس الوقت تعيين رئيس الوزراء في منصب نائب رئيس الحزب، كما تم ضم ثلاثة من الوزراء إلى المكتب السياسي الذي جرى تخفيض عدد أعضائه إلى سبعة أعضاء.

ملاحظات ختامية

كما بينت هذه الورقة، فإن الإصلاح الليبرالي في مصر وتونس قد جاء بالدرجة الأولى نتيجة لاختيار النخبة الحاكمة لهذا الأسلوب في إدارة تناقضات المجتمع السياسي، وأيضا في ضمان بقائها. فالإصلاح الليبرالي من أعلى هو السمة الأهم في التجربتين. ويمكن القول أن واحدة من المشكلات التي اعترضت مسار توسيع نطاق وتطوير المناخ الليبرالي في الخبرتين كانت هي عدم الإدراك الكافي من جانب أحزاب المعارضة للقيود التي يفرضها هذا النمط من الإصلاح السياسي، وأيضا للفرص التي قد يتيحها.

فإذا كانت هذه هي السمة الرئيسية للإصلاح الليبرالي في الحالتين، وإذا كانت المعارضة عاجزة عن انتزاع مزيد من الحريات أو حتى الحفاظ على المستوى القائم منها، فإنه يمكن القول أن عنوان هذه اللعبة الإصلاحية وسمتها الرئيسية هي استمرار سيطرة النخب الحاكمة وتجنب تعرضها للتهديد، الأمر الذي لم تدرك المعارضة كنهه بشكل كاف أو صحيح. فقد تراوح سلوك المعارضة بين الأسلوب الصدامي الذي اعتبرته النخب الحاكمة تهديدا لها من ناحية، وبين الخضوع للنخبة الحاكمة وقبول عطاياها، بل والسعي لهذه العطايا، إلى الحد الذي خلق للنخبة الحاكمة عملاء داخل بعض أحزاب المعارضة، ومد نطاق علاقة الزبونية إلى الأحزاب المعارضة نفسها.

وقد جرى تبرير هذه التبعية بحجج كثيرة أشهرها ضرورات مواجهة الإرهاب والتطرف الإسلامي، ولكن كان هناك أيضا تداخل المصالح المالية والتجارية بين جهاز الدولة والنخب الحزبية.

و مع أن الحد من احتمالات الصدام مع الدولة، والتعاون معها أحيانا، هو إحدى المسائل الأساسية المترتبة على هذا النمط من الإصلاح السياسي، فإن الحفاظ على التكامل الأخلاقي والمبدئي للأحزاب المعارضة يمثل الحد الأدنى الذي لا يجب للأحزاب أن تتخلى عنه أو تفرط فيه. وبين هذين القطبين أو الحدين ربما كان من الأفضل أن تتبلور تكتيكات المعارضة بغرض توسيع نطاق تأييدها، وأيضا وربما بشكل أكثر أهمية الاستفادة من فرصة مناخ الحريات السياسية المحدود من أجل البدء في جهد تعليمي وتنويري يهدف إلى توطين قيم الديمقراطية بين الجماهير من الطبقات المختلفة، وذلك عبر تنمية الثقافة التفاوضية لدى المواطنين.

إن النخب الحاكمة في الوقت الذي تدخل فيه قدرا من الإصلاح الليبرالي المحدود والمتردد على نظمها السياسية، فإنها أيضا تقوم بسلوك نقيض، كما بينت هذه الورقة، وهو الحد من تسييس المجتمع. وخطورة اجتماع هاتين الاستراتيجيتين في حزمة واحدة هو ما قد يترتب عليهما من إضعاف أسس الحياة السياسية، وإضعاف ثقة المواطنين في السياسة والسياسيين، الأمر الذي يضعف فرص إصلاح ديمقراطي حقيقي في المستقبل. ومرة أخرى فإن جهدا يجب أن يتم بذله في اتجاه الاحتفاظ للسياسة بجوهرها كنشاط يستهدف التعبير عن المصالح المتعارضة في المجتمع، واقتراح الحلول العملية للمشكلات عن طريق المساومات والتفاوض بين أقسام المجتمع. وفي هذا السياق تتساوى أهمية أن يجري العمل الحزبي على النطاق المحلي الضيق أم على النطاق الوطني الأشمل. ولكن المهم أن تظل الروح العملية والمهارة التفاوضية والنزاهة وتجنب الفساد هي السمات المميزة للنضال السياسي.

فالمطلوب هو مواجهة نزعة الحد من التسييس وتحويل السياسة إلى نشاط طفيلي زائد عن الحاجة في وعي المواطنين بالعمل على تسييد نزعة أخرى تحافظ للسياسة على طابعها كنشاط تطوعي لا يستهدف تحقيق الكسب، وإنما يستهدف تحقيق مصالح المواطنين والأمة بأعلى قدر من التجرد والاستقامة. أي مواجهة تطفيل السياسة – بمعنى تحويلها إلى نشاط طفيلي– بالتأكيد على السياسة كنشاط أخلاقي جدير بالانغماس فيه.

المراجع

1. ميشيل كامو، ترجي يا دولة، أو القوة والأمل: عرض حول انحسار دور الدولة في تونس. في: مصطفى كامل السيد (محرر)، التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي: أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى، القاهرة 15-18 يناير 1988، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1989. ص 252.

2. Elbaki Hermassi, Leadership and National Development in North Africa: A Comparative Study, (Berkeley: University of California Press, 1972).

3. عبد الرحمن بن خلدون. مقدمة بن خلدون، (القاهرة: دار الشعب، د.ت)،ص 148

4. Elbaki Hermassi, Op. Cit., p. 51

5. محمد عبد الباقي الهرماسي. الدولة والمجتمع في المغرب العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 21.

6. المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في تونس: بحث في السياسة الثقافية، الكتاب الأول، (تونس: دار الميثاق، 1988) ص ص 36-48.

7. Elbaki Hermassi, Op. Cit., p. 53.

8. محمد عبد الباقي الهر ماسي، مرجع سابق، ص 31.

9. ميشيل كامو، ثلاثة تساؤلات حول التطور الديمقراطي في الوطن العربي، في: نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)،التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة، القاهرة29 سبتمبر-1 أكتوبر 1990، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1993. ص 29.

10. عزمي بشارة. مساهمة في نقد المجتمع المدني، (راما الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996).

11. Geoffrey Hawthorn. Waiting for a Text: Comparing Third World Politics. In: J.Nanor (ed.),

12. Rethinking Third World Politics, (London: Longman,1991.)

13. ميشيل كامو، ترجي يا دولة أو القوة والأمل: عرض حول انحسار دور الدولة في تونس. في. مصطفى كامل السيد (محرر). التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي: أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى، القاهرة 15-18 يناير 1988. ـــ القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية. جامعة القاهرة،1989.

14. سامية سعيد. من يملك مصر . القاهرة: دار المستقبل العربي،1986. وأيضا محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، وأيضا مصطفى كامل السيد. الرأسماليون والدولة في مصر: ملاحظات أولية. في: مصطفى كامل السيد (محرر). التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي: أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى، القاهرة 15-18 يناير 1988. ـــ القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية. جامعة القاهرة،1989.

15. David Pool. Staying home with the Wife: Democratization and its limits in the Middle East. In: Geraint Parry and Michael Moran (eds.), Democracy and Democratization, - London: Roultledge, 1994. P214

القسم الثاني

التعقيبات

ضرورة التمييز بين فصائل التيار الإسلامي

أبو العلا ماضي*

في ورقته القيمة عن الإصلاح السياسي الليبرالي المتعثر في مصر وتونس قدم الدكتور جمال عبد الجواد عرضا طيبا عن الحالة المصرية والتونسية عبر مقدمات مهمة على بدايات الإصلاح السياسي في منتصف السبعينيات. والظروف التي أحاطت به والتشابه في الخبرات التاريخية لكل من تونس ومصر ثم فصل في خبرة الإصلاح الليبرالي في تونس ثم خبرة الإصلاح الليبرالي في مصر، وخصائص الخبرتين التونسية المصرية، ثم عرج إلى محاولته لتشخيص التطور الديمقراطي في كل من مصر وتونس وختمها بملاحظات ختامية.

وإن كان لي من تعقيب على هذه الورقة الهامة فبالتأكيد فإنه سيكون حول التجربة المصرية بشكل أكثر تركيزا، ومن خلال انتمائي للتيار الإسلامي، فسأستعين ببعض التقييمات التي وردت في هذا البحث وسأضيف إليها رؤية شخصية لهذا الموضوع الهام والمتجدد.

أولا: معان وردت بالورقة المقدمة أحب أن أؤكدها

1- إن النظام الحاكم في البلدين (تونس-مصر) مرتبط بشخص رئيس الجمهورية أو رأس النظام (كما أسمته الورقة) وأن التواجد في هذا الموقع جاء إما

* وكيل مؤسسي حزب الوسط

بالانقلاب (حالة تونس) أو بطريقة الاستفتاء المعروفة في مصر صاحبة نسبة 99 % وقد قلدها النظام التونسي وحصل على نفس النسبة. ص3.

2- إن النظم المتسلطة ليس لها أيدلوجية غير البقاء والحفاظ على مكانتها وبالتالي فأي معارضة يمكن أن تهدد بقاءها، فهي الخطر بعينه سواء كانت هذه المعارضة إسلامية أو يسارية أو ليبرالية أو قومية..الخ ص23.

3- إن أساليب دعم سلطة الدولة تمت بأسلوبين إما تحطيم المعارضة طبقيا وسياسيا، أو إلحاق المعارضة بالسلطة. وتدجينها عبر أساليب الرشوة المختلفة وخلق علاقات زبونية بين المعارضة والدولة، وإن خليطا من هذين الأسلوبين قد جرى استخدامه في الحالتين. ص25

4- إن التعددية الموجودة في الواقع بالنسبة للنخب الحاكمة هي حقيقة، ولكنها ليست بالضرورة حقيقة مرغوبة أو مستحقة التشجيع أو الاحترام. إنها حقيقة كالمرض والموت وعقوق الأبناء. فالتعددية حقيقة واقعة نعم ولكن بين كل هذه الآراء المتعددة فإنه يوجد رأى واحد صحيح وصائب. ص26

5- إن بدايات الإصلاح الليبرالي التي لم تتم بل شوهت في أغلب الأحيان لم تكن نتيجة ضغوط شعبية أو مطلبيه بل أخذت شكل المنحة من الحاكم الذي يستطيع أن يسحبها في أي وقت أو يفسرها كما يشاء بصفته المانح لها والمتفضل بها، أو "يستطيع أن يصنع لها أنيابا أشد من الديكتاتورية" كما ذكر على لسان الرئيس الراحل السادات. ص28

6- إن المعارضة في الحالتين عاجزة عن انتزاع مزيد من الحريات أو حتى الحفاظ على المستوى القائم فيها. ويتراوح سلوك المعارضة بين الأسلوب الصدامي الذي اعتبرته النخب الحاكمة تهديدا لها من ناحية ومن الخضوع للنخب الحاكمة وقبول عطاياها. بل والسعي لهذه العطايا إلى الحد الذي خلق للنخبة الحاكمة عملاء داخل أحزاب المعارضة، ومن نطاق علاقة الزبونية إلى الأحزاب المعارضة نفسها.

وقد جرى تبرير هـذه التبعيـة بحجـج كثـيرة أشـهرها ضـرورات مواجهـة الإرهـاب والتطرف الإسلامي، ولكن كان هنـاك أيضـا تداخـل المصـالح الماليـة والتجاريـة بيـن جهاز الدولة والنخب الحزبيـة. ص34.

ثانيا: أسباب أخرى للتعثر

1- تواطـؤ الإدارات الغربيـة (الـدول الغربيـة) بـالصمت إزاء النمـوذج المشـوه للإصلاح الليبرالي لانسجام الأنظمة القائمة مع مصـالح الغـرب. ولان البديـل قـد يكـون من التيار الإسلامي (ازدواجيـة المعـايير).

2- تواطؤ أغلب النخب المثقفة والفكريـة والفنيـة مـع الأنظمـة لاحتوائـها بأشـكال مختلفة إن لم يكن شرائها، لعدائها أيضـا للمشـروع الإسـلامي المتنـامي فـي الشـارعين المصري والتونسـي.

3- ضعف وتهميش قوى المعارضة وتحويلها إلـى ديكـور ورضـاء أغلـب رمـوز هذه القوى عن ذلك نظرا لارتباطها فكريا وسنيا لأوائـل القـرن المنصـرم.

4- عدم دفع ثمن التغيير الذي دفعتـه الشـعوب التـي اسـتردت عافيتـها وإرادتـها لان تكون هي التي تختار من تحكمها وتعزله وقتمـا تشـاء.

5- ارتباط النخب الحاكمة بالسلطة جعل المسـتفيدين مـن هـذه الأوضـاع يتشـبثون ببقاء الحال على ما هو عليـه ويقـاومون أي درجـة مـن درجـات التغيـير الحقيقـي أو الإصلاح الليبرالي السياسي الحقيقـي.

ثالثا: إشكالية وجود التيار الإسلامي

تعللت الأنظمة الحاكم في البلدين بقضية الإرهاب والتطرف الإسلامي لتأخير وتأجيل أي إصلاح سياسي حقيقي، واستنفار النخب الفكرية والثقافية العلمانية في حرب لا هوادة فيها مع التيار الإسلامي بكل فصائله.

والحقيقة أن التيار الإسلامي له أشكال مختلفة والتعامل معه على أنه شئ واحد تناول غير علمي وغير موضوعي، وأشبه بمقولات المتطرفين الغربيين بأن الإسلام والإرهاب شئ واحد.

ففي داخل التيار الإسلامي تنظيمات تمارس العنف وغير مؤمنة بالعمل السياسي الحزبي ولا بالتعددية ولا الديمقراطية. وهذه التنظيمات لا يتم التعامل معها خارج إطار الرفض لهذه الأساليب ومواجهتها بالأساليب الديمقراطية والقانونية والفكرية اللازمة.

وكذلك توجد فصائل وهى الأكثر عددا وانتشارا. لا تؤمن بالعنف وتؤمن بالعمل السياسي والأساليب الدعوية ومن داخلها تجمعات تؤمن بالديمقراطية كأسلوب للعمل السياسي والإطار القانوني وتؤمن بالحريات والتداول السلمي للسلطة.... الخ.

وبالتالي فإن الحل الأمثل في وجهة نظري هو عدم تبنى سياسة واحدة للتعامل مع التيار الإسلامي، ولكن يجب الفرز على أساس الأساليب السلمية والأساليب العنيفة، ويجب مشاركة فصائل التيار الإسلامي المعتدل التي تؤمن بالأساليب السلمية في العمل العام وإعطاؤها حقها في التعبير والمشاركة ضمن قواعد اللعبة الديمقراطية. ولا يجب إقصاؤها ومحاولة القضاء عليها كما يحدث الآن وكما حدث من قبل. وكان نصيب هذه المحاولات الفشل.

ولحل إشكالية الانقلاب على الديمقراطية من قبل فصائل التيار الإسلامي أو غيره (كما يدعى البعض) يجب العمل المشترك من أجل وضع قواعد تضمن عدم قدرة أي تيار أو فصيل سياسي على الانقلاب على العمل الديمقراطي وأن تكون هناك فترة انتقالية تشترك فيها القوى الرئيسية في المجتمع والممثلة بتياراته السياسية الرئيسية في إدارة أمور البلاد وفق قواعد ديمقراطية حتى تستقر هذه القواعد ويضمن عدم الانقلاب عليها.

رابعا: كيف السبيل لإصلاح سياسي ليبرالي حقيقي؟

1- من خلال إصلاح النظام الانتخابي:

- بتنقية الجدول بشكل حقيقي (باستخدام الرقم القومي) وإضافة كل من بلغ الثمانية عشر عاما تلقائيا.
- إشراف القضاء إشرافاً كاملا على الانتخابات بعمل الانتخابات على عدة أيام أو عمل فكرة مجمع انتخابي (كل خمس لجان في مبنى واحد) تحت إشراف قاض. (عدد اللجان الفرعية 20000 عشرون ألف لجنة وعدد القضاء حوالي 4500 قاض)
- التوقيع أو البصمة للناخب مع تحقيق الشخصية الرسمي (بطاقة- جواز سفر- رخصة قيادة).
- حرية الدعاية بكل أنواعها.

2- حرية إصدار الصحف بشكل كامل.

3- حرية تكوين الأحزاب والاكتفاء بالإخطار الفعلي للإدارة والاعتراض على تكوين الأحزاب يكون بعد الإنشاء لدى القضاء العادي وليست محاكم خاصة.

4- إصدار وثيقة الوفاق الوطني من جميع القوى السياسية الرئيسية وتكوين تحالف مشترك بين هذه القوى لتثبيت الأساليب الديمقراطية.

5- اشتراك عدة قوى مؤمنة بالديمقراطية في إدارة البلاد لفترة انتقالية يتم فيها انتخاب لجنة تأسيسية لوضع دستور جديد أو مراجعة المواد المطلوب مراجعتها. بعد استقرار النظام الانتخابي لعدم التلاعب في النتيجة.

6- تتم انتخابات جديدة وفق النظام البرلماني وتحد في الدستور الجديد من سلطات رئيس الجمهورية ومن مدد الرئاسة وينتخب بواسطة البرلمان بين عدد من المرشحين.

وفى النهاية لعل هذه المقترحات تكون قابلة للمناقشة والتعديل للوصول ببلادنا إلى بر الأمان في ظل نظام سياسي ديمقراطي حقيقي كتطور تاريخي لا بد منه ولا أظن أن بلادنا أقل من بلاد كثيرة وصلت إلى الإصلاح الديمقراطي ليست فقط في دول العالم الأول ولا الثاني بل في دول العالم الثالث.

الديمقراطية عملية تاريخية وقضية مجتمعية

عبد الغفار شكر*

هناك نقاط اتفاق أساسية مع رؤية الدكتور جمال عبد الجواد لتجربة " الإصلاح الليبرالي المتعثر في مصر وتونس" ابتداء بما أورده من أوجه شبه بين المجتمعين المصري والتونسي وتجربتي الإصلاح الليبرالي في البلدين، وأن المدخل المناسب لفهم أزمة التطور الديمقراطي في تونس ومصر هو وضع الدولتين في الإطار المناسب كدولتي عالم ثالث، وكأغلب دول العالم الثالث فان الدولتين تواجهان مشكلتين رئيسيتين: تدعيم سلطة الدولة بسرعة في ظروف صعبة ودفع النمو الاقتصادي – الاجتماعي في ظروف غير مواتية، ومن ثم تقييمه لهذا الإصلاح الليبرالي بأنه عملية إدارة لتناقضات المجتمع السياسي وكتنمية أكثر منها عملية تطوير وإصلاح ديمقراطي مقصودة لذاتها يقف خلفها عقل ديمقراطي أو توجهها أهداف ديمقراطية، وتقييمه لدور رجال الأعمال السلبي من هذه العملية نتيجة علاقة خاصة مع الدولة، واهتمامه برصد العلاقة بين تغير موقف الدولة من جماعات الإسلام السياسي وموقفها من الإصلاح الليبرالي وكذلك أثر التوترات الاجتماعية المتزايدة في المجتمعين على موقف الدولة من الإصلاح الليبرالي.

ورغم وجود إشارات عديدة بالدراسة تؤكد أن الباحث ينطلق في معالجة الموضوع من نظرة شاملة للديمقراطية واعية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية

* كاتب ومفكر وأمين التثقيف بحزب التجمع

والثقافية والسياسية، إلا أن متابعته لما جرى في البلدين من منظور الإصلاح الليبرالي فقط لا يساعد على طرح هذه القضية بأبعادها المجتمعية المتعددة، ومن ثم فانه لا يساعد على الوصول إلى فهم متكامل لأسباب تعثر هذه العملية وكيفية تجاوز هذه الأسباب، فضلا عما يثيره مصطلح الليبرالية نفسه من التباس نتيجة للتطورات العميقة التي حدثت في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة وأدت إلى عدم التطابق حاليا بين مفهومي الليبرالية والديمقراطية الرأسمالية.

وكما هو معروف فان الليبرالية نشأت تعبيرا عن فكر ومصالح الرأسمالية في أوروبا الغربية أثناء نضالها من أجل تصفية نظم الحكم الملكية المطلقة المستندة إلى الحق الإلهي وبقايا الإقطاع، وكانت الليبرالية آنذاك في حقيقتها مجموعة من القيم تدور حول الفرد وحريته لضمان حرية رأس المال والرأسماليين، وكان حق الانتخاب والترشيح مشروطا بحد أدنى من الملكية أو بقدر أدنى من الضرائب أي أن الطبقات غير المالكة كانت مستبعدة من المشاركة السياسية[1] وقد أفرز السوق الرأسمالي ضغوطا دفعت نحو تجاوز هذه الليبرالية إلى إطار ديمقراطي أشمل عبر توسيع الحقوق والحريات التي ناضلت من أجلها الطبقة العاملة عندما أدركت أن حرمانها من التصويت والترشيح أو من القيام بدورها السياسي لا يمكنها من التأثير في القرار السياسي فطالبت بحقها في التصويت والترشيح وتشكيل أحزاب سياسية تعبر عن مصالحها، وكان إقرار حق الاقتراع العام (أي صوت واحد لكل مواطن على قدم المساواة) هو نقطة التحول الحاسمة من عصر الدولة الليبرالية إلى عصر الدولة الديمقراطية الرأسمالية[2].

ومع مزيد من التطور في ممارسة الحقوق والحريات السياسية لجميع المواطنين تحت ضغط الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي تبلور مفهوم الديمقراطية الرأسمالية باعتبارها "صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس وممارسة الصراع طبقا لقواعد متفق عليها من كل الأطراف" وهي تتحقق من خلال مجموعة من قواعد

الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة.

ومن هنا فإنني اعتقد أنه من الأفضل أن نعالج ما يحدث في مصر وتونس على الصعيد السياسي من مدخل مختلف نسبيا عن ذلك الذي اتبعه الدكتور/ جمال عبد الجواد، ولا يعنى هذا بالضرورة أن هذه المعالجة ستختلف مع ما ذهب إليه من تشخيص للظاهرة ومتابعة تطوراتها والاستنباطات الأساسية التي خلص إليها، بل ربما يكون فيما أعرضه إضافة لما جاء في ورقته البحثية، أرجو أن تساهم في إلقاء مزيد من الضوء على هذه العملية التي يتوقف على نجاحها ليس فقط مستقبل مصر وتونس بل بلاد أخرى في العالم العربي والعالم الثالث بالاستفادة من تجربة البلدين.

ولما كان من المفيد أن ندخل في الموضوع مباشرة فإنني سأكتفي بالحديث في ثلاث قضايا:

الأولى: أهم الخصائص المميزة للديمقراطية.

الثانية: أسباب تعثر التحول الديمقراطي في مصر وتونس.

الثالثة: إمكانيات خلق فرص أفضل لتفعيل مسار هذا التحول.

1- الخصائص المميزة للديمقراطية

تصورت بعض القوى السياسية أن الديمقراطية يمكن أن تتحقق بمجرد السماح بقيام الأحزاب وإجراء انتخابات دورية لتشكيل البرلمان وإصدار صحف حزبية، وتصورت أيضا نتيجة لهذا الفهم الخاطئ أن التحول إلى الديمقراطية يمكن أن يتم في فترة وجيزة، وغابت عنها الرؤية السليمة التي تساعدها على السير بنجاح وفاعلية نحو هذا الهدف وتوفير ما يتطلبه من شروط وإجراءات.

فالديمقراطية كما أوضحنا من قبل هي في الأساس إطار لتنظيم الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية، لأن هذا المجتمع ليس مجرد كم من الأفراد، بل هو علاقات ومصالح وطبقات وصراعات ومنافسات، وإذا لم ينجح المجتمع في تنظيم هذه الصراعات بوسائل سلمية فانه يتعرض لمخاطر العنف الذي قد يصل إلى حد الحرب الأهلية.

ومن هنا فان الديمقراطية كإطار لتنظيم الصراع الطبقي سلميا هي " مسألة نسبية وعملية تاريخية متدرجة، تبدأ عندما يتمكن المجتمع المعنى من السيطرة على مصادر العنف وإدارة أوجه الاختلاف سلميا تعبيرا عن إجماع القوى الفاعلة على ضمان الحد الأدنى من المشاركة السياسية الفعالة لجميع المواطنين دون استثناء[3].

ومع استقرار الممارسة الديمقراطية تتطور وتنضج هذه العملية التاريخية وعلى سبيل المثال فقد احتاجت أوروبا إلى عدة قرون لإنجاز عملية الانتقال إلى الديمقراطية في ظل المجتمع الرأسمالي.

غاب أيضا عن هذه القوى السياسية إن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق في المجال السياسي وحده بصرف النظر عما هو قائم في جوانب المجتمع الأخرى.

فالديمقراطية ليست مجرد وثيقة دستورية أو مجالس نيابية أو تعددية حزبية أو انتخابات تشريعية، بل هي قضية مجتمعية ذات صلة وثيقة بدرجة التطور الاقتصادي للمجتمع وطبيعة التكوين الاجتماعي القائم والتجانس السكاني والموروث الثقافي، وما يطرحه من تفاعلات إيجابية أو سلبية مع ثقافة العصر وقيم الديمقراطية ومدى خدمته أو تعارضه مع تقدم المجتمع نحو آفاق أرحب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا.

إن النظر إلى الديمقراطية باعتبارها قضية مجتمعية هو الدرس الأساسي المستفاد من التطور الديمقراطي في البلاد التي نعتبرها الآن نموذجا للمجتمعات الديمقراطية وبصفة خاصة أوروبا الغربية. فقد شهدت هذه المجتمعات مع نشأة الرأسمالية صراعات حادة مستمرة وصلت إلى حد الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية حتى

نهاية القرن التاسع عشر، لعب الدور الحاسم في هذه الصراعات التطور الاقتصادي والوضع الطبقي والموروث الثقافي وكانت البلدان الأكثر تقدما اقتصاديا والأكثر استقرارا اجتماعيا والأبعد مدى في الإصلاح الثقافي الجذري هي الأسبق إلى التطور الديمقراطي، باعتبار الديمقراطية أسلوب حياة يتغلغل في كل مجالات المجتمع وليس مجرد رموز أو طقوس شكلية في الميدان السياسي فقط. ومن الجدير بالذكر هنا أن الاستقرار الاجتماعي تحقق عندما أقدمت الفئات الرأسمالية الحاكمة على زيادة نصيب الفئات العاملة من الدخل القومي، واعترفت بحقها في تداول السلطة من خلال انتخابات دورية حرة وأقرت التعددية وسيادة القانون واستقلال السلطة القضائية واحترمت الحقوق والحريات السياسية الأساسية وخاصة حرية اعتناق الرأي والدعوة له وحرية التنظيم والتعبير ومخاطبة الرأي العام.

يمكننا القول أيضا إن النظر إلى الديمقراطية باعتبارها قضية مجتمعية وليست فقط مسألة سياسية هو الدرس الأساسي المستفاد من تجربة التحول الديمقراطي في مصر وتونس عندما اقتصرت العملية على بعض الإجراءات في الميدان السياسي دون أن تشمل المجتمع كله ودون أن تراعى علاقة ذلك بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع في كل من البلدين ولا يعود التعثر في هذه العملية إلى موقف الفئات الحاكمة فقط بل يعود أيضا إلى أوضاع المجتمع وتتحمل الأطراف الأخرى مسئوليتها عنه.

هناك سمة أخرى مميزة للديمقراطية وهي أنها قضية نضالية، ولا توجد في التاريخ حالة واحدة قدمت فيها الفئات الحاكمة تنازلات سياسية للقوى الأخرى طواعية وبمبادرة منها، بل كان ذلك نتيجة صراع طويل ومرير صحبته تضحيات هائلة أجبرت الفئات الحاكمة على تقديم هذه التنازلات وليس صحيحا أن الديمقراطية هي نتيجة تلقائية لاقتصاد السوق، وأنه بمجرد قيام النظام الرأسمالي سوف تتحقق الديمقراطية، فالرأسمالية عند مولدها في أوروبا الغربية لم تكن ديمقراطية بل وفرت

الحقوق والحريات السياسية للرأسماليين فقط ثم اضطرت بعد ذلك إلى التوسع في هذه الحقوق والحريات.

حدث ذلك في فرنسا وإنجلترا أولا ثم في ألمانيا وإيطاليا بعد ذلك لأنهما تأخرتا في النمو الرأسمالي، وفى اليابان كذلك إنما الرأسمالية في أمريكا فقد نضجت على حساب استرقاق الزنوج.

وفى البلدان الرأسمالية المتطورة حديثا نفس الظاهرة كما هو الحال في كوريا الجنوبية، ولن تكون مصر وتونس استثناء من ذلك، فسياسة التثبيت والتكيف الهيكلي وما يترتب عليها من إفساح المجال لنمو اقتصاد السوق وتنمية طبقة رأسمالية جديدة لم تشهد تحولا ديمقراطيا حقيقيا بل مجرد نوع من التعددية الحزبية المقيدة للمساعدة على استمرار تنفيذ هذه السياسات الاقتصادية، ولا يتوقع أن ينضج التطور الديمقراطي تلقائيا في هذين البلدين لمجرد أنهما يتحولان إلى اقتصاد السوق، بل لابد من أن تناضلا من أجل ذلك جبهة واسعة من الطبقات والقوى الديمقراطية لفترة زمنية طويلة.

2- أسباب تعثر التحول الديمقراطي في مصر وتونس

من هذا العرض للديمقراطية كعملية تاريخية وقضية مجتمعية نضالية نستطيع أن نحدد الأسباب الرئيسية لتعثر التحول الديمقراطي في مصر وتونس وفى مقدمتها:

أولا: مسئولية القوى السياسية: حيث نلاحظ أن جميع القوى السياسية مسئولة بدرجات متفاوتة عن تعثر عملية التحول الديمقراطي في البلدين يشترك في ذلك الفئات الحاكمة وقوى المعارضة، أما بالنسبة للفئات الحاكمة فان مسئوليتها تبدأ وهى ما تزال مقتنعة ومتمسكة بالشمولية من البداية عندما أقدمت على خطوة التعددية الحزبية وادعت أنها بصدد القيام بإصلاح ديمقراطي ولكنها في حقيقة الأمر كانت

تتخذ إجراءات شكلية الهدف الحقيقي منها ضمان استمرارها في الحكم في ظروف صعبة، ولذلك فقد حرصت على فرض العديد من القيود التي تحول دون مباشرة الأحزاب السياسية لدورها على وجه كامل، وأصدرت العديد من التشريعات التي تحاصر هده الأحزاب وتمنعها من التحرك السياسي الجماهيري واحتكرت أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة للحزب الحاكم وتدخلت في شون النقابات والجمعيات الأهلية وأجرت الانتخابات من خلال إجراءات لا تضمن نزاهتها، أنشأت أشكالا من ا لقضاء الاستثنائي يسعفها عند الحاجة لمعاقبة الخصوم السياسيين بتهمة تهديد أمن الدولة.

وشاركت قوى المعارضة في إجهاض التحول الديمقراطي عندما قبلت مواصلة النشاط في ظل هذه القيود التي تفرغ العملية من محتواها الديمقراطي، وعندما هددت بتجميد نشاطها إذا لم يستجب الحكم لمطالبها بإلغاء هذه القيود ولكنها لم تنفذ تهديدها بل ودخلت كثير من القوى المعارضة في مساومات جانبية للتواجد في المجلس التشريعي بأي ثمن، كما أن قوى المعارضة عجزت عن أن تقيم تحالفا ديمقراطيا يعبئ دائرة واسعة من القوى والمنظمات الديمقراطية في مواجهة هذه الأوضاع، بل ورفضت بعض قياداتها المشاركة في هذا العمل المشترك عن وعى وقصد لكي لا تحرم نفسها من المناورات في الكواليس مع الحكم.

وتتحمل المعارضة أيضا جانبا من المسئولية عن تعثر التحول الديمقراطي لإصرارها على توجيه خطابها للحكم وليس للجماهير وتقاعست عن بذل الجهود المطلوبة لإيجاد أشكال مناسبة لتعبئة وتنظيم الجماهير للضغط من أجل الدفع في اتجاه تطوير عملية الإصلاح الديمقراطي.

هناك أيضا موقف هذه القوى الملتبس من الديمقراطية الذي يساهم في تعثر العملية الديمقراطية، لان معظم قوى المعارضة ليس لها موقف إيجابي أصيل من الديمقراطية، ورغم طرحها برامج للعمل الديمقراطي وكثرة حديثها عن الديمقراطية

إلا أنها في معظمها، لم تطور حتى الآن موقفا نظريا وعمليا جديدا من الديمقراطية يزيل ما كان يشوب مواقفها السابقة منها.

يستوي في ذلك التيار الماركسي والتيار القومي والتيار الإسلامي والتيار الليبرالي، فلكل من هذه التيارات الأربعة قضية أهم وأكبر من الديمقراطية، وهي لم تثبت حتى الآن استقرارها فكريا وسياسيا على أن مدخلها لهذه القضايا الأهم هو النضال الديمقراطي سواء كان الهدف الدولة الاشتراكية أو دولة الوحدة العربية أو الدولة الإسلامية.

ولا يختلف التيار الليبرالي عن ذلك كثيرا، فقد أثبت الرأسماليون الجدد في مصر وتونس أن قضية الديمقراطية لا تشغلهم كثيرا بقدر ما يشغلهم تأمين استثماراتهم وضمان تدفق أرباحهم، وأن مطلبهم الأساسي من الدولة هو حماية مصالحهم ولو كان ذلك على حساب الديمقراطية ومن هنا نشأت العلاقة الزبونية مع الدولة على حد تعبير الدكتور جمال عبد الجواد.

الخلاصة أننا لا نستطيع أن نبني الديمقراطية بدون ديمقراطيين وأننا مازلنا في أشد الحاجة إلى تبلور رؤى فكرية وسياسية جديدة تحسم موقف القوى السياسية من الديمقراطية وتقبل عن قناعة تامة بصيغة سلمية لحل التناقضات في المجتمع.

ثانيا: صعوبات ومشاكل الفترة الانتقالية: يمر المجتمعان المصري والتونسي بفترة انتقالية جوهرها التحول إلى اقتصاد السوق من خلال سياسيات التكيف الهيكلي التي كان من أبرز نتائجها اتساع الفوارق الدخيلة حيث تشكلت فئة محدودة في قمة المجتمع تحصل على النصيب الأكبر من الدخل القومي بينما تدهورت أوضاع الفئات العاملة وذوى الدخل المحدود وكذلك الفئات الوسطى، كما زادت معدلات الفقر التي طالت ما يقرب من نصف المجتمع، ويتحمل الاقتصاد الوطني أعباء مديونية خارجية وداخلية مرهقة للغاية فيضطر معها المسئولون إلى الاستجابة لتوصيات المؤسسات الرأسمالية الدولية لضغط الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وتجميد المرتبات

وإخضاع ا لعلاقة الايجارية في الزراعة والسكن لآليات السوق، وزادت نسبة البطالة في صفوف الشباب وخاصة خريجي الجامعات والمدارس الثانوية، بالإضافة إلى زيادة عدد الفقراء والمتعطلين وانتشار الفساد، وكان هناك أيضا نقص المساكن وارتفاع تكلفة التعليم والعلاج، بالإضافة إلى التضخم الحضري الذي يحدث عند ما يسبق التحضر التصنع، أي عندما تتفوق نسبة سكان الحضر على نسبة فرص العمالة المتوافرة في المدن وهو تعبير عن فشل عملية التنمية في تحقيق أهدافها[4]. وتتجسد هذه الظاهرة في نمو الأحياء المتخلفة وعشش الصفيح والأحياء العشوائية على أطراف المدن، ونتيجة لهذه التطورات وما أصاب الفئات الوسطى من ضربات موجهة فان التكوين الاجتماعي الجديد يضيف إلى المجتمع فئات وقوى اجتماعية جديدة مهمشة هي رصيد حقيقي لأعمال العنف واللجوء للسلاح لحسم التناقضات الاجتماعية والخلافات السياسية، وهى من ثم لا تدخل في عداد القوى الديمقراطية وليس بإمكانها تحمل مشاق الطريق الطويل للديمقراطية وما يواجهه من عقبات.

وقد حفلت الفترة من منتصف السبعينات حتى الآن بالعديد من الانتفاضات الجماهيرية والمظاهرات والمصادمات احتجاجا على سوء الأحوال المعيشية. ويشكل هذا الوضع الصعب وما ينتج عن السياسات الاقتصادية من مشاكل أرضية خصبة للاحتقان الاجتماعي والسياسي تسارع الدولة في مواجهته باتخاذ إجراءات قمعية، وتتراجع عن كثير من الحقوق التي كانت متاحة للقوى السياسية، وتفرض مزيدا من القيود على العملية الديمقراطية.

وعلى عكس ما كان متوقعا من أن تزول القيود تدريجيا على النشاط الديمقراطي في كل من مصر وتونس خلال السنوات الماضية فان هذه القيود زادت كثيرا مما يشير بوضوح إلى أثر صعوبات ومشاكل المرحلة الانتقالية على العملية الديمقراطية.

إن أخطر النتائج المترتبة على سياسات التكيف الهيكلي أن التكون الاجتماعي الجديد الناجم عنها لا توجد به طبقة أو شريحة اجتماعية يمكن أن تكون بمثابة

الحامل الاجتماعي للديمقراطية في هذه الفترة الانتقالية، خاصة على التغيرات المتلاحقة في صفوف الفئات الوسطى والطبقة العاملة التي تشدها حاليا في اتجاه مختلف ولا توجد الطلائع السياسية المؤهلة لتعبئتها في إطار النضال الديمقراطي في المستقبل القريب.

ثالثا: تصاعد التوتر الاجتماعي والعنف السياسي: كان لتزايد حجم الفئات الاجتماعية المهمشة وتدنى مستوى معيشة قطاعات اجتماعية متزايدة إلى ما تحت خط الفقر أثر كبير في تصاعد التوتر الاجتماعي لمعاناة هذه الفئات من جراء الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وشعورهم بالاغتراب والإحباط والتهميش فأصبحوا بمثابة ديناميت سيأسى واجتماعي يحيط بالمدن الكبرى قابلا للاستقطاب والمشاركة في أعمال العنف السياسي متى توافرت القوى السياسية التي تحرك هذه الفئات نحو العنف.

ولعل هذا يفسر لنا صعود الحركة الإسلامية في مصر وتونس وغيرهما من الأقطار العربية التي تواجه نفس المشاكل عندما نجحت هذه الحركة في نسج الاحتجاج الاجتماعي مع الخطاب الأخلاقي والديني الذي يشجب عدم المساواة، والظلم، والفساد، وإرضاء الملذات، فأصبحت بذلك صوت كل الذين لم يستفيدوا من النمو الاقتصادي والذين خسروا من السياسات الحكومية.

وكان لتزايد النفوذ السياسي والجماهيري لتيار الإسلام السياسي أثر كبير في إرباك موقف الحكومات وقوى المعارضة من قضية الديمقراطية، وأصبح تصاعد أعمال الإرهاب والعنف المسلح وفوز الأخوان المسلمين بقيادة النقابات المهنية والجمعيات الأهلية وفى مجلس الشعب والمجالس المحلية مبررا للتضييق على النشاط السياسي الجماهيري والتدخل الشديد في الانتخابات والتوسع في اعتقال النشطاء السياسيين وإضافة المزيد من القوانين الاستثنائية واللجوء إلى القضاء العسكري، وأصيبت العملية الديمقراطية نتيجة لذلك بضربة شديدة ضاعف من تأثيرها أن بعض

القوى السياسية وافقت على تجزئة الموقف من قضية الحريات والحقوق السياسية حيث لم تعارض الإجراءات غير القانونية التي اتخذت ضد الجماعات الإسلامية التي أعلنت معارضتها للعنف وقبلت العمل بوسائل ديمقراطية. وما نزال حتى الآن نعاني من أثر تصاعد التوتر الاجتماعي والعنف السياسي على الممارسة الديمقراطية.

رابعا: الموروث الثقافي: تلعب الثقافة السائدة في المجتمع دورا مؤثرا، بالنسبة للديمقراطية، فالبعد الثقافي للديمقراطية يكتسب أهمية خاصة في الأقطار العربية لأن الديمقراطية لا تتحقق إذا اقتنع بها الحكام فقط، بل لابد وأن يكون سلوك المواطنين أيضا خادما للممارسة الديمقراطية، فالديمقراطية في جانب هام منها نسق من القيم الموجهة لسلوك الإنسان، والتي يتعين أن تؤكد على المساواة بين المواطنين وتشجع على العمل الجماعي وتعلى من شأن العقل وتعترف بالأخر وتقبل الحوار والإقناع كوسيلة لحسم الخلاف، والقبول بالحلول الوسط التي تكفل تحقيق جانب من مصالح كل الأطراف.. الخ، وهى قيم غائبة عن حياتنا الاجتماعية والسياسية، لان موروثنا الثقافي نتاج لنظم حكم استبدادية عشنا في ظلها وتربينا على قيمها قرونا عديدة، والعلاقات في الأسرة والمدرسة ومواقع النشاط والعمل والإنتاج هي في الأساس علاقات غير ديمقراطية، ومن ثم فانه لا تتوفر البيئة الاجتماعية المناسبة لازدهار الديمقراطية سواء في المجتمع أو داخل الأحزاب السياسية أو مؤسسات الحكم، ومن الضروري أن تعطى أهمية لتطوير نظام متكامل للتنشئة الاجتماعية والتربية الديمقراطية للأجيال الجديدة ليقوم على نسق من القيم والسلوكيات تتناسب مع ظروف العصر وحاجتنا للتطور الديمقراطي. يدخل في الوضع الثقافي أيضا درجة التعليم في المجتمع وحجم مشكلة الأمية التي تحول دون مشاركة المواطن بفعالية في الحياة السياسية.

3- نحو تفعيل مسار التحول الديمقراطي

القضية الرئيسية في عملية الانتقال إلى الديمقراطية في مصر وتونس خصوصا وسائر أنحاء الوطن العربي عموما، هي أنها عملية تاريخية ستتم عبر فترة زمنية طويلة نسبيا وستتم تدريجيا، وربما تنتكس في بعض مراحلها نتيجة للصراع حول السلطة وإصرار قوى معينة على إيقاف التحول الديمقراطي، وهي لكي تنجح يجب أن تشمل المجتمع كله لان الديمقراطية بالمفهوم الذي طرحناه هي طريقة في الحياة وأسلوب لتسيير المجتمع يتضمن قيما ومؤسسات وآليات، فلا يمكن الحديث عن الانتقال إلى الديمقراطية بدون تعميق القيم الموجهة لسلوك المواطنين في هذا الاتجاه، أو بدون توافر الآليات التي يتم من خلالها تأكيد القيم الديمقراطية وأهداف الممارسة الديمقراطية أو بناء المؤسسات التي تمارس من خلالها هذه الطريقة في الحياة. والحلقة الرئيسية في عملية الانتقال للديمقراطية في ظروفنا الراهنة وعلى ضوء واقع الممارسة هي بناء تحالف ديمقراطي يضم القوى الاجتماعية والسياسية صاحبة المصلحة في استكمال عملية الانتقال هذه، وأن يعطى هذا التحالف الأولوية لتعبئة الجماهير وتنظيمها بما يكفل وجودها في الساحة السياسية كقوة ضغط قادرة على التأثير في القرار السياسي، وبدون هذا التطور في قدرة الحركة الجماهيرية على الضغط والتأثير لن يحدث جديد في المسار الديمقراطي.

يستطيع التحالف الديمقراطي أن يوفر الفاعلية لنضاله من أجل دفع التحول الديمقراطي إذا نجح فل بلورة برنامج محدد متفق عليه بين كافة القوى المكونة للتحالف يقوم على الركائز الأربع الأساسية التالية: -

1- تحديد المقومات الأساسية للديمقراطية التي يسعى لتحقيقها بما يتجاوز نواقص الديمقراطية البرجوازية إلى ما يمكن تسميته بديمقراطية المشاركة، وأن

يرتبط نشاطه فكريا وعمليا بالسعي إلى توفير هذه المقومات في المجتمع وتوفير الوضوح الفكري الكافي حولها وحول ضرورتها.

2- دعم استقلالية المبادرة الشعبية بالتوسع في تنظيم الجماهير وتطوير مؤسسات المجتمع المدني.

3- التنشئة الديمقراطية لإشاعة الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع.

4- انتهاج سياسة تنمية وطنية تحد من العلاقات الاقتصادية اللامتكافئة مع المراكز الرأسمالية وتحقق قدرا مناسبا من العدالة الاجتماعية توفر لأغلبية المجتمع إمكانية ممارسة دورها في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع.

وفيما يلي نعرض لبعض الأفكار والتوجهات حول هذه المسائل الأربع:

أولا: المقومات الأساسية لديمقراطية المشاركة: تأتى أهمية هذه المقومات لما توفره من وضوح فكرى وسياسي حول الديمقراطية باعتبارها طريقا طويلا يبدأ بتوافر شروط معينة تتطور وتتسع من خلال الممارسة، وباعتبارها نظاما للحياة يشمل مختلف جوانب المجتمع، وباعتبارها إطارا سياسيا لنضال القوى الشعبية له مضمون اقتصادي اجتماعي يوفر لكافة المواطنين القدرة الاقتصادية التي تكفل لهم قدرا من المساواة في الصراع السياسي، وأن تكن هذه المقومات أساس العمل الفكري والنضال السياسي من أجل الانتقال إلى الديمقراطية مثل:

1- احترام التعددية الاجتماعية الناجمة عن تعدد أشكال وسائل الإنتاج، وما يترتب عليها من تعددية سياسية ونقابية وثقافية.

2- إنهاء كافة القيود التي تحول دون وجود مجتمع مدني قوى يتكون من منظمات مستقلة لمختلف فئات المجتمع: تنظيمات نيابية ونقابية واجتماعية وثقافية.

3- توافر الحد الأدنى من الدخل بما يضمن المستويات الغذائية والصحية والتعليمية والسكنية اللائقة بحياة كريمة.

توافر حد أدنى من الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبصفة خاصة:

- الحقوق المدنية المتمثلة في ضمان الأمن الشخصي وحرمة المسكن والحياة الخاصة بعدم التصنت أو اختراق الأسرار الشخصية وعدم الإيذاء البدني والمعنوي.

- الحقوق الاجتماعية المتمثلة في المساواة بين المواطنين في كافة الحقوق، وكفالة حق التعليم والعمل والعلاج والسكن.

- الحقوق السياسية وخاصة اعتناق الرأي والدعوة له وحرية تشكيل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الأهلية.

- ثقافة ديمقراطية تقوم على قيم الحوار واحترام الرأي الآخر ورأى الأغلبية والتسلمح.

- إعلام ديمقراطي حر يكفل حرية تدفق المعلومات والآراء من مصادر متعددة دون قيود.

- حكم محلى شعبي حقيقي.

- التوسع في الإدارة الذاتية لمنشئات الإنتاج والخدمات من خلال مجالس شعبية منتخبة بواسطة العاملين والمستفيدين من الخدمة[5].

ثانيا: دعم استقلالية المبادرة الشعبية بالتوسع في تنظيم الجماهير وتطوير مؤسسات المجتمع المدني: تؤكد التجربة أن تنظيم الجماهير هو الحلقة الرئيسية في النضال الديمقراطي، فالجماهير المنظمة هي القوة الأساسية التي تستطيع أن توفر الشروط الضرورية في المجتمع لإقرار الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين. وتضمن حماية هذه الحقوق من أي عدوان عليها أو محاولة للانتكاس بها، ويقدر النجاح في تعبئة الجماهير بقدر النجاح في انتزاع المزيد من المكاسب الديمقراطية، يتطلب ذلك بناء شبكة واسعة من المنظمات الجماهيرية والجمعيات الاجتماعية

والثقافية في مختلف قطاعات المجتمع، بحيث تتكامل جهودها من أجل دعم نفوذ الجماهير وزيادة مشاركتها السياسية، والقضية الأساسية في تنظيم الجماهير هي جذبها إلى مجال العمل العام انطلاقا من دعمها الملموس بمدى الارتباط بين مشاكلها المعيشية والأوضاع العامة للمجتمع، وإدراكها لمسئوليتها في المساهمة في نشاط جماعي لحل هذه المشاكل وهنا، تبرز أهمية المجتمع المدني باعتباره مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة بتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاعتراف بالآخر والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف، ومنظمات المجتمع المدني أشبه بالبنية التحتية للديمقراطية، وهى مدارس للتنشئة السياسية على قيم الديمقراطية: فسواء كانت جمعية خيرية أو ناديا رياضيا أو رابطة ثقافية أو نقابة عمالية أو مهنية، فإنها تدرب أعضاءها على الفنون والمهارات اللازمة للديمقراطية في المجتمع كله، من خلال الالتزام بشروط العضوية، وحقوقها وواجباتها، والمشاركة في النشاط العام، والتعبير عن الرأي، والاستماع إلى الرأي الآخر، وعضوية اللجان، والتصويت عند اتخاذ القرار، والمشاركة في الانتخابات، وقبول النتائج سواء كانت على هوى العضو من عدمه، وهى أيضا جانب أساسي منها تعتبر جماعات مصالح، من هنا فإنها جزء لا يتجزأ من الشروط اللازمة لوجود مثل هذا النظام أو التمهيد لنشأته إن لم يكن موجودا بالفعل[6].

ثالثا: التنشئة الديمقراطية وإشاعة الثقافة الديمقراطية في المجتمع: تقوم الديمقراطية كأسلوب حياة في المجتمع وتنظيم علاقاته بما يضمن حل صراعاته سلميا على مجموعة من المعايير تترجم إلى قيم ومعتقدات وسلوك تشكل ثقافة الإنسان ونظرته إلى هذه القضية ومواقفه العملية منها، وهذا يعنى أن الفرد الذي يتمسك بقيم الديمقراطية سيدفعه ذلك إلى أن يلتزم في سلوكه بالعمل الجماعي والاجتهاد وفى فهم مشاعر الآخرين واهتماماتهم وتقبلهم على أنهم متساوون معه.

وتلعب التنشئة الاجتماعية دورا هاما في اكتساب الفرد (خاصة الطفل) الحساسية للمثيرات الاجتماعية مثل ضغوط والتزامات حياة الجماعة، ويتعلم كيف يتعامل معها، وكيف يتصرف مثل الآخرين في جماعته، وفي إطار هذه التنشئة الاجتماعية تتم التنشئة الديمقراطية التي يتم بمقتضاها تلقين الفرد مجموعة القيم والمعايير المستحضرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها، وهكذا سيكون السلوك السياسي امتدادا للسلوك الاجتماعي[7].

ومن هذا الإطار فإن التنشئة الديمقراطية تشمل كل قطاعات المجتمع ابتداء من الأسرة إلى المدرسة والنادي إلى جماعة العمل في المصنع والمزرعة ووحدة الخدمات، فهي تبدأ بالتربية في الصغر وتستمر مع الإنسان في كل مراحل حياته، وما لم تكن القيم والسلوكيات الديمقراطية أساس التعامل وأساس العلاقات في المجتمع فإنه من المشكوك فيه أن يشهد هذا المجتمع ديمقراطية سياسية، بل يصبح العمل السياسي والنشاط الحزبي والانتخابات العامة ظواهر معزولة عن السياق العام لحركة المجتمع، ومقطوعة من جذورها وبيئتها، وبالتالي فإنها لا تنمو أو تتطور بل تصبح مجرد شكليات تمارس دون جدوى، وبالإضافة إلى مسئولية المؤسسات الاجتماعية عن التربية الديمقراطية فإنها أيضا مسئولية الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية في حياتها الداخلية وفى علاقتها بجماهيرها، وهى مسئولية الحكم أيضا الذي يتحمل مسئولية توفير المناخ وتهيئة الشروط لتحقيق ذلك في مختلف المجالات والمؤسسات.

رابعا: إعادة النظر في السياسات الاقتصادية: حيث يتعين انتهاج سياسة تنمية وطنية تتحدد أهدافها وأولوياتها انطلاقا من احتياجات المجتمع وليس من توصيات المؤسسات الاقتصادية الدولية، بحيث نضمن إمكانية الحد من العلاقات الاقتصادية اللامتكافئة مع المراكز الرأسمالية وتحسين شروط التعامل في السوق العالمي، وتحقيق قدر مناسب من العدالة الاجتماعية لنضمن من خلال ذلك كله استيعاب الفئات المهمشة في الاقتصاد الرسمي وتوفير احتياجاتها المعيشية الضرورية والحد

من ظاهرة البطالة والفقـــر، بمـــا يحـــول هـــذه الفئـــات مـــن رصيـــد اجتمـــاعي للعنـــف والإرهاب إلى احتياطي فعال للديمقراطية والتحولات الســـلمية فـــي المجتمـــع.

يبقى بعد هذا أن نشير إلى أن النجاح في التحـــول ألـــي الديمقراطيـــة تواجهـــه تحديـــات أخرى كبيرة وخطيرة لا يمكن بـــدون مواجهتـــها إنجـــاز تحـــول ديمقراطـــي حقيقـــي فـــي مصر وتونس. على رأس هذه التحديات تحـــدى العلاقـــة بيـــن القطـــاع المدنـــي والقطـــاع العسكري، ودور كل منـــهما فـــي تأسـيس شـــرعية النظـــام، والحفـــاظ علـــى الاســـتقرار السياسي والاجتماعي، وكيفية التوفيق بيـــن احترافيـــة القـــوات المســـلحة واعتبارهـــا خـــط الدفاع النهائي لحماية الشرعية الدستورية، أما التحدي الثـــاني فـــهو تحـــدى الحفـــاظ علـــى استمرارية عملية التحول الديمقراطي فـــي مواجهـــة اســـتخدام الإرهـــاب لتحقيـــق أهـــداف سياسية وتصاعد النفوذ الجماهيري لتيار الإســـلام السياســـي لصبغـــة عامـــة الـــذي ينطلـــق من مقولات وأفكار لا تتطابق بشكل كامل مـــع العمليـــة الديمقراطيـــة[8].

الهوامش

(1) د. إسماعيل صبري عبـــد الله، الحقيقـــة والوهـــم فـــي حديـــث الليبراليـــة، جريـــدة الأهالي، القاهرة 5 فـــبراير 1997 ص5.

(2) إيمان محمد حسن، وظـــائف الأحـــزاب السياســـية فـــي نظـــم التعدديـــة المقيـــدة، كتاب الأهالي رقم 54، القـــاهرة، أكتوبـــر 1995.

(3) على خليفة الكواوى، مفهوم الديمقراطيـــة المعـــاصرة، مجلـــة المتقبـــل العربـــي، بيروت، العدد 168، فـــبراير 1993.

(4) د. محمود جاد، التضخـــم الحضـــري فـــي البـــلاد الناميـــة، دار العـــالم الثـــالث، القاهرة، الطبعة الثانيـــة، يوليـــو 1993، ص5، 9، 25.

(5) عبد الغفار شكر، الديمقراطية الطريق العربي إلى الاشتراكية، مجلة الطريق، العدد الأول يناير/فبراير 1996، بيروت، ص10.

(6) د. سعد الدين إبراهيم، تقديم كتاب عملية التحول الديمقراطي في مصر (1981-1993) تأليف د. أماني قنديل، إصدار مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص5،6،7.

(7) د. مصطفى تركى، السلوك الديمقراطي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثاني والعشرون، أكتوبر / ديسمبر 1993، وزارة الإعلام، دولة الكويت ص118، 119.

(8) د. على الدين هلال، مستقبل الديمقراطية، مصر في القرن 21، المحرر د. أسامة الباز، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996، ص 122.

القسم الثالث من هذه الورقة مستمد بصيغة أساسية من: عبد الغفار شكر، حول الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة النهج، دمشق، العدد 44 السنة الثامنة، صيف خريف 1996 ص 26 - 39.

الإصلاح الديمقراطي بين حيوية المجتمع وتصلب السلطة وطبيعة التأثيرات الخارجية

د. منصف المرزوقي*

تطرح ورقة " الإصلاح الليبرالي المتعثر في مصر وتونس " للدكتور جمال عبد الجواد إشكاليات بالغة التعقيد وأود أن أعلق في البداية على بعض المصطلحات:

1- يقول الكاتب " لقد استعملت تعبيرات الأمة التونسية والأمة المصرية بشكل صريح في التجربتين دون أن يثير ذلك أي حساسيات مهمة "

إن أول من استعمل مصطلح الأمة التونسية في الستينيات هو السيد بشير بن سلامة وزير الثقافة في حكومة بورقيبة وذلك في إطار التصدي للناصرية والبعثية ومحاربة فكرة القومية العربية التي كانت جد متغلغلة في تونس خاصة في الجنوب والتي كانت الدولة الحزبية ترى فيها خطرا كبيرا، وقد لاقى المفهوم استهجانا كبيرا من قبل المثقفين التونسيين وسقط استعماله سريعا واندثر كليا في بداية الثمانينيات ولم يعد مستعملا تباتا حتى من قبل السلطة الحالية وجاءت حرب الخليج لتدلل على عمق الشعور القومي في تونس. إن التونسيين يشعرون بقوة بهويتهم الوطنية كشعب لكن لهم شعور لا يقل " قوة بالانتماء إلى القضاء المغاربي والى الأمة العربية.

* الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان

2- يجب التذكير بأن المعارضة في تونس ومصر شيئان مختلفان فخلافا لمصر أو المغرب لا توجد معارضة فعلية وشرعية في آن واحد إذ هناك من جهة حزبيات فاقدة للعملية والمصداقية تخضع للإشراف المباشر والتسخير من قبل السلطة ويعتبرها التونسيون فروعا للحزب الواحد اختصاصها التعددية المفتعلة ومن جهة أخرى المعارضة الحقيقية المتمثلة في الإسلاميين واليساريين والديمقراطيين الذين ترفض لهم السلطة كل وجود قانوني.

3- إن ما يلفت الانتباه في نص الدكتور حمال عبد الجواد هو استعماله لمصطلح "الليبرالي" ويبدو لي أنه يقصد به "الديمقراطي" ولا يمكن الاتفاق مع هذا الدمج فالليبرالية هي نظرية وممارسة في الاقتصاد وقوامها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وقانون السوق والديمقراطية نظرية وممارسة في مبادئ وآليات حرية الرأي والتنظيم والانتخاب واستقلال القضاء.

لقد شهدت تونس إصلاحات ليبرالية بالمفهوم الكلاسيكي الاقتصادي منذ بداية السبعينيات مع حكومة الهادي نيرة بعد فشل التجربة الاشتراكية التي قادها أحمد بن صالح وهى لا تزال متواصلة إلى حد الآن اليوم كالبارحة ولكن في ظل أشد التضييقات في الحريات الفردية والجماعية وهو النموذج الذي سارت على نهجه بنجاح أكبر ما يسمى بالنمور الآسيوية.

يجب التفريق جذريا أكثر من أي وقت مضى بين المفهومين. فالليبرالية الغازية أصبحت تجمع بين أياد قليلة وسائل الإعلام الكبرى وأصبحت تفرض مصالحها ومفاهيمها حتى على كبريات الدول وأصبحنا نشهد تفاقم السلطة الفعلية لأرستقراطيات مختلفة لا تستمد سلطتها من أي انتخابات وهى ليست مسئولة أمام أحد وهذا ما يجعلنا نتساءل: كانت الفاشية والشيوعية في الماضي ألد أعداء الديمقراطية لكن أليس ألد أعدائها اليوم هي الليبرالية"؟

لقد تعرض المؤلف في ورقته باسهاب إلى الإصلاح السياسي مركزا على موضوع التمثيلية والانتخابات قائلا " إن صعود وهبوط الإصلاح السياسي في كل من تونس ومصر إنما كان انعكاسا لرؤية النخب الحاكمة لأفضل الطرق التي يمكن بها مواجهة التهديد لبقائها "

اعتقادي أن هذا الصعود والهبوط في الإصلاحات الديمقراطية هو حصيلة تفاعل وصراع عوامل متعددة بالغة التشابك والتعقيد وقد يكون من الضروري ولو أن الأمر على قدر كبير من التبسيط حصرها في التفاعل الصراعي بين ثلاث قوى رئيسية: حيوية المجتمع وتصلب السلطة وطبيعة التأثيرات الخارجية.

وقد يكون من الضروري التأكيد من جديد على أن التعددية السياسية والانتخابات ليست الديمقراطية وإنما إحدى الأربعة والبقية هي حرية التنظيم وحرية الرأي واستقلال القضاء.

ومن ثم فإن كل قراءة للإصلاحات الديمقراطية في أي بلد يجب أن تواكب بتطور المؤشرات الأربعة وهو ما يسهل وعمق المقارنة.

إن أهم مما حدث في تونس حسب القراءة الديمقراطية المتكافئة الأركان في بداية الثمانينيات هو النضج المتسارع للمجتمع المدني أي الناخب التي رفضت هيمنة حزب الدولة ودولة الحرب إفراز الرابطة التونسية حقوق الإنسان سنة 1977 وصحافة حرة وعلى رأسها جريدة الرأي (بداية من سنة 1977) وظهور الأحزاب المستقلة وعلى رأسها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين سنة 1981 (والتي تم تدجينها عن بكرة أبيها في بداية التسعينيات) وظهور جمعية النساء الديمقراطيات سنة 1984 واستقلال الاتحاد التونسي للشغل وظهور اتحادين للطلبة في نهاية الثمانية أحدهما إسلامي والآخر يساري وكلاهما مستقل عن السلطة. إن هذه الحركة كانت تأتى من داخل المجتمع وبمعزل عن الدولة التي كانت متفرجا ومانعة ولكن المبادرة خرجت من يدها.

إن تفسير هذه الظاهرة موضوع معقد بحد ذاته ذلك وبالغ الأهمية ذلك لأن معرفة القوى الموضوعية التي تسند مثل هذا النضج هو الذي سيمكننا من التنبؤ المعقول بتواصل الحركة أو باعتبارها فقاعة صابون.

من البديهي أن المجتمع لمن يصل إلى هذه الحالة من الرغبة في التنظيم المستقل لا لان قطاعات هامة وصلت بفضل التعليم والتقدم الاقتصادي والتأثيرات الخارجية إلى إرادة كسر احتكار مجموعة ضيقة لتيسير شئونها وشئون البلاد ككل.

لقد استطاعت كل القوى التي يزخر بها المجتمع آنذاك أن تتحرك وأن تمد نفوذها أي في الواقع أن تستعيد قدرا ضروريا من الاستقلالية لممارسة وظائفها الطبيعية في الوقت الذي كان فيه النظام السياسي يعانى من فقدان كل عناصر القوة السياسية نظرا للتسلل الذي لحق بمؤسسات مرتبطة بصفة عضوية بشخص رئيسها المتزايد العجز والموض.

وفى فترة الطلوع هذه كانت كل القوى الخارجية تدفع في اتجاه الدمقرطة مثل انهيار النظم الاستبدادية في جنوب أمريكا وشرق أوروبا أو إلحاح إدارة الرئيس كارتر على موضوع حقوق الإنسان.

وهنا لابد من التذكير بالدور المتزايد الذي تلعبه هذه العوامل التي أصبحنا لا نتحكم فيها أن خرافة استقلال الصرار لا زالت تعطى حقيقة جديدة، أن أقصى ما يمكن أن نطمح إليه في عصر التداخل والتدخل هو التأثير المتبادل في مستوى المساواة أما ما عدا هذا فأمر غير جدي خاصة من قبل دول توقع معاهدات دولية تتعهد فيها بإصلاحات جذرية وتبرم النصوص الأممية المنظمة للحقوق والحريات فوق ترابها وتعترف بسيادة القانون الدولي على قوانينها المحلية.

لقد بدأ الهبوط في الإصلاحات في تونس منذ بداية التسعينيات وتسارعت وتيرته فيما بعد بسرعة رهيبة لاختلال موازين القوى في مستوى الأطراف الثلاثة الفاعلة

1- تجدد السلطة وتشبيسها مما أعـــاد لـــها كـــل إمكانيـــات التحـــرك بعـــد إزاحـــة الرئيس القديـــم.

لابد من التركيز هنا على أن التغيير في هرم الســلطة لــم يصاحبــه أدنــى تغيــير فــي النظام حيث بقى رئيس الدولة رئيسا للحزب وواصلت نفــس أطــر الدولــة تســيير الأمــور وبقيت عقلية وعادات وآليات النظام البورقيبى بدون تغيــير يذكــر، وهــو مــا يــدل علــى أن تغيير الرئيس كان الهدف منه حل أزمة الرئاســة وليــس تجديــد النظــام وأقلمتــه - إلا في مستوى المظاهر - مع متطلبات المجتمـــع والعصـــر

2- سرعة انهيار المجتمع في التســـعينيات إذ ســطعت الأحـزاب والرابطــة واتحــاد الشغل والصحافة الحرة وتهاوت أمام ضربات النظـــام كجبـــل مـــن الـــورق المقـــوى وتـــم ذلك بسياسة الترغيب والـــترهيب واخـــتراق الصفـــوف التـــي مارســـتها الســـلطة بجـــانب القمع المعروف لكل القـــوى السياســـية الفاعلـــة علـــى الســـاحة أي الإســـلاميين واليســـار والديمقراطييـــن.

تطرح سرعة الانهيار هذه إشكاليات عدة أهمها قضيـــة المســـتقبل. والســـؤال هـــو هـــل هذا الانهيار المرحلي سببه أخطـــاء القيـــادات وتكتيـــك الســـلطة أم هـــل هـــو هيكلـــي. إن اعتقادي الشخصي هو أن القوى الاجتماعية المحكوم عليـــها بـــالصمت والنـــذز لـــم تختـــف ولا يمكن أن تختفي وإنما هي في مرحلـــة الصدمـــة التـــي لابـــد أن تعقبـــها إفاقـــة مـــهما طالت فترة الذهول الناجمة عن القمـــــع.

3- لقد أدجت الحرب الأهلية الجزائرية والدعـــم الغربـــي المتواصـــل - رغـــم اتفاقيـــة الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تجعل مـــن احـــترام

الحريات الفردية والجماعية ركنا من أركـــان هـــذه الشـــراكة - إلـــى تصلـــب النظـــام. وتبرير هذا التصلب إلا أن تأثير العامل الخارجي ليس ريحـــا تـــهب فـــي اتجـــاه واحـــد. إن من المفارقات مثلا أن إشكاليات الحريـــات العامـــة والفرديـــة قـــد بقيـــت بالأســـاس شـــأنا داخليا طوال الثمانينات وفى بداية التسعينيات لكن ضـــرب الرابطـــة وشـــلها عـــن دورهـــا

الطبيعي نقل قضية الدفاع عن حقوق الإنسان في تونس إلى المنظمات العالمية وخاصة العفو الدولي وهذا ما يثبت الارتباط والجدلية بين الداخلي والخارجي في عملية الدمقرطة. هناك إذن من جهة عوامل تفاعل إيجابيا مع مصلحة النظام الشمولي ومن جهة أخرى عوامل تأييد ومساعدة لقوى الحرية داخل المجتمع المدني المعتقل.

إن حظوظ الدمقرطة في مصر أو في تونس أو في أي قطر من أقطار الأمة يبقى حسب رأيي مرتبطا بالتفاعل الصراعي لهذه القوى الثلاث علما وأن أهمها على الإطلاق هو ما يزخر به المجتمع المدني من حيوية وإرادة الحياة. إن إشكالية النظم الاستبدادية هي إشكالية كل ثوب خيط لجسم طفل يكبر الطفل ولا يتأقلم الثوب وهو بقدر ما يضغط على الجسم بقدر ما يعيق الحركة بقدر ما تشتد الحاجة لاستبداله ومآله مهما قاوم أن يتمزق أو أن يتأقلم مع تطور جسم لا يموت.

إدارة التناقضات ليست بالضرورة ممارسة ديمقراطية

د. وحيد عبد المجيد*

اتفق مع زميلي د. جمال عبد الجواد على أن التطور السياسي الذي بدأ في مصر وتونس اعتبارا من منتصف عقد السبعينات أثار قدرا محدودا من التفاؤل. وثبت الآن أن هذا القدر، رغم محدوديته، كان مبالغا على نحو لا يجوز معه تناول ما حدث في التجربتين من منظور الإصلاح السياسي الليبرالي.

ولذلك فإن خلافي معه يتركز أساسا في المنهج والمفهوم، وفي بعض الأحكام التي أطلقها في دراسته. ويبدأ الخلاف من عنوان الدراسة، إذ يصعب اعتبار التحول الذي حدث في البلدين في اتجاه تعددية مقيدة محكومة من أعلى نوعا من "الإصلاح الليبرالي".

نقد مدخل الإصلاح الليبرالي

يتعارض استخدام الكاتب مفهوم "الإصلاح الليبرالي" مع إقراره بأن هذا "الإصلاح كان انعكاسا لرؤية النخب الحاكمة لأفضل الطرق التي يمكنها بها مواجهة التهديد الموجه لبقائها" (ص3). وبغض النظر عن تقدير حجم هذا التهديد. يمكن

* رئيس وحدة الشؤون العربية، ورئيس تحرير التقرير الاستراتيجي العربي بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ومدير مكتب الحياة اللندنية بالقاهرة.

القول إن هذه النخب كانت تواجه أزمة مركبة هي مزيج من أزمات الشرعية والمشاركة والتوزيع.

ولذلك يضطر الكاتب إلى توضيح أن العملية التي أسماها "إصلاحا ليبراليا" هي في المقام الأول "عملية إدارة لتناقضات المجتمع السياسي والتنمية أكثر منها عملية مقصودة لذاتها" (ص22).

وهنا، لا يجوز استخدام مفهوم "الإصلاح الليبرالي" ولا يصح تبرير الالتجاء إلى هذا المفهوم بالقول إن التطور الديمقراطي في أغلب المجتمعات بدأ كطريقة لحل التناقضات والمشاكل التي تعترض تقدم المجتمع.

صحيح أن الديمقراطية هي ترتيب مؤسسي لإدارة التناقضات والمشاكل. ولكن ليس كل إدارة للتناقضات تعتبر ممارسة للديمقراطية، أو إصلاحا ليبراليا يقود إليها. فالشرط الأساسي، الذي لا غنى عنه، لاعتبار إدارة التناقضات نوعا من الممارسة الديمقراطية هو وجود تراض أو تفاهم على العملية الإصلاحية التي تؤسس للديمقراطية. ويقر الكاتب -ضمنيا على الأقل- بأن هذا التراضي العام كان ومازال غائبا فأول شروط هذا التراضي هو الاعتراف والالتزام المتبادلين بين مختلف القوى والتيارات، في حين يؤكد الكاتب انه ظل هناك اتجاه يعتبر نفسه هو الذي يملك الحكمة والحقيقة، يقول: "كان المقصود بالإصلاح ومازال هو إدارة الصراع بين اتجاه واحد صحيح واتجاهات متعددة خاطئة" (ص27). كما يشير إلى أن هذا الإصلاح "لم يصل إلى مستوى تنظيم الصراع بين جماعات متساوية في فرصتها في التعبير الصائب عن الواقع. فهذا لم يكن مستهدفا من البداية" (ص27).

وطالما إنه يقر بذلك، كان عليه أن يعيد النظر في استخدام مفهوم "الإصلاح الليبرالي" مدخلا إلى تناول التجربتين موضع الدراسة. ذلك أنه يصعب الاستناد إلى هذا المدخل ما لم تكن الجماعة السياسية، بما في ذلك نخبة الحكم، مستعدة للتوصل

إلى تراض عام على صيغة للتحول إلى الديمقراطية، حتى إذا كانت هذه الصيغة متدرجة.

أما أن يلجا نظام حكم سلطوي إلى إجراء انفتاح سياسي جزئي مقيد ومحكوم من أعلى سعيا إلى حل أزمة تواجهه، فهو ما لا يمكن اعتباره إصلاحا ليبراليا يرسي أسس الديمقراطية بأي حال.

تكييف النظام السياسي

إن ما حدث في مصر وتونس هو نوع من الانتقال، الذي شهدته بلاد أخرى، من النمط السلطوي المغلق إلى نمط سلطوي مفتوح جزئيا عبر السماح بقدر من التعددية المقيدة.

وحتى الآن لم يؤد النجاح في تحقيق هذا الانتقال سوى إلى إطالة أمد النظام السلطوي في ثوب جديد، وليس إلى تجاوز هذا النظام، وكان من نتيجة ذلك استمرار النظام السلطوي ونجاحه في الوقوف أمام رياح الديمقراطية التي هبت على العالم أخيرا، عكس النظام الشمولي الذي عصفت به هذه الرياح وانهار في بلاد كثيرة تحت وطأة تفاقم أزماته.

ويعني ذلك أن الاتجاه الذي غلب في فترة سابقة على حقل النظم المقارنة، واعتبر النظام السلطوي بمثابة نمط انتقالي بين الشمولية والديمقراطية لم يكن صائبا. وهو اتجاه تبناه عدد لا بأس به من علماء السياسة الغربيين، مثل يوجين ميهان في دراسته عن ديناميات الحكومة الحديثة، وكولمان في دراسته عن النظم السياسية في المناطق النامية ضمن الكتاب الذي شارك في تحريره مع ألموند، وأوروسيكين في مقدمته لعلم السياسة.

والتعددية المقيدة هي بمثابة امتداد للنظام السلطوي في صورة أخرى تنطوي على قدر من الانفتاح السياسي الذي يتفاوت مداه من فترة إلى أخرى حسب مقتضيات التعامل مع المشاكل التي تواجهه.

وربما يجوز الحديث عن قاعدة، أو ما يشبه قاعدة، هنا. وهي أنه حين لا يستطيع النظام السلطوي المغلق الحفاظ على شرعيته وتجديدها أو لا يقدر على مواصلة كبت التعدد، يلجأ إلى انفتاح سياسي جزئي يتوازى في الغالب مع انفتاح اقتصادي.

وتتباين حالات الانتقال وفقا لمدى الانفتاح السياسي وقابليته للتوسع أو التقلص. فكلما اتسع نطاق هذا الانفتاح، أو كان قابلا للتوسع، ربما تتوافر فرص للتحول في اتجاه الديمقراطية. وكانت حالة الجزائر هي الحالة العربية الوحيدة التي اقتربت من مشارف هذا التحول في نهاية الثمانينات. ولكن غياب التراضي العام على قواعد اللعبة أدى إلى صدام حاد ترتبت عليه نكسة كبرى ألقت بظلالها على بلاد أخرى من بينها مصر وتونس.

وفي هاتين الحالتين، ومعظم الحالات التي شهدت تعددية مقيدة، يبدو النظام السلطوي في ثوبه الجديد المنفتح جزئيا، قادرا على الاستمرار حتى الآن دون حاجة إلى إصلاح ليبرالي حقيقي، بل ومع مقاومة هذا الإصلاح بقوة وشراسة في بعض الأحيان.

وفي معظم الأحوال، يسعى النظام السلطوي المنفتح جزئيا (المعدل) إلى تصوير حاله كما لو كان نظاما ديمقراطيا، رغم أن الانفتاح الذي طرأ عليه يظل محدودا.

ويمكن إجراء هذه المقارنة الأولية بين النظام السلطوي المغلق والنظام السلطوي المنفتح -جزئيا- والذي سينطلق عليه هنا لدواعي التمييز نظام تعدديا مقيدا.

	النمط السلطوي	النمط التعددي الضد
النظام الحزبي	• نظام حزب واحد أو نظام لا حزبي. • حظر إنشاء أحزاب سياسية، أو السماح ببعضها وإدماجها في كيان يهيمن عليه الحزب الحاكم.	• تعدد حزبي محكوم من أعلى. • قيود على تأسيس الأحزاب وعلى أنشطتها. • حرمان قوى وتيارات أساسية من تشكيل أحزاب.
الانتخابات	• غير تنافسية تجري بين مرشحي الحزب الواحد أو من يجيز هذا الحزب ترشيحهم من المستقلين، أو بين مرشحين مقبولين من نظام الحكم في حال عدم اعتماده على قاعدة حزبية. • لا تتوفر حرية التصويت، وتكون النتائج معروفة سلفا.	• شبيه تنافسية، ويتوقف مدى التنافس على الضمانات الانتخابية، التي لا تتوفر غالبا. • تجري بين مرشحين لأحزاب متعددة ومستقلين في معظم الأحيان. • تتأثر حرية التصويت بالقيود والضغوط وأعمال التزوير. • فوز الحزب الحاكم بالأغلبية محسوم سلفا.
المشاركة السياسية	• محدودة تتحكم فيها آليات التعبئة. • متأثرة بعدم ثقة الناخبين في جدواها.	• تزداد جزئيا في البداية ثم تتراجع، وتظل خاضعة لمؤثرات الترهيب والترغيب وافتقاد الثقة.
النظام الإعلامي	• سيطرة كاملة عليه.	• استثناء الصحافة جزئيا من السيطرة وتمتعها بقدر من الحرية.
الهيئة التشريعية	• أداة شكلية للموافقة الآلية.	• تظل أداة شكلية للموافقة، لكنها تصبح ساحة للتفاعل وتتردد فيها بعض أصداء الجدل العام عندما يوجد تمثيل للمعارضة فيها.
النظام القضائي	• يفتقد للاستقلال بدرجات متفاوتة، تصل في ذروتها إلى الإلحاق التام	• يكتسب القضاء الطبيعي قدرا من الاستقلال، ولكن تجري موازنة هذا الاستقلال عن طريق القضاء الاستثنائي.

وعلى هذا النحو، يبدو أن أهم ما يميز النظـــام التعـــدي المقيـــد بالمقارنـــة مـــع النظـــام السلطوي هـــو:

- تعدد حزبي محكوم من أعلـــى.
- تنافسية مقيـــدة.
- قدر من حرية الصحافـــة.
- اكتساب الهيئة التشريعية قدرا محدودا مـــن الحيويـــة.
- استقلال ملموس للقضاء العـــادي.

قانون الأحزاب مثـــالا:

ولنأخذ مثلا واحدا ذا دلالة بالغـــة، وهـــو قـــانون الأحـــزاب السياســـية. فـــهناك تشـــابه كبير بين القانونين المعمول بهما في كـــل مـــن مصـــر وتونـــس، وخصوصـــا مـــن حيـــث القيود الواردة فيـــهما.

وأول ملامح التشابه هو رفض قيام أحزاب تقســـم المجتمـــع. ففـــي القـــانون المصـــري، تم حظر إقامة أحزاب على أســـاس الطبقـــة أو الطائفـــة أو الانتمـــاء الجغرافـــي، أو علـــى أساس التفرقة بسبب العقيـــدة الدينيـــة أو العنصـــر أو الجنـــس. وفـــي القـــانون التونســـي، يحظر إقامة أحزاب على أساس الدين واللغـــة والجنـــس والجهـــة، بالإضافـــة إلـــى "عـــدم احتكار الحزب للدين أو الهوية القومية فـــي تســـميته أو برنامجـــه".

وثانيهما ضرورة أن يكون أي حزب جديد مميزا عـــن الأحـــزاب القائمـــة مـــن حيـــث البرنامج والأهداف. ويتعارض هذا مع قيد آخر -ثـــالث- يلـــزم جميـــع الأحـــزاب بمبـــادئ معينة. أي أن القانون يريد الأحـــزاب أن تختلـــف عـــن بعضـــها وأن تتشـــابه فـــي الوقـــت نفســـه.

وحسب القانون المصري، تلتزم الأحزاب بـــأن لا تتعـــارض برامجـــها وأهدافـــها مـــع الشريعة الإسلامية والوحدة الوطنيـــة والســـلام الاجتمـــاعي ومبـــادئ ثـــورة يوليـــو 1952

وثورة مايو 1971. كما يجب ألا يكون بين مؤسسي الحزب "من تتوافر أدلة على قيامه بالدعوة أو المشاركة في الدعوة أو الترويج بأي طريقة لمبادئ تتنافى مع قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي".

وحسب القانون التونسي يجب على الأحزاب احترام والدفاع عن النظام الجمهوري وأسسه، وعن مبدأ سيادة الشعب، ومكاسب الأمة وخصوصا المبادئ المنظمة للأحوال الشخصية، كما يجب عليها "تجنب الطرق الغوغائية وخصوصا الإثارة والتعصب الديني، وكذلك الطرق التي من شأنها النيل من مؤسسات الدولة".

كما يرفض القانون المصري إعادة تأسيس الأحزاب التي تم حلها عقب ثورة 1952، ويشترط أن يكون نصف مؤسسي أي حزب على الأقل من العمال والفلاحين.

وفي الحالتين، لابد من الحصول على تصريح من الإدارة لتأسيس أي حزب، في مصر يجب التقدم بطلب إلى لجنة شئون الأحزاب، ولجنة شبه حكومية يرأسها رئيس مجلس الشورى وتضم عددا متساويا من الوزراء وهي الشخصيات العامة يختارهم رئيس اللجنة. ولهذه اللجنة، التي لا يمكن أن تكون محايدة بأي معيار، الحق في قبول أو رفض إنشاء الحزب، ولكن يمكن الطعن في قراراتها قضائيا.

وفي تونس يقتضي تكوين الحزب التقدم بطلب إلى وزارة الداخلية التي يجوز أيضا الطعن في قراراتها قضائيا. وفي الحالتين، تملك السلطة حق حل أو طلب حل الحزب. في تونس، لوزير الداخلية صلاحية إغلاق مقرات الأحزاب ومنع نشاطاتها في الحالات ذات الخطورة القصوى، وهي حالات لم يحددها القانون. وفي مصر، يجوز للجنة الأحزاب تقديم طلب حل الحزب إلى المحكمة الإدارية. ولها أن تطلب من المحكمة وقف الحزب أو أي قرار من قراراته.

آفاق التعددية المقيدة

حسب المقارنة السابقة، يرتبط الفارق بين النمط السلطوي والتعددي المقيد بتغير محدود في دور نظام الحكم، ففي كل من النظامين، يظل نظام الحكم هو محور النظام السياسي، لكن دوره في توجيه المجتمع نحو غايات ومُثل معينة في إطار

النمط السلطوي ينحسر في ظل النمط التعددي المقيد. ومع ذلك يبقى النمطان متماثلين من حيث احتكار السلطة، نتيجة الاستمرار في استبعاد التداول عليها.

ومعنى ذلك أنه في النمط التعددي المقيد، يظل نظام الحكم هو المتغير المستقل، والمجتمع أو النظام الاجتماعي هو المتغير التابع، كما في النظام السلطوي وكذلك في النظام الشمولي، وبعكس النظام الديمقراطي، وفقا لتمييز دافيد أبتر الشهير في دراسته عن التغير السياسي (1973).

ففي النظام الديمقراطي وحده تصبح الحكومة متغيرا تابعا، حيث تكون الهيئة الناخبة هي مصدر السلطة. وهذا هو أساس منهج أبتر الذي يعتبر ما يفرزه المجتمع من مطالب وضغوط مؤثرات بمثابة ومدخلات تتعامل معها نظام الحكم الديمقراطي عبر ما يتخذه من قرارات وسياسات (مخرجات)، أما في النظامين السلطوي والشمولي، فإن الحكومة نفسها هي التي تصنع المدخلات من خلال احتكارها لتحديد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وتكون المخرجات هي ما تحدثه من تغيير منظم في المجتمع باتجاه مثال معين. وفي النظام التعددي المقيد يظل نظام الحكم محتكرا للسلطة، ولكن يصبح أكثر ميلا للبراجماتية وأكثر انفتاحا على المجتمع بشكل نسبي، وأكثر تعرضا للضغوط التي يتعامل معها بشكل ديمقراطي حينا وبشكل سلطوي في معظم الأحيان.

ورغم قدرة النظام السلطوي في ثوبه التعددي المقيد على الاستمرار، ألا أن إصراره على تقليص انفتاحه يؤدي إلى أزمات محورها عدم الانسجام بين نظام الحكم والنظام السياسي. ففي النمط السلطوي، يحدث هذا الانسجام قسرا من خلال كبت وحظر التعددية وقمع المعارضين وإلحاق السلطتين التشريعية والتنفيذية بالسلطة التنفيذية.

وتبدأ أزمة النمط السلطوي في الظهور والتفاقم عندما تصعب مواصلة ضمان الانسجام القسري بين نظام الحكم والنظام السياسي، ولذلك يصبح الانفتاح السياسي الجزئي ضروريا لإدارة هذه الأزمة، ومن ثم التحول إلى النمط التعددي المقيد.

لكن احتفاظ نظام الحكم في هذا النمط بطابعه السلطوي وإصراره على الاستمرار في ذلك يضعه في حال عدم انسجام مع النظام السياسي التعددي المقيد بما يشتمل عليه من أحزاب تسعى للحد من السلطوية معتمدة على هامش الحرية المتاح،

ومصطدمة بالسقف المنخفض لهذا الهامش. ومن هنا يواجه نظام الحكم ضغوطا من داخل النظام السياسي نفسه.ولذلك يعد التمييز بين نظام الحكم والنظام السياسي على هذا النحو مدخلا مهما لفهم أزمة النمط التعددي المقيد.

إنها الأزمة الناجمة عن عدم الانسجام بين نظام حكم ذي طابع واحدي ويصر على الاحتفاظ بهذا الطابع وبين نظام سياسي يتسم بالتعددية رغم القيود عليها. ولذلك يحدث التوتر بين نظام الحكم وبين المعارضة التي يقف بعضها على هامش النظام السياسي، ولا يتاح لبعضها الآخر لا حتى الوقوف على هذا الهامش. ورغم ما قد يبدو لأول وهلة من أن أزمة النمط التعددي المقيد هي على هذا النحو أزمة نخبة الحكم، فغالبا ما تعاني المعارضة من أزمة لا تقل حدة.

وتتفاقم أزمة هذه المعارضة عندما لا تكون موحدة ثقافيا، أي حين تكون منقسمة حول الاختيار الثقافي الحضاري، وعندئذ يتقاطع الصراع حول ذلك الاختيار مع الصراع بين محاولة نظام الحكم الحفاظ على الوضع القائم ومحاولة المعارضة تغييره في اتجاه الديمقراطية. وتدخل حالتا مصر وتونس في هذا الإطار.

تأثير الإسلام السياسي

أتفق مع زميلي د. عبد الجواد على أهمية دور تيار الإسلام السياسي، وعلى أن جانبا مهما من التفاعلات في التجربتين المصرية والتونسية ارتبط بالعلاقة بين الدولة وجماعات الإسلام السياسي.

ولكنني اختلف معه في القول بأن "لا يوجد لدينا سوى أدلة قليلة على أن الطريقة التي تعامل بها النظام الحاكم في البلدين مع المعارضة كان يمكن أن تختلف إذا كان فصيل المعارضة الأكثر قوة علمانيا وليس إسلاميا". لدينا، في الواقع، أدلة كافية على ذلك، بغض النظر عن كونها قليلة أو كثيرة. لدينا أدلة نظرية مرجعها طابع النظام السلطوي في ثوبه التعددي المقيد. وهو طابع يدفعه إلى تقليص الانفتاح السياسي في حال بروز معارضة قوية أيا كان مصدرها. ولدينا أدلة تجريبية تؤكد ذلك، وورد بعضها في سياق التحليل الذي قدمه الكاتب.

فعلى سبيل المثال، جاء التقليص الأول للانفتاح السياسي في مصر، عقب انتفاضة يناير 1977 الشعبية، خوفا من اليسار وليس من الإسلاميين. وخلال الفترة 77-1981 كانت معركة نظام الحكم الأساسية مع اليسار والوفد وسياسيين مستقلين كان معظمهم علمانيين أو شبه علمانيين.

يدرك الكاتب أن قبول حجة محاربة الأصولية مدخلا لفهم ميل نظام الحكم في مصر وتونس إلى تقليص الانفتاح السياسي "يصب في طاحونة النخب الحاكمة في أغلب البلاد العربية، التي تدعي أن خطر الأصولية يمثل الحاجز الرئيسي الذي يمنعها من التقدم على طريق الإصلاح الديمقراطي".

ولكنه مع ذلك، يقبل هذه الحجة ضمنيا انطلاقا من اعتقاده في أن النظرية الديمقراطية لم تقدم حلا مقنعا لمشكلة استفادة أحزاب غير ديمقراطية من المناخ الديمقراطي للوصول إلى السلطة كي تنقلب بعد ذلك على الديمقراطية، وتقطع الطريق على إمكانية استبدالها بالأسلوب الديمقراطي".

وهو بذلك يجزم بعدم وجود أي تيار إسلامي ديمقراطي، وبأن كل التيارات الإسلامية هي بالضرورة غير ديمقراطية، وهو حكم لا أرى أساسا موضوعيا له. ولكن قبل أن نناقش هذا الحكم، تجدر الإشارة إلى أن النظرية الديمقراطية تتضمن بعض إسهامات يمكن أن تساعد على حل مشكلة وجود قوى غير ديمقراطية، سواء كانت إسلامية أو علمانية، إذا وضعنا هذه المشكلة في إطار الانقسام الثقافي-الحضاري، الذي أشرت إليه سابقا على أنه مصدر صراع يتقاطع مع الصراع من أجل الديمقراطية، مما يخلق صراعا مركبا.

ويجوز حل هذا الصراع المركب إذا نجحت الجماعة السياسية في التوصل إلى تفاهم أو تراض عام حول صيغة لتجاوز الانقسام الثقافي وتحقيق تحول تدريجي إلى الديمقراطية، وتفيدنا في ذلك النظريات التي تركز على دور الجماعة السياسية في إنجاز هذا التحول. ويمكن الإشارة إلى نظريتين تأسيسيتين في هذا المجال.

الأولى نظرية روبرت دال التي تتخلل العديد من أعماله،وخاصة مؤلفه عن البوليارکية (1971). وهي تعطي أولوية لقدرة الجماعة السياسية على تجاوز الانقسامات الجوهرية التي تهدد استقرار النظام الديمقراطي بما يوفر نوعا من "الأمن المتبادل" بين عناصر هذه الجماعة، ويتيح إرساء تقاليد التكيف والتعاون والمساومة

والثقة. إذ لا يمكن في الواقع التطلع إلى التحول الديمقراطي إلا إذا كانت مساحة التوافق والتفاهم أوسع من مساحة الصراع. فالتحول إلى الديمقراطية يصبح صعب المنال طالما كانت هناك أهداف ومصالح وقيم شديدة الاختلاف.

والثانية نظرية دانكورت روستو في دراسته عن التحول إلى الديمقراطية في مجلة السياسات المقارنة (أبريل 1970). والتي طورها بعد ذلك في الكتاب الذي حرره بالاشتراك مع كينيث بول اريكون عام 1991. ويتمثل الإسهام الجوهري لهذه النظرية في إبراز الأهمية القصوى لقدرة الجماعة السياسية على الإدراك المتبادل للخطر الناجم عن الانقسام. فعندما تتوافر هذه القدرة، يصبح خيار التفاهم على قواعد اللعبة ضروريا، من منظور إدراك كل طرف أن تكلفة إخضاع خصومه تفوق تكلفة التفاهم معهم والتعاون لأجل تنظيم التنافس في إطار دستوري وتعالج هذه النظرية مسألة التفاهم على أسس تنظيم التنافس باعتبارها تسوية تنجم عن عملية تفاوضية بالمعنى الدقيق، وبما تنطوي عليه من مساومة وتنازلات متبادلة لخفض حدة الصراع وزيادة مساحة الاتفاق والإجماع، وبوصفها عملية تكيف متبادل تنتج عن إدراج مخاطر غياب التفاهم العام.

وينسجم إسهام هاتين النظريتين مع الفكرة التي طرحها ألموند وفيربا في دراستهما عن الثقافة المدنية (1963) استنادا إلى التجربة التاريخية البريطانية، التي قدمت نموذجا للتكيف المتبادل بين القوى الأرستقراطية والملكية بثقافتها التقليدية وبين الفئات التجارية والصناعية الصاعدة بثقافتها العلمانية. فقد رأى ألموند وفيربا أن ما برز من جراء عملية التكيف المتبادل كان ثقافة ثالثة، ليست تقليدية ولا حديثة بل مشتركة بينهما، ثقافة تعددية ترتكز إلى تبادل الأفكار والاقتناع، أي ثقافة إجماع وتنوع في آن معا.

ولكن في الحالات التي تشهد انقساما ثقافيا حادا (إسلاميا-علمانيا أو شبه علماني) مثل حالتي مصر وتونس، لا يشترط أن يصل التكيف المتبادل إلى حد نشوء ثقافة ثالثة، وإنما يكفي التفاهم على مقومات أساسية للنظام الديمقراطي وعلى قواعد اللعبة لإطلاق ديناميات التحول، بما يتيح خفض مستوى الصراع من مواجهة بين مشروعين أيديولوجيين كليين متنافرين، إلى تنافس على سياسات وبرامج محددة.

وهنا، فقط، يجوز الحديث عن عملية إصلاح ليبرالي.

لكن يقتضي ذلك توافر قدر معقول من النضج والحكمة والالتزام بالديمقراطية لدى أطراف الجماعة السياسية، على النحو الذي أبرزه إسهام وجوان لينز حول انهيار النظم الديمقراطية (1978)، وإسهام جون هيجلي ومايكل بيرتون بشأن تسويات النخبة (1987)، وبخصوص دور النخبة في التحول الديمقراطي (1989)، فمن خلال هذه الإسهامات، تبرز أهمية قدرة الجماعة السياسية على الارتفاع إلى مستوى مواجهة الخطر الناجم عن انقسامها،وإمكانية تجاوز هذا الخطر من خلال عمليات تسوية تفاوضية، الأمر الذي يقلل خطر انقلاب أي طرف على الديمقراطية.

فإذا افترضنا أن هناك ثلاثة أنماط من حيث بنية الجماعة السياسية (جماعة غير موحدة، وجماعة موحدة أيديولوجيا، وجماعة موحدة بالتراضي والتفاهم)، فإن الأخيرة وحدها هي التي تستطيع وضع الأسس لإصلاح ليبرالي قابل للاستقرار، من خلال تسوية تفاوضية تقود إلى تفاهم ديمقراطي ينطوي على التزامات متبادلة وإجراءات لبناء الثقة في إطار التكيف المتبادل.

التيار الإسلامي.. والديمقراطية

وعندما نصف هذا التكيف بأنه متبادل، نعني أنه ليس مقصورا على الإسلاميين وحدهم. وعلى من يطالبونهم بإثبات توافقهم مع الديمقراطية أن يثبتوا بدورهم أنهم ديمقراطيون، خصوصا وأن بعضهم لا يخفى تأييده لإجراءات القمع التي يتعرض لها الإسلاميين في البلدين.

والغريب أن فريقا من العلمانيين، يساريين وقوميين، لم يعرف عنه أي التزام بالديمقراطية حتى وقت قريب جعل نفسه حكما يملك الحق في تحديد مصدر الخطر عليها وأفتى بأنه لا فرق بين إسلاميين معتدلين ومتطرفين.

وعندي أن اتهام الحركات الإسلامية المعتدلة بأنها لن تترك السلطة إذا وصلت إليها بالطريق الديمقراطي، أي عبر الانتخابات، لا يستند إلى أساس أو دليل.ولكن مروجي هذا الاتهام يطرحونه في صيغة لا تتحمل الشك ولا تحتاج إلى إثبات، الأمر الذي يجعله أشبه بأطروحة ميتا فيزيقية من النوع الذي لا يقبل الإثبات أو النفي على أسس علمية. والتذرع بتجربتي السودان وإيران لا يفيد كثيرا في دعم هذه

الأطروحة. ربما تصلح هاتان التجربتان للاستخدام في الحملات الدعائية العادية للتيار الإسلامي.

ولكن إذا كنا في صدد مناقشة جدية، يصعب الاعتداد بأي منهما. فلم يصل الإسلاميون إلى السلطة في البلدين عبر الانتخابات، وإنما من خلال ثورة شعبية في أحدهما، وانقلاب عسكري في الآخر. والزعم بحتمية انهيار الديمقراطية إذا وصلت حركة إسلامية إلى الحكم يقتضي إثباته تقديم دليل من واقع تجربة فازت فيها إحدى هذه الحركات في انتخابات حرة، وقامت أثر ذلك بإلغاء الديمقراطية وامتنعت عن إجراء الانتخابات التالية. وهذا لم يحدث حتى الآن.

ولكن حدث العكس، إذ وصل حزب الرفاه الإسلامي إلى الحكم في تركيا وقاد حكومة ائتلافية وأثبت التزاما بالديمقراطية، عكس أحزاب علمانية متطرفة تواطأت مع المؤسسة العسكرية التركية لإخراجه من السلطة رغم كل التنازلات التي قدمها. ووافق هذا الحزب على التخلي عن رئاسة الحكومة من اجل الحفاظ على الديمقراطية وقطع الطريق على انقلاب عسكري علماني يقوضها. إلا تدحض هذه التجربة، إذا، الزعم بأن التيار الإسلامي هو مصدر الخطر على الديمقراطية؟ وإلا ينبغي أن تدفع أصحاب هذا الزعم إلى إعادة النظر فيه إذا كانوا مخلصين حقا للديمقراطية؟

الواضح حتى الآن أن موقف بعض الأحزاب والتيارات العلمانية وشبه العلمانية في مصر وتونس لا يختلف في جوهره عن موقف نظام الحكم في البلدين تجاه "الإخوان المسلمين" و"النهضة".

وفي ظل هذا الموقف، أسئ تقدير تجربة الإسلاميين في النقابات المهنية الرئيسية في مصر، وما انطوت عليه من إيجابيات رصدتها الورقة عندما أشارت إلى أنها حققت "تفاعلا بين الإسلاميين وباقي مكونات المجتمع السياسي في إطار ديمقراطي صحي، حيث يتاح للإسلاميين خلال هذه الخبرة تعلم كثير من تقاليد العمل السياسي الديمقراطي، كما أتيح لهم أيضا تطوير أفكارهم فيما يتعلق بعلاقتهم مع الآخرين".

لقد كانت النقابات المهنية بمثابة ساحة تتيح للإسلاميين، وغيرهم، اكتساب تقاليد الممارسة الديمقراطية، من خلال الاحتكام إلى الناخبين والقبول بنتائج الانتخابات، وإدراك أن من يفوز اليوم يمكن أن يخسر غدا، والعكس. كما أتاحت انتخابات هذه تدريبا على تداول السلطة الممنوع في الانتخابات العامة.

ولكن اتجاه نظام الحكم إلى مزيد من الانغلاق مع مطلع العقد الجاري ارتبط بهجمة على هذه النقابات. ولما لم يف القانون في سنة 1993 المسمى "قانون ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية" بالغرض، تم وضع اثنتين من أهم هذه النقابات (المهندسين والمحامين) تحت حراسة قضائية.

وعندما يرحب فريق من العلمانيين بهذه الإجراءات القهرية، أو يصمتون إزاءها، في الوقت الذي لا يكفون عن اتهام الإسلاميين بأنهم يستخدمون الديمقراطية للانقلاب عليها، فهم يناقضون أنفسهم الأمر الذي يضعهم بدورهم في دائرة هذا الاتهام.

والحال أنه ليس ثمة طريق أمام الديمقراطيين حقا، في تيارات المعارضة العلمانية وشبه العلمانية، غير الدخول في حوار جاد مع الإسلاميين المعتدلين سعيا إلى صيغة لتجاوز الانقسام الذي يشطر المعارضة إلى فريقين تزداد الهوة بينهما على نحو يستحيل معه بناء تكتل ديمقراطي قادر على ممارسة ضغط في اتجاه إصلاح ليبرالي حقيقي يمثل مخرجا من أزمة النظام التعددي المقيد.

وبدون ذلك، تظل نخبة الحكم قادرة على التعايش مع هذه الأزمة مستثمرة عجز المعارضة وانقسامها، ومستفيدة من الاستقطاب الثقافي الذي يدفع فريقا من المعارضة العلمانية إلى الالتحاق بنظام الحكم تحت شعار "مواجهة الإرهاب". وفي سياق كهذا لابد أن يتزايد ميل نخبة الحكم إلى الانغلاق ورفض التغيير والتجديد على كل صعيد، سواء فيما يتعلق بالأشخاص أو السياسات ويدعم هذا الميل اكتساب كثير من أقطاب نخبة الحكم السياسية والإدارية مقادير هائلة من النفوذ كل في موقعه، وارتباطهم بشبكات من المصالح تتسم بالتداخل والتقاطع. وفي ظل هذا الركود السياسي، تفقد نخبة الحكم رؤية واضحة للمستقبل، وتنصرف إلى إدارة الأزمة العامة في تفصيلاتها وجزئياتها الصغيرة يوما بيوم، وليس في كليتها وشمولها.

القسم الثالث

المناقشات

الديمقراطية ليست مطلبا للقوى السياسية أو الاجتماعية أو الدولية

مصطفى كامل السيد*:

أبادر بتحية زملائي الذين قدموا الأوراق الأساسية، وأجد نفسي على اتفاق مع بعض الأطروحات التي جاءت في المداخلات، وأوافق جمال عبد الجواد على أن ما جرى في كل من تونس ومصر هو أسلوب لإدارة تناقضات العملية السياسية، وكذلك أتفق مع ما قاله وحيد عبد المجيد من أن ما جرى لم يكن تحولا ليبراليا وإنما هو مجرد أسلوب لإدارة عملية تحول سياسي مضاد لنظام عبد الناصر، وأوافق أبو العلا ماضي على ضرورة التمييز بين فكر الإخوان المسلمين وفصائل أخرى في حركة الإسلام السياسي، وأجد نفسي متفقا بصفة عامة مع ما قاله عبد الغفار شكر.

لقد درج كثير من المثقفين المصريين عند حديثهم عن العالم الثالث، فإنهم يقصدون مصر، رغم أن مصر وتونس معا لا يتجاوز عدد سكانهم 70 مليون من حوالي 3 بلايين نسمة يقطنون ما يعرف بالعالم الثالث أو الجنوب. وأعتقد أنه من الناحية الإحصائية لا يمكن الانتقال من 70 مليون للتعميم على 3 بلايين. مكمن المسألة ليس الرشاقة الإحصائية، ولكن لأن الواقع عرف تجارب تحول ديمقراطي حقيقي في أمريكا الجنوبية وفى جنوب آسيا وحتى في بعض الدول الأفريقية، حيث جرى ما لم يجر في أي دولة عربية، وانتهت انتخابات نزيهة بسقوط رئيس الدولة، مثلما حدث في زامبيا عندما سقط كينيث كاوندا الأب المؤسس لزامبيا في انتخابات نزيهة وكان خصمه في هذه الانتخابات رئيس اتحاد العمال مثل هذا لم يجر في أي دولة عربية.

ولذلك إذا أردنا أن نتحدث عن مصر وتونس فإنه لا يجب أن نركز كثيرا عليهما، وإنما يجب أن نتأمل ما يجرى خارج العالم العربي كله.

---

* أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة

وفى هذا الإطار أود أن أقول أن تصوري للديمقراطية أنها نظام يقوم على التوازن بين الدولة والمجتمع، وأن هناك حدودا لما يمكن أن تفعله الدولة في مواجهة المجتمع، وأن هناك علاقات توازن داخل المجتمع نفسه، ليس بمعنى أن كل الطبقات متساوية في القوة، ولكن كل طبقة تملك وسائل للتأثير على الطبقات الأخرى، في مثل هذه الحالة تصبح الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لكل الطبقات وكذلك للدولة، لأن الحل الآخر ثمنه مرتفع للغاية، والدولة عليها حينذاك أن تقهر المجتمع حتى تستطيع أن تفرض إرادتها، وأي طبقة تريد أن تتسيد، عليها أن تقهر الطبقات الأخرى، وثمن هذا القهر سواء بين الطبقات أو بين الدولة والمجتمع هو ثمن مرتفع للغاية. الديمقراطية تظهر عندما تحدث علاقات قوى بهذا المعنى في أي مجتمع من المجتمعات، ولعلى لا أدهشكم عندما أقول أن أي مجتمع من المجتمعات العربية ليس مستعدا بعد –لا أقول ليس ناضجا– لتحقيق هذه النقلة الديمقراطية، وأعتقد أن هذا هو المعنى الذي قصده عبد الغفار شكر عندما قال أن الديمقراطية عملية تطور تاريخي، وأننا كنا متفائلين للغاية في منتصف السبعينات عندما بادر السادات بإعطاء الضوء الأخضر لتعددية حزبية، كنا نتوقع تحولات ديمقراطية في مصر. أما الآن فقد صارت مطالبنا متواضعة للغاية. وهذا المعنى أيضا هو الذي ذهب إليه منصف المرزوقي، عندما نشأت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وجمعية النساء الديمقراطيات، في منتصف السبعينيات ثم تجمعات ديمقراطية عديدة. ذلك جعل الكثيرين يعتقدون أن تونس صارت على شفا الانتقال إلى أوضاع اكثر ديمقراطية ولكن هذا لم يحدث أبدا. وقد تساءل المرزوقي، هل السبب هو إخفاق هيكلي أم أنه يعود إلى إرادة الفاعلين السياسيين؟ وأنا أميل إلى القول أن الإخفاق يرجع إلى عوامل في بنية المجتمع التونسي، وهي أيضا عوامل في بنية المجتمع العربي. ما هي هذه العوامل؟

في دول أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وفي بعض الدول الإفريقية وشرق أوربا وفى أسبانيا والبرتغال كانت الديمقراطية مطلبا أساسيا وجادا، وذلك نتيجة لأنه كانت هناك قوى اجتماعية وسياسية فاعلة وراء ذلك، فضلا عن أنه مطلب يحظى على الأقل برضاء قوى اجتماعية واسعة.

هناك جانبان، البعد الأول منها هو طبيعة النظام السياسي، النظام السياسي يحدد نوع جدول الأعمال الذي ترفعه القوى الاجتماعية والسياسية، فإذا كان النظام

السياسي هو نظام عسكري، فإن القوى الاجتماعية والسياسية تطرح بالضرورة مطلب الانتقال من هذا النظام العسكري إلى نظام مدني، وهذا ما حدث في مصر في مارس سنة 1954.النظم التي نواجهها في العالم العربي هي نظم فريدة الطابع، صحيح أن زين العابدين بن على هو أصلا قيادة عسكرية، ومع ذلك لا يوصف النظام التونسي بأنه نظام عسكري. ربما يكون الطابع العسكري أوضح في النظام المصري، ومع ذلك لا يوصف نظام السادات ولا يوصف نظام حسنى مبارك بأنه نظام عسكري. في الحقيقة أغلب الدول العربية التي سارت على طريق الانتقال إلى نوع من التعددية السياسية المحدودة، هي نظم يمكن وصفها أنها نظم شعبوية، أي نظم تقوم على الوفاء ببعض المطالب الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية المواطنين، ولذلك فإن هذه النظم حددت بالتالي أيضا طبيعة جدول الأعمال الذي تطرحه القوى الاجتماعية والسياسية المعارضة. أياً من هذه القوى لا يجرؤ على المطالبة بإسقاط النظام الشعبوي، ولكنه يطالب بتغيير بعض السياسات. النظم الشيوعية التي كانت موجودة في أوروبا حددت جدول الأعمال بالنسبة للقوى المعارضة لهذه النظم، لذا كان مطلبها هو إسقاط الشيوعية، وتصورت هذه القوى أن الديمقراطية هي الطريقة الوحيدة لإسقاط الشيوعية. وعندما لم تأت الديمقراطية بأحزاب غير شيوعية إلى الحكم، واصلت المعارضة كفاحها فبذلت كل المحاولات لإسقاط هذه الأحزاب، مثلما حدث في بلغاريا عندما جاءت الانتخابات بحكومة اشتراكية، ومع ذلك أصرت أحزاب المعارضة على إسقاط الحكومة قبل استكمال الفترة الدستورية المحددة لها. إذن طبيعة النظام السياسي تحدد نوع المطالب التي ترفعها قوى المعارضة والقوى السياسية والاجتماعية بصفة عامة.

البعد الثاني، هو نوع من الموروث التاريخي علينا أن نواجهه، وهو يتعلق بالدور المركزي للدولة في الحضارة والثقافة العربية.

عندما يحاول ابن خلدون تفسير نمط التطور في المجتمعات العربية فإنه يركز على التغير الذي يحدث في النخبة الحاكمة، عندما يتحدث عن الحضارة المفسدة للعمران فإنه يقصد طبيعة الحكم الذي يدفع للتقدم الاقتصادي. فالدولة لها دور مركزي في الحضارة والثقافة العربية. وذلك ينعكس على الثقافة السياسية للمواطنين. لذلك فإن الشروط الاجتماعية السياسية الثقافية للانتقال إلى الديمقراطية ليست متوفرة، الشروط الاجتماعية هي أن يكون هناك نوع من الاستقلال من جانب

المجتمع عن الدولة، بمعنى أن تكون هناك قوة اجتماعية رئيسية لا تعتمد على الدولة ذلك الاعتماد الملحوظ القائم. في الوطن العربي تعتمد البرجوازية العربية والفئات أو الطبقات الرأسمالية العربية وأصحاب المشروعات الخاصة اعتمادا كبيرا على الدولة. إذا أخذنا حالة مصر سنجد أن كبار الرأسماليين بما في ذلك أولئك الذين يقومون بأنشطة صناعية يعتمدون على الدولة كمصدر للقروض، يعنى رجال الأعمال في مصر لا يعتمدون على التراكم الذاتي لأموالهم ولكن يعتمدون على القروض التي يحصلون عليها من جانب المصارف الكبرى، وهى مملوكة للدولة. في حالات أخرى سنلاحظ أن رجل الأعمال يحتاج لنوع من العلاقات الطيبة مع الدولة حتى يستطيع أن يدير أعماله في أمان. من الناحية الإحصائية لو قارنا دور الدولة في الاقتصاد الوطني ونسبة القطاع العام إلى إجمالي الناتج المحلى في الدول العربية بدول أخرى في العالم الثالث أو في الجنوب على نفس المستوى من الدخل، سنجد أن حصة الدولة في الدول العربية أعلى سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المصدرة للنفط أو الدول متوسطة الدخل. في كل الحالات حصة الدولة في التكوين الرأسمالي في الوطن العربي أعلى بكثير، ولذلك هذا الاستقلال عن الدولة غير قائم على النحو الذي كان قائما في دولة مثل البرازيل، حيث كانت جماعات رجال الأعمال في مقدمة المطالبين بإسقاط نظام الحكم العسكري في سنة 1985. نفس الأمر في الأرجنتين، كان هناك بعض جماعات رجال أعمال مؤيدة لنظام الحكم العسكري، ولكن كان هناك جماعات كبيرة من رجال الأعمال ضد ذلك النظام، والسبب أنها لا تعتمد عليه بنفس درجة اعتماد رجال الأعمال في مصر على الدولة والقطاع العام. نفس الأمر في تونس، البرجوازية في تونس تخرج من رحم جهاز الدولة، ومن ثم تعتمد على الدولة اعتمادا كبيرا. نفس الأمر بالنسبة للطبقة العاملة، فنظرا للحجم الكبير للقطاع العام، سنلاحظ أن تنظيمات الطبقة العاملة إما أنها تقع تماما تحت سيطرة الدولة، أو أنها وثيقة الارتباط بالدولة لأسباب تاريخية، كما كان الحال في الرابطة التونسية للشغل التي كانت عنصرا مكونا للحركة الوطنية بجانب الحزب الدستوري. من المنظور الاجتماعي، سنلاحظ الرغبة في الاستقلال عن الدولة ليست قائمة لا من رجال الأعمال ولا من العمال. بل أن رجال الأعمال يطالبون الدولة حين تتبع سياسات تشجيع القطاع الخاص بأن تساندهم في سداد قروضهم، أو أن تتحمل جانبا من مديونياتهم.

من المنظور السياسي أعتقد أن الديمقراطية ليست أيضا المطلب الأساسي للقوى السياسية الرئيسية. بالنسبة للتجمعيين (اليسار)، المطلب الأساسي هو الدولة

الاشتراكية ومحاربة الاستعمار والصهيونية. المطلب الأساسي بالنسبة للإسلاميين هو الدولة الإسلامية، أما الديمقراطية فيمكن أن يضحي بها من أجل التقدم على طريق أي من الغايات الأخرى. إذا انتقلنا إلى المنطق الثقافي، فسنجد أيضا أن مسألة المشاركة في الحكم ليست هي القيمة التي لها الأولوية أو القيمة التي تحرك المواطنين، هناك قيم أخرى أكثر أهمية منها، ربما تكون الكسب السريع ربما التعاطف، أو الحصول على احترام الآخرين، لكن المشاركة في الحكم الديمقراطي ليست كما تثبت الكثير من الدراسات هي القيمة التي تأتى على رأس القيم التي تحرك المواطنين.

من المنظور الاقتصادي هناك أيضا نتائج ما يسمى باقتصاد الندرة لست أعني بذلك أن هناك اقتصادا لا يعانى من الندرة، ولكن في ظل أوضاع تتميز بمحدودية الموارد الطبيعية، يبدو أن السبيل الأيسر لتراكم الثروة هو من خلال جهاز الدولة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى القومي، ولا أحتاج إلى تفصيل ذلك ولكن القيمة الاقتصادية لاحتلال موقع في جهاز الدولة لا تفوقها قيمة أخرى، ولذلك من المشكوك فيه، أن يتنازل هؤلاء الموجودين في قمة جهاز الدولة عن سلطتهم طواعية لأنهم سوف يفقدون الامتيازات الاقتصادية لهائلة التي يتمتعون بها بحكم تواجدهم في هذا القطاع أود أن أضيف أيضا أن البيئة الدولية ليست مواتية للتحول الديمقراطي في البلدين، لا في مصر ولا في تونس، لأن القوى الدولية التي ترفع صوتها عاليا بالمطالبة بالديمقراطية في الصين وكمبوديا وبورما وكوبا أو في السودان، تدرك أن التطور الديمقراطي في بلاد مثل مصر أو تونس سوف يأتي بتيارات* -على الأقل- لا تستطيع هذه الدول التفاهم معها. هذه القوى الدولية تحرص على أن تكون هناك تسوية ما للصراع العربي الإسرائيلي، بينما هذه التيارات -التي يمكن أن تصل للسلطة عن طريق الانتخاب- أو يتزايد وزنها في الحياة السياسية عن طريق الانتخاب، لا تحبذ مثل هذه التسوية. علينا أن نضع في اعتبارنا أيضا أنه على الرغم من أن هذه التيارات لا تعادي بالضرورة الاقتصاد الرأسمالي، ولكن لها أفكار خاصة بالنسبة للفائدة في البنوك والسياحة....الخ. إنها باختصار تيارات تفسد كثيرا قواعد اللعبة بالنسبة لهذه القوى الدولية. الوضع مختلف

* يبدوا أن المتحدث يقصد التيار الإسلامي.

في شرق أوربا أو في أمريكا اللاتينية حيث حظيت الحركات الديمقراطية بتعاطف واسع شعبي ورسمي في كثير من دول الغرب. بينما لا تحظى القوى المطالبة بالديمقراطية في الدول العربية بمثل هذا التعاطف. والضغوط التي مورست على نظم حكم عسكرية في دول شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وشرقي آسيا بما في ذلك كوريا والفلبين من أجل دفع التطور الديمقراطي، أو على الأقل من أجل إقامة انتخابات نزيهة، مثل هذه الضغوط غير واردة إطلاقا لا على مصر ولا على تونس، وأعتقد أن اختيار البلدين كان اختيارا موفقا لأن البلدين يتمتعان بعلاقات دولية ممتازة مع الدول الغربية، وليس من المتصور أن تمارس هذه الدول أي ضغوط عليهما من أجل دفع التطور الديمقراطي.

أخلص إلى أن مطلب الديمقراطية ليس مطلب جادا على جدول أعمال القوى الدولية ولا التطور الاجتماعي والسياسي للدول العربية في الوقت الحاضر. ولكن هل هذا يعني أن نغلق الأبواب ونستريح انتظارا الأن تأتي القرون القادمة بما نشتهيه. الدكتور. جمال عبد الجواد قال أن هناك في ظل هذه النظم المسماة بالتعددية الحزبية المقيدة فرص. ربما ضاقت الفرص في الفترة الأخيرة ولكن اجتماعنا يثبت أن هناك فرصة، وفى هذا المجال أود أن أميز بين مصر وتونس لأني أعتقد أن مثل هذا الحوار لا يمكن أن يجري في تونس. ففي مصر هناك قدر من حرية التعبير ومن حرية التنظيم في الحدود التي لا يبدو فيها أن هناك تهديدا لجهاز الدولة. ربما إذا تواضعنا في تصورنا لمسار التحول الذي يمكن وصفه بالتحول الديمقراطي في بلادنا، قد يمكن عن طريق إجادة استخدام هذه الفرص تكوين نوع من البنية الأساسية التي قد تسمح بالانتقال لأوضاع ديمقراطية أفضل في المستقبل. هناك ملاحظة ثانية وهي أن طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة حاليا، قد تنجح في القضاء على ذلك الموروث الثقافي، أي النظر إلى الدولة باعتبار أنها مصدر الخيرات، وذلك لأن السياسات الاقتصادية الجارية التي تقيد حرية الدولة في أن تقدم إعانات لرجال الأعمال وخدمات للعمال، ربما تؤدي إلى إنضاج وعي كل هذه القوى بأن عليها أن تبحث عن حلول لمشاكلها، ربما عن طريق الاتفاق فيما بينها، أو عن طريق إدارة أكثر رشدا أو أكثر ديمقراطية للمجتمع. لا أقول بهذا أن هذه السياسة سوف تنتج الديمقراطية، أو تنضج الوعي للسماح بتحقيق هذا الانتقال.

أخيرا، لا أعتقد أن الوعي ليس له دور، أظن أن الوعي الصحيح له دورا أيضا، ولكن في كل الحالات لا ينبغي أن نتصور أن الانتقال سوف يحدث عن قريب. يجب أن نتسلح بذلك القول المشهور لذلك الإيطالي الذي قضى سنوات طويلة في غياهب السجون الفاشية: "يجب أن نتسلح بتفاؤل الإرادة مع تشاؤم الفعل".

جورج اسحق*:

نحن دائما ندين الدولة، وكما قال وحيد، الدولة سلطوية، الأحزاب أيضا سلطوية. إذا ماذا بقى لقضية الديمقراطية؟ خاصة وأن الأحزاب قصرت خطابها على الحكومة وليس للجماهير ولذلك فقدت مصداقيتها. وهذا حدث في تونس أيضا.

أنا أتفق مع عبد الغفار شكر في أن الديمقراطية قضية نضالية، لكن من الذي يتولى ذلك، إذا كانت الطبقة المتوسطة التي كانت تناضل في سبيل إقامة حياة ديمقراطية تآكلت.

أتفق أيضا مع وحيد، في أن الديمقراطية ليست إصلاحات بل مصالحة بين قوى سياسية، وأنا كرجل تربوي في رأيي الشخصي أن الأمل الوحيد هو في التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية بدءا من الجيل الصغير. وفي هذا الإطار أنا أحترم الجماعات الدينية رغم اختلافي الشديد معهم، لأنهم يهتمون بالأجيال من عمر ست وسبع سنوات.

بهي الدين حسن**:

أنا عندي نقطتين، واحدة تتعلق بالمقارنة بين مصر وتونس، والثانية تتصل بمدى مسئولية الذكاء السياسي للنخب عن تعثر التحول الديمقراطي.

إذا كان ممكنا القبول بمقولة جمال بأن استراتيجية النظامين في مصر وتونس لمواجهة التهديد الذي يواجههم هو الذي يفسر تعثر التحول الليبرالي في الدولتين، إلا

---

* خبير تعليمي

** مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أن هذا التحليل لا يفسر لنا التفاوت الهائل في رد فعل كل من النظامين على ذلك التحدي الأمر الذي قد يدعو لمراجعة الافتراض ذاته.

إذا قارنا مدى تعثر هذا التحول في مصر بتونس، سنلاحظ أن التحدي كان أضعف كثيرا في تونس عما واجهه النظام في مصر. فلقد عرفت مصر في بداية التسعينات ما يمكن تسميته "جمهوريات مستقلة" وصولا إلى داخل العاصمة. إمبابة كانت جمهورية مستقلة بمعنى معين للجماعات الإسلامية، وفي ديروط وغيرها في جنوب مصر كان هناك ما يشبه جمهوريات مستقلة، نجحت خلالها الجماعات الإسلامية المسلحة في أن تنشئ علاقات تشابك على الأرض مع أجهزة الحكم المحلي وأجهزة الأمن. مثل ذلك لم تعرفه تونس إطلاقا.

سنلاحظ أيضا أن وزن الاتجاه الإسلامي المعتدل في مصر يفوق مثيله في تونس، بل ليس هناك وجه للمقارنة بين التهديد الكامن في حركة النهضة في تونس في أقصى لحظات نموها، وبين حجم التهديد السياسي الضمني الذي كان يمثله الإخوان المسلمون في مصر حتى عامين سابقين، قبل الضربات الأمنية والسياسية التي توالت عليهم. ومع ذلك فقد جاء رد الفعل في النظامين متفاوتا بدرجة هائلة بل معاكسا للمتوقع وفقا للافتراض المطروح علينا. فرغم جسامة التحدي الذي مثله الإسلاميون –مسلحون وغير مسلحون– للنظام السياسي المصري، إلا أن مصر – رغم كل مساوئها– تعتبر جنة مقارنة بتونس اليوم، المقارنة المنطقية مع تونس اليوم، يجب أن توضع في الخانة الثانية منها الدول العربية الأشد بوليسية كالعراق وسوريا وليبيا وأمثالها، وليس مصر.

نقطتي الثانية، والتي أتفق في سياقها مع ما قاله عبد الغفار شكر من أن الديمقراطية لا تشكل أولوية لأي تيار سياسي في مصر، بما في ذلك حزب الوفد "الليبرالي". ولكنني أختلف مع وحيد وأبو العلا ماضي فيما يتعلق بموقف التيار الإسلامي، فإذا جاز القول بأن أحد العوامل في تفسير التعثر هو ذكاء النخبة السياسية في مصر، فإنني أتصور أن النخبة السياسية الإسلامية تتحمل قسطا كبيرا أكثر مما تعتقد أو يعتقد أصدقاؤها. أختلف مع وحيد فيما يتعلق بالسودان، أعتقد أن ما حدث هناك يحسب ضد الإسلاميين وليس العكس، فقد كان السودان في حالة ديمقراطية، بمعنى معين، وفي آخر انتخابات حرة قبل الانقلاب العسكري الإسلامي، كان

الإسلاميون لا يشكلون أغلبية قد حصلوا على أقل من نصف ما حازه حزب الأمة – صاحب الأغلبية– من مقاعده ولكن الجبهة القومية الإسلامية بمساعدة جناحها العسكري في الجيش أطاحت بالنظام بانقلاب عسكري.

أختلف مع أبو العلا ماضي في تقييمه لتجربة النقابات المهنية إذا قصرنا حديثنا عما قام به الإخوان المسلمون من خلال النقابات في مجال التنمية والمجال الخدمي، فهي إنجاز هائل لاشك فيه، وهذا بدوره ساعد في إقامة قاعدة وتجنيد دعم سياسي للإخوان المسلمين في النقابات. ولكن إذا تحدثنا عن الديمقراطية، فسنلاحظ الأداء الاحتكاري للإخوان المسلمين، الذي لا يختلف عن أداء أي قوى حزبية أخرى داخل النقابات بما فيها حزب الحكومة أنا كنت أتوقع من اتجاه سياسي وصل لمستوى النفوذ الذي تمتع به الإخوان المسلمون في النقابات المهنية، أن يتصرف بشكل مختلف، لو كان يتحلى بمستوى أفضل من الذكاء السياسي، بما في ذلك الحساب الدقيق لعلاقات القوى خارج النقابات مع الحكومة وغيرها، وتجنيب لتجنبوا السعي المحموم لتكريس وضع احتكاري، انقلب عليهم في النهاية، بانضمام بعض الاتجاهات الأخرى إلى جانب الحكومة في مواجهة احتكار الإخوان المسلمين. هذا هو ما حدث في نقابة المحامين وغيرها لو أن كان هناك أداء مختلف يتمتع بذكاء سياسي مختلف، ربما كان ذلك قد ساعد في تطوير ليس فقط النقابات المهنية، ولكن أيضا مجمل العملية السياسية.

أعتقد أيضا أن دور الإخوان المسلمين في إنشاء بعض الهيئات المعنية بحقوق الإنسان لا يحسب لهم. في نقابة الأطباء هناك وقائع موثقة معروفة عن التمييز في التعامل مع الأطباء فيما يتعلق بحقوقهم الإنسانية وفقا لخلفيتهم السياسية. ففي الوقت الذي كان فيه أطباء يساريون في السجون لا يلقون عناية لجنة حقوق الإنسان بنقابة الأطباء، فإنها كانت تولي عناية خاصة للإخوان المسلمين في السجون، حتى ولم يكونوا أطباء! بل إن الإهمال طال أيضا أطباء ينتمون لجماعات إسلامية مخالفة للإخوان المسلمين!

أخلص في النهاية إلى أن تحلي النخبة السياسية الإسلامية بمستوى مختلف من الذكاء السياسي في إدارتها لعلاقاتها ببقية القوى السياسية، كان من الممكن أن يساعد على ما يطرحه عبد الغفار شكر، وهي مسألة إقامة تحالف ديمقراطي بين القوى

الحريصة على الديمقراطية لنتخيل كيف كان يمكن أن يساعد جدا موقف واضح من الإخوان المسلمين إزاء ما يحدث في السودان، أو موقف مختلف معلن في قضية نصر حامد أبو زيد، أو موقف مرن في موضوع الشريعة الإسلامية في لجنة الحوار بين القوى السياسية من أجل وضع ميثاق وطني مشترك؟ كان يمكن أن يحدث الكثير.

محمد السيد سعيد*

لدى بضعة نقاط أو فلنقل أسئلة تدعو للحيرة، وهي ليست موجهة لجمال فحسب، بل لنا جميعا، لأني في الحقيقة لست متأكدا من التفسير السليم أو حتى من صياغة السؤال الخاص بكل منها.

النقطة الأولى تتصل باهتمام جمال والأساتذة المناقشين البالغ بمسألة الضغط الجماهيري. لو نظرنا لتاريخنا الحديث، فسوف نجد أن تلك الثقة التي تحدثوا بها عن الضغط الجماهيري على النظام السياسي قد تبخرت إلى حد كبير.

فلدينا في ربع القرن الماضي نحو سبعة محطات زمنية شهدت أزمات سياسية كبرى، وضغط جماهيري بارز. فماذا حدث في هذه الأزمات أو في سياق هذه الضغوط الجماهيرية. لدينا حالتان فقط حدث فيها تحسن نسبي في المناخ السياسي. ولدينا خمس حالات انتهت إلى نكسات سياسية كبرى.

- أزمة فبراير 1968 متمثلة في حركة الطلبة والعمال احتجاجا على نتائج محاكمات ضباط الهزيمة وعلى المناخ السياسي الخانق عموما شهدت تحسنا نسبيا تمثل في بيان 30 مارس.
- أزمة نوفمبر 1968 متمثلة في بداية حركة طلابية نشطة انتهت إلى كارثة حقيقية، وإلى تقهقر الحالة السياسية وتعاظم مناخ الاحتضار السياسي، بعد اعتقال الطلاب وطرح شعار لا صوت يعلو على صوت المعركة.

---

* نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ومستشار مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

- أزمة يناير 1972 والتي تمثلت أيضا في حركة الطلاب الوطنية/ الديمقراطية ولم تسفر عن أي تحسن إيجابي، وإنما عن تصعيد مستمر للصدام بين الدولة والحركة الجماهيرية، دون أدنى تنازل من جانب الدولة في الشأن الديمقراطي.
- أزمة يناير 1977 والتي تمثلت في انتفاضة الجماهير في 18و19 انتهت إلى كارثة مروعة تمثلت في إصدار القانون رقم 2 لعام 1977، وربما تكون قد أدت إلى كامب دافيد وخنق الحياة السياسية في البلاد.
- أزمة سبتمبر عام 1981 والتي تمثلت في مواجهة شاملة بين كافة تيارات المعارضة السياسية والدولة انتهت إلى تحسن نسبي للوضع السياسي الداخلي فقط بسبب اغتيال الرئيس السادات وتولي الرئيس مبارك للسلطة.
- أزمة فبراير 1986 والتي شهدت أحداث الأمن المركزي كتعبير عن سوء الإدارة السياسية وإدارة مؤسسات الدولة، بما فيها مؤسسة الأمن، انتهت إلى تقهقر خطير لحالة الحريات العامة، وهى النقطة الزمنية التي بدأ منها التراجع طويل المدى عن مناخ الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية والحريات الأساسية.
- وأخيرا أزمة نهاية عام 1990 والتي شهدت انفجار الإرهاب، انتهت إلى تعميق الأزمة السياسية في البلاد وحدوث تدهور شديد في نوعية الحياة السياسية، بل وفي النهاية، كما نشهد الآن انهيار أو انتحار السياسة بصفة عامة في البلد.

وباختصار لدينا أمثلة أدت فيها الضغوط الجماهيرية العاصفة إلى نكسات سياسية بأكثر من الأمثلة التي أدت فيها هذه الضغوط إلى تحسن المناخ السياسي وتحريك عملية التحول الديمقراطي أو فرض احترام الحقوق الأساسية.

ما هو تفسير ذلك؟ لست متأكدا كل ما أعنيه هنا أن الثقة المفرطة في الضغوط الجماهيرية ليست بالضرورة في محلها. وقد نضطر بعد دراسة متأنية إلى استكشاف طرق ومداخل مكملة أو حتى بديلة للتغيير السياسي الديمقراطي.

النقطة الثانية تتعلق بالعلاقة بين المشاعر الوطنية والعاطفة الديمقراطية. وقد شهدنا نزعتين. الأولى هي الضم والتكامل بل والاندماج شبه الكامل بين الوطنية والديمقراطية مثلما حدث في ثورة عرابي 1881، وثورة 1919، والحركة الديمقراطية الدستورية التي قادها الطلاب والعمال والمثقفين طوال الفترة بين عام 1923و1952.

أما الثانية فهي الخصومة والتعارض بين هذين البعدين لحركة المجتمع المصري. وهو ما ظهر جليا للغاية في ثورة 1952.

الأمر الجديد أن الحساسية الوطنية قد صارت قابلة للتوظيف بصورة معادية للعاطفة الديمقراطية. ولا يصدق ذلك على البيروقراطية الحاكمة أو النخبة السياسية والاقتصادية الانتهازية فحسب. بل إنه يصدق بكل أسف على المثقفين وقطاع كبير من المعارضة "الوطنية" أيضا. فلننظر إلى التأييد الكاسح الذي حظى به صدام حسين في تونس مثلا.

لقد وصل الاعجاب بالرجل ونظامه، بل وباحتلاله للكويت إلى حد نسف كل ما يتصل بالعاطفة الديمقراطية من قريب أو بعيد.

النقطة الثالثة تتصل بتشخيص الموقف الخارجي. عبد الغفار شكر كان حاسما وقاطعا في القول بأن أمريكا والغرب لا يريدان ديمقراطية في مصر. وهذا أمر مبالغ فيه بشدة.

قد أصوب هذا الوضع للمسألة على النحو التالي. إذا وجدت أمريكا تعارضا بين الديمقراطية في مصر من ناحية ومصالحها السياسية والاستراتيجية من ناحية أخرى فإنها سوف تتحيز لهذه المصالح. أما القول بأن أمريكا لا تفضل بل تعارض الديمقراطية في مصر على إطلاقها، فأظن أنه ينطوي على مبالغة شديدة. هناك ثمة ما يؤكد بأن أمريكا قد طرحت وطالبت النظام السياسي في مصر بتحسين الأحوال السياسية واحترام الحد الأدنى من حقوق الإنسان.

ولكن لأننا معادون لأمريكا بسبب موقفها البشع من حقوقنا القومية في فلسطين، فسوف نصف السياسة الأمريكية حيال الشأن الداخلي/الديمقراطي في مصر بأسوأ النعوت سلبية، بغض النظر عن محتوى هذه السياسة. فلنفترض مثلا أن أمريكا دخلت في معركة سياسية أو دعائية ضد النظام السياسي في مصر حول قضية الديمقراطية، وأنها ضغطت بشدة على النظام السياسي بهدف إحداث تحول ديمقراطي أقوى. فماذا سيكون موقف المثقفين والمعارضين الوطنيين في مصر، أنها ستقول ببساطة أن هذه الضغوط مؤامرة لتفكيك البلاد والمجتمع وتصفية المقاومة للإمبريالية والمشروع الصهيوني... الخ. وسوف ترفض طبيعة هذه الضغوط انطلاقا من مشاعر وطنية، أو منطلقات وطنية.

ما هو الحل لهذه المعضلة السياسية. فلنتكامل أولا مع المسألة من الناحية النظرية أو الموقف النظري الذي أعتقد أنه سليم هو الجمع بين الموقفين الوطني والديمقراطي، وإعادة الدمج بين المطلبين. ويميلي علينا هذا المبدأ أن نتعامل مع القوى الخارجية بما فيها الإمبريالية الأمريكية على المستويات التكتيكية انطلاقا من كل موقف على حدة، وكل حالة على حدة،وكل جانب أو بعد من أبعاد السياسة على حدة. ولا يعني ذلك مطلقا أن نفقد شمولا الرؤية أو نقدم أدنى تنازل في أي مجال، إلا إذا كان ذلك هو الموقف التكتيكي الصحيح في لحظة بعينها. فالإمبريالية الأمريكية تظل خصما استراتيجيا للشعوب العربية المناضلة. ولكن نضالنا لا يمكن أن ينتصر فيما لو قمنا بتعميم موقف استراتيجي بعيد المدى على كل لحظة زمنية وفي جميع القضايا.

إن المطلوب هو أن نميز تماما بين الموقف الرسمي الأمريكي في كل الأوقات. وفيما يتعلق بالشأن الديمقراطي لابد أن يكون من الواضح أن فهمنا للديمقراطية مخالف إلى حد بعيد جدا، بل ويعارض الفهم الأمريكي الرسمي للديمقراطية، على الأقل بالنسبة لبلادنا. لأن الديمقراطية يجب أن تصاغ لتحرير طاقات شعبينا ودعوته لتفعيل إبداعاته. أي أن الديمقراطية لابد أن تكون لكل الشعب وليس لطبقة بعينها. ولكن لا تعني هذه المعارضة النظرية والسياسية الرفض الكامل إلى تطبيق فهمنا الخاص للديمقراطية. مثلا الشأن الدستوري أو المنظور القانوني قد يكون موضع اتفاق. بالنسبة لأمريكا أو غيرها تتوحد الدستورية مع الديمقراطية. بالنسبة لنا الديمقراطية هي معنى اعمق وأبعد من الدستورية. ولكن الدستور الديمقراطي هو مستوى أصيل من مستويات. الممارسة الديمقراطية. حقوق الإنسان لها أيضا مستويات قد نتعامل بإيجابية مع جوانب معينة من الأطروحة الأمريكية، وقد نرفضه، بل ويجب أن نناضل ضد الجوانب الأخرى من هذه الأطروحة ذاتها، وبالتحديد مع التوظيف الانتهازي لهذه الأطروحة لتحقيق مصالح أمريكية غير مشروعة.

المحتويات

الإصلاح الليبرالي المتعثر في مصر وتونس 7
التشابه بين الخبرات التاريخية لكل من تونس ومصر 9
خصائص الخبرتين التونسية والمصرية 27
التطور الديمقراطي في مصر وتونس 32
ملاحظات ختامية 41
المراجع 44

التعقيبات

ضرورة التمييز بين فصائل التيار الإسلامي .....
أبو العلا ماضي *47*

الديمقراطية عملية تاريخية وقضية مجتمعية نضالية
عبد الغفار شكر *53*

الإصلاح الديمقراطي بين حيوية المجتمع وتصلب السلطة وطبيعة التأثيرات الخارجية
منصف المرزوقي *71*

إدارة التناقضات ليست بالضرورة ممارسة ديمقراطية
وحيد عبد المجيد *77*

المناقشات

الديمقراطية ليست مطلبا للقوى السياسية أو الاجتماعية أو الدولية 91

إصدارات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولاً : سلسلة مناظرات حقوق الإنسان :

1 . ضمانات حقوق الإنسان فى ظل الحكم الذاتى الفلسطينى (بالعربية والإنجليزية) : منـــال لطفـــى ، خضر شقيرات، راجى الصورانى ، فاتح عزام ، محمد السيد سعيد.

2 . الثقافة السياسية الفلسطينية – الديمقراطية وحقوق الإنسان : محمد خالد الأزعر ، أحمـــد صدقـــى الدجانى ، عبد القادر ياسين ، عزمى بشارة ، محمود شقيرات .

3. ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة: محمد خالد الأزعر، سليم تمـلري، صلاح الدين عامر، عباس شبلاق، عبد العليم محمد، عبد القادر ياسين.

5 . الإصلاح الليبرالى المتعثر فى مصر وتونس.

تحت الطبع :

4 . حقوق الإنسان فى ظل النظم الشمولية – حالة السودان 1989 – 1994.

ثانياً : كراسات مبادرات فكرية :

1 . الطائفية وحقوق الإنسان : فيوليت داغر.

2 . الضحية والجلاد : هيثم مناع.

3 . ضمانات الحقوق المدنية والسياسية فى الدساتير العربية : فاتح عزام (بالعربية والإنجليزية).

4 . حقوق الإنسان فى الثقافة العربية والإسلامية : هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).

5 . حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار : د. أحمد عبدالله.

6 . حقوق الإنسان – الرؤيا الجديدة : منصف المرزوقى.

7 . تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان : تقديم وتحرير : بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).

8. نقد دستور 1971 ودعوة لدستور جديد: أحمد عبد الحفيظ

10 . المواطنة فى التاريخ العربي الإسلامي : د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).

ثالثاً : كراسات ابن رشد :

1 . حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان.

تقديم : محمد السيد سعيد – تحرير : بهي الدين حسن.

2 . تجديد الفكر السياسى فى إطار الديمقراطية وحقوق الإنســـان : التيـــار الإســـلامى والماركســـى والقومى. تقديم : محمد سيد أحمد – تحرير : عصام محمد حسن. (بالعربية والإنجليزية).

3 . التسوية السياسية : الديمقراطية وحقوق الإنسان.
تقديم : عبد المنعم سعيد – تحرير : جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).

رابعاً : تعليم حقوق الإنسان :

1 . كيف يفكر طلاب الجامعات فى حقوق الإنسان ؟ (ملف يضم البحوث التى أعدها الدارسون – تحت إشراف المركز – فى الدورة التدريبية الأولى 1994 للتعليم على البحث فى مجال حقوق الإنسان).
2 . أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفى فى مجال حقوق الإنسان (ملف يضم البحوث التى أعدها الدارسون – تحت إشراف المركز – فى الدورة التدريبية الثانية 1995 للتعليم على البحث فى مجال حقوق الإنسان).
3. مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان. محمد السيد سعيد

مطبوعات أخرى :

1 . " سواسية " : نشرة دورية باللغتين العربية والإنجليزية.
2 . رؤى مغايرة : مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة **MERIP** .
3 . رواق عربى : دورية بحثية باللغتين العربية والإنجليزية.

إصدارات مشتركة :

أ- بالتعاون مع المجلس القومي للمنظمات غير الحكومية :

1 – التشويه الجنسي للإناث (الختان) : أوهام وحقائق / د. سهام عبد السلام
2- التشويه الجنسي للإناث / أمال عبد الهادي

ب – بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)

1 – إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي / تحرير د.محمد السيد سعيد، د. عزمي بشارة

ج – بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية و المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

1 – من اجل تحرير المجتمع المدني: مشروع قانون بشأن الجمعيات و المؤسسات الخاصة.

التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس

إن النخب الحاكمة في الوقت الذي تدخل فيه قدرا من الإصلاح الليبرالي المحدود والمتردد على نظمها السياسية، فإنها أيضا تقوم بسلوك نقيض، كما بينت هذه الورقة، وهو الحد من تسييس المجتمع. وخطورة اجتماع هاتين الاستراتيجيتين في حزمة واحدة هو ما قد يترتب عليهما من إضعاف أسس الحياة السياسية، وإضعاف ثقة المواطنين في السياسة والسياسيين

جمال عبد الجواد

إن المعارضة في الحالتين عاجزة عن انتزاع مزيد من الحريات أو حتى الحفاظ على المستوى القائم منها. ويتراوح سلوك المعارضة بين الأسلوب الصدامي الذي اعتبرته النخب الحاكمة تهديدا لها من ناحية، وبين الخضوع للنخب الحاكمة وقبول عطاياها

أبو العلا ماضي

شاركت قوى المعارضة في إجهاض التحول الديمقراطي عندما قبلت مواصلة النشاط في ظل هذه القيود التي تفرغ العملية من محتواها الديمقراطي، وعندما هددت بتجميد نشاطها إذا لم يستجب الحكم لمطالبها بإلغاء هذه القيود، ولكنها لم تنفذ تهديدها بل ودخلت كثير من القوى المعارضة في مساومات جانبية للتواجد في المجلس التشريعي بأي ثمن

عبد الغفار شكر

إن إشكالية النظم الاستبدادية هي إشكالية كل ثوب خيط لجسم طفل، يكبر الطفل ولا يتأقلم الثوب، وهو بقدر ما يضغط على الجسم، بقدر ما يعيق الحركة، بقدر ما تشتد الحاجة لاستبداله، ومآله مهما قاوم أن يتمزق أو أن يتأقلم مع تطور جسم لا يموت.

منصف المرزوقي

رغم قدرة النظام السلطوي في ثوبه التعددي المقيد على الاستمرار، إلا أن إصراره على تقليص انفتاحه يؤدي إلى أزمات محورها عدم الانسجام بين نظام الحكم والنظام السياسي

وحيد عبد المجيد